



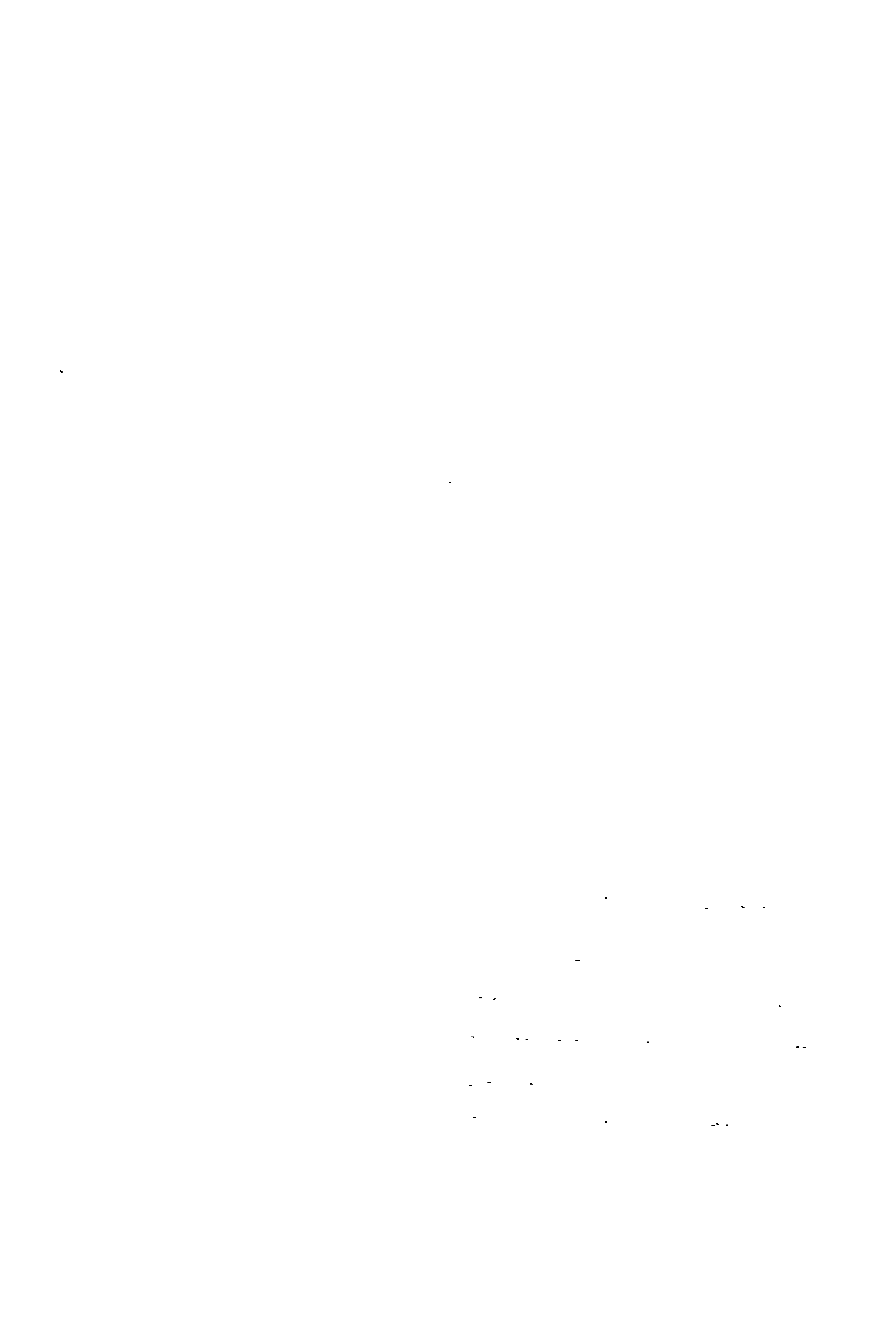
سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة النقديّة عربيّة



الدكتور عبد المنعم السيد علي

الوحدة النقدية العربية





مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة النقديّة العربيّة

الدكتور عبد المنعم السيد علي

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: آب/اغسطس ١٩٨٦

المحتويـــات

مقدمة

ربما كانت الوحدة النقدية العربية واحدة من أصعب الحلقات في مسلسل (الوحدة العربية). إذ انها تعني الوصول إلى نهاية مراحل الوحدة الاقتصادية والسياسية، إذ فيها يتم التخلي عن آخر مظاهر (السيادة القطرية) وربما أهمها قاطبة. فالنقد هو أهم شعار قطري يمكن أن يرفعه قطر ما للإعلان عن استقلاله وسيادته وقطريته. وما أن يتنازل القطر عن احتكاره لاصراره ووحدانيته في التصرف بأمره حتى يفقد واحداً من أهمّ عناصر وجوده، مستقلا ومتفرداً وقطراً ذا سيادة.

و (النقد) في ذلك لا يختلف عن (العلَم) الذي يرفعه القطر دالاً على شخصيته المستقلة وإرادته الحرة في التصرف السياسي والاختيار الاقتصادي والتحرر المبدئي من الهيمنة الخارجية مهما كان نوعها أو مداها. من هنا تأتي أهمية (الوحدة النقدية) ليس فقط كحدث اقتصادي بالغ الخطورة، وإنما أيضاً كمؤشر سياسي عميق

المعني وبعيد الأثر في مسيرة القطر سياسياً واقتصادياً، قطرياً وقومياً، إقليمياً ودولياً.

فالموضوع إذن خطير. وجوانبه تتعدى الاقتصاد إلى السياسة، وتتجاوز الحاضر لتسهم في صياغة المستقبل، وتبسط الأمور بقدر ما تعقدها، وتضيف إلى كلفها بمقدار ما تزيد من عوائدها. وبالتالي يتطلب الأمر الموازنة بين ايجابيات الموضوع وسلبياته، بين الفني من جوانبه ومتطلباته، وبين مظاهره البسيطة وما يخفيه من عقده وتعقيداته.

وتمثل (الوحدة النقدية) آخر مراحل (التكامل النقدي)، ومرحلة متقدمة منه. ولذلك فإنّ البحث فيها هو بحث في جزء من كل أعمّ يرتبط بالتكامل في جانبيه الاقتصادي العام والنقدي القطاعي. ومن الصعب فصل هذين الجانبين عن بعضهما، من ناحية، وكذلك فصل التكامل النقدي عن (التكامل الاقتصادي) عموماً، من الناحية الأخرى. فالتكامل النقدي هو جزء لا يتجزأ من العملية التكاملية لمجموعة من الاقطار ترتبط فيما بينها بمصالح اقتصادية وسياسية، وربما قومية كما في حالة الأقطار العربية. ولذا فإنّ بحث (الوحدة النقدية) بين مجموعة من الأقطار يستوجب الرجوع إلى اساسيات التكامل النقدي نظرياً وعملياً، واقعياً وتاريخياً، بين بلدان متقدمة اقتصادياً أو بين بلدان نامية تمر في مراحل أدنى من التطور الاقتصادي.

وكما سيتضح لنا فيما بعد، لم يكن الحديث عن (الوحدة

النقـدية العـربية) جديداً، ولا كانت طمـوحات الوحدويين العرب بشأنها أمراً طارئاً. إلّا أنّ بحث الموضوع بصورة علمية وموضوعية لم يبدأ، في اعتقادي، إلا في السبعينات، ما عدا استثناءات محددة سنشير إليها في حينه. وقد توجت النقاشات الخاصة بذلك في ندوة أبـو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، التي قيل فيها كل ما يمكن قوله حول إمكانات التكامل النقدي العربي وعوائقه وأساليبه وصيغـه الممكنة حالاً أو مستقبلاً، على المستوى القومي أو على مستـوى إقليمي جزئي. ومع ذلك استمر الحديث حول الموضوع نظراً وعملاً من خلال لقاءات وندوات ولجان شارك فيها كلها أو في معـظمها صندوق النقد العربي وساهم في إغناء جوانب الموضوع المختلفـة باحثـون عرب وأجـانب، إضافة إلى ما قدّمه الصندوق المذكور نفسه من مساهمات قيّمة في هذا الشأن.

وهذا الكتاب إن هو إلّا مساهمة متواضعة آخرى تجمع شتات ما قيل حول الموضوع إلى الآن، وتضيف إليه ما يعنّ للكاتب من آراء وما تبدو له من افكار، ولعل في ذلك فائدة لمن ألقى السمع وهو شهيد...

ومن المعروف تاريخياً أن معظم الاقطار العربية قد خضع، في ظل الحكم العثماني، للنظام النقدي العثماني الذي ساد في تلك الاقطار خلال معظم القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد انطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار العربية الواقعة شرق قنـاة السويس. كما تدوولت عملات أجنبية أخرى إلى جانب العملة العثمانية في جنوب العراق ومنطقة الخليج والجنوب العربيين. وقد كان من بين أهم تلك العملات: الباون الاسترليني والروبية الهندية والتـايلر النمسـاوي. ولكن، وللاقل رسمياً، كانت أقطار المشرق العربي موحّدة نقدياً تحت نظام نقدي عثماني واحد، وذلك بصرف النظر عن أية تحفظات قد يتمسّك بها البعض في هذا الشأن. وقد استمرت الوحدة النقدية هذه في بعض الأقطار العربية، بشكل أو بآخـر، حتى بعـد انتهـاء الحرب المذكـورة، بل حتى الأربعينات والخمسينات. وقد تمثل ذلك بحالة سوريا ولبنان حتى عام ١٩٤٩ واقطار الخليج العربية حتى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، وفي حالتين حتى أوائل السبعينات من القرن الحالي (قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة).

وقد بدأ الانفصام النقدي مع حركات الاستقلال التي سادت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، بحيث نجد أنّ هناك الآن عملة منفصلة ومستقلة لكل قطر عربي دون اعتبار لحجمه أو مستوى تطوّره أو درجة استقلاله الاقتصادي أو السياسي. وهكذا كانت الأقـطار العـربية أكثر توحداً اقتصادياً ونقدياً في ظل الحكم الاستعمـاري العثماني والاوروبي، واشد تفككاً اقتصادياً ونقدياً، وسياسياً كذلـك، بعـد نَيْلهـا شيئاً من الاستقلال السياسي. وهذه مفـارقة مؤلمة: حيث يوحِّد الاستعمار، في حين يفرق الاستقلال

نقدياً، ويفكك اقتصادياً ويباعد سياسياً!!

وتمثل بلدان مجلس التعاون الخليجي مثلاً صارخاً على ذلك. فهناك لكل منها في الوقت الحاضر، على صغر حجمها وقلة سكّانها، عملة خاصة بها، ونظام نقدي تنفرد به، ونظام صرف منفصل، ورغم تقارب نظمها السياسية والاقتصادية عموماً، ونظمها وسياساتها النقدية والمصرفية والمالية خصوصاً. ولعل في ذلك ما يشجع على استنتاج أوّلي ومسبق من أنّ نوعاً من الوحدة النقدية الكاملة فيما بينها هو أمر ممكن. وهو ما سنوضحه في خاتمة فصول هذا الكتاب.

ويتألّف الكتاب من تسعة فصول، يبحث الأول منها نظرية التكامل النقدي عموماً، ويشير الثاني منها إلى إمكانات وفوائد مثل هذا التكامل بين البلدان النامية، ويؤلف ذلك مدخلاً لبحث الموضوع فيما يخص الأقطار العربية. أمّا الفصل الثالث فيتابع تطور الفكر والعمل الاقتصادي والنقدي العربيين ومدى اهتمامه بموضوع التكامل النقدي العربي. هذا في حين يحتوي الفصل الرابع على مناقشة موجزة للخصائص العامة للاقتصادات العربية كمدخل تعريفي بها وكتمهيد لبحث آثارها على عملية التكامل النقدي العربي المنشود.

أمّا الفصل الخامس فيبحث تطور عمليتي التكامل النقدي والاقتصادي العربيين خلال العقود الأربعة الماضية. ويناقش السادس إمكانات الوحدة النقدية الكاملة على الصعيد القومي

العـربي، في حين يركـز السـابع على الصيغة التدريجية للتكامل النقـدي العـربي. ويتحدّث الفصل الثامن عن إمكانات مثل هذا التكامل بين أقطار الخليج العربية.

ثم نختتم ذلك كله في فصل تابع بتقويم عام لمسألة المنافع والتكاليف التي تفرزها الوحدة النقدية العربية، والعوائق التي تقف في سبيلها وسبل مواجهتها. ونأمل في ذلك أن نكون قد أجبنا عـن مجمل الاسئلة التي قد يثيرها القارىء العربي غير المتخصص حول موضوع الوحدة النقدية العربية، سواء من حيث إمكاناتها أم عوائقها أم سبل الوصول إليها.

د. عبد المنعم السيد علي
بغداد ـ مدينة المنصور
آذار/ مارس ١٩٨٦

اعتـراف واعتـذار

يمثل هذا الكتاب تلخيصا لمواقف معينة حول موضوع محدد هو (الـوحـدة النقـدية العـربية) حسبمـا تعكسه الأدبيات الخاصة بموضوع أعم يتعلّق بالتكامل النقدي. ونظراً لطبيعة الكتاب وكونه موجهـا بشكـل خاصّ نحـو القـارىء العـربي غير المتخصص أو المتعمق في مثل هذه المـواضيع الـدقيقة التي تحتاج إلى خلفية اقتصـادية ونقـدية واسعة، فإنّ الكتاب جاء مبسطاً جهد الإمكان، مبتعداً عن التعقيدات والتكنيكات، وحتى متطلبات البحث العلمي التي تقتضي من بين أمور أخرى التقيد بأصول الإشارة والاعتراف بالمصادر التي استقى الكاتب منها، والمراجع التي استعان بها في تأليف الكتاب. وقد تقيد المؤلف بشروط الناشر في عدم استعمال الهوامش والتخلص من الإشارة إلى المراجع إلاّ في نهاية الفصول أو في نهـاية الكتـاب. ولـذا لم نُشِر إلى أيّ من تلك المراجع أو المصـادر التي رجعنـا إليها، ولم نلتزم حتى بشروط الاقتباس كما

تقتضيه الأصول العلمية، آملين أن تكون المراجع في نهاية كل فصل اعترافاً منا بما استقيناه منها من معلومات أو ما استعنا به من آراء تأييداً لموقف أو اقتراحاً لإجراء أو تبنّياً لسياسة.

ويرجو الكاتب أن يكون ذلك إعلاناً منه لدين في عنقه تجاه جميع الكتاب والمؤلفين الذين رجع إليهم أو اقتبس منهم، معتذراً لهم لعدم ذكر أسمائهم مباشرة، وشاكراً لهم مسبقاً سماحتهم وملتمساً منهم المغفرة.. علماً بأنّ الإشارة إليهم جميعاً قد وردت في أبحاث المؤلف التالية:

١ ـ «الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لعوائق العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ٢١ ـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

٢ ـ «منطقة العملة المثلى والتكامل النقدي: دراسة في المفاهيم والعلاقات،» **الاقتصادي العربي**، السنة ٧، العدد ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٣١ ـ ٥٤.

٣ ـ «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٠ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٦٧ ـ ٨٣.

٤ ـ «دور الفوائض المالية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٥ (آذار/ مارس ١٩٨١)، ص ٩٥ ـ ١١١.

٥ ـ *Arab Monetary Integration: Is it A Realizable Dream?* (Baghdad: Research and Information Centre, 1985).

الفصل الأول

نظريـــة التكامــل النقــدي

تمثـل (الـوحدة النقدية) أعلى مراحل (التكامل النقدي) بين قطرين أو أكثر. ويثور التساؤل بالتالي حول معنى التكامل النقدي والأساس النظري الذي يقوم عليه، سواء على صعيد الدول المتقدمة اقتصادياً أو على صعيد البلدان النامية من مثل الأقطار العربية التي نحن بصدد الكلام عن إمكانات وحدتها النقدية.

ويمكن القول عموماً ان الأساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم (التكامل النقدي) هو ما يدعى الآن في الأدبيات الاقتصادية والنقدية العالمية بـ (منطقة العملة المُثلى Optimum currency area) الذي تم تطويره في عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن. كما يمكن اعتبار النقاش الذي دار حول تحديد (منطقة العملة المثلى) الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل النقدي، وذلك في إطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي. وقد جرى تطوير نظرية العملة المثلى من خلال النقاش الذي دار منذ الثلاثينات وحتّى الآن حول

المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة.

وقد عُرفت منطقة العملة المُثلى في واحد من أطر أربعة هي:

١ ـ إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل منطقة ما، وعدم قدرتها على ذلك خارجها؛

٢ ـ إطار التناغم والتساوق بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات القطرية؛

٣ ـ إطار التساوق المتبادل بين الدول الأعضاء في المنطقة من حيث الايديولوجيات السياسية أو الاقتصادية؛

٤ ـ إطار تكامل أنماط تجارة الأقطار التي تتألف المنطقة منها.

وقد أكد بعض الاقتصاديين أنّ ما يهم في تكوين مثل تلك المنطقة هو رغبة جميع الاقطار المكوّنة لها في التنازل عن استقلاليتها في شؤون النقد والائتمان وأسعار الفائدة. ويعني ذلك في الواقع خلقِ النقود على انفراد ووضع سياسة نقدية خاصة بكل قطر من هذه الأقطار.

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها أن نحدّد بدقّة مجموع الأقطار المؤهلة تماماً لكي تكون ضمن مثل هذه المنطقة، إلّا أنّ بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة.

فأحـدهم (Mundell) ذهب إلى أنّ منطقة العملة المثلى هي إقليم يتميز بقـابلية كبيرة لعـوامـل الإنتاج ـ بخاصة العمل ـ على الانتقال داخلياً وقابلية محدودة على الانتقال خارجياً. ويعني ذلك تدفـق هذه الـعــوامــل من المنــاطق ذات الكلفــة أو المــردود المنخفضين، إلى مناطق ذات كلفة ومردود مرتفعين، مما يمكن معه منـع حدوث مشـاكـل مدفـوعـات ناشئـة عن اختلافات حدّية في مستـويات التكـاليف والأسعار بين الأقطار الأعضاء في المنطقة. ويعتبـر تدفق العـوامـل هنـا بديلاً عن إجـراء تعديلات في أسعار الصرف. وبذلك يعتبر (مندل) ان معيار منطقة العملة المثلى يرتكز إلى عوامل طويلة المدى، مثل قابلية العوامل على الانتقال، فأيّ قطر يعمل على مبادلة حرة مع قطر آخر في العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك القطر.

ويذهب اقتصـادي آخـر (Mckinnon) إلى أن منـطقة العملة المثلى تشمـل الاقتصـادات المفتـوحة على بعضها بدرجة كبيرة. فكلما زادت نسب السلع المتاجر بها بين مجموعة من الاقطار مقارنة بالسلع التي لا تدخـل في المتـاجرة بينها، كانت اقتصادات هذه الاقـطار اكثـر انفتـاحـاً على بعضها، وزادت الفائدة من مثل هذه المنـطقـة وقلّت الحـاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفـاظ على التـوازن الخـارجي، وقـويت الحجـة لتثبيت أسعار الصـرف بين عملات تلك الأقطار. ويرى الاقتصادي المذكور ان تكامل العملة والسوق المالية يجب أن يتبع تدفق التجارة السلعية وان

تلك الاقطار التي هي شريكة رئيسة في التجارة مع بعضها يجب أن تتخذ لنفسها نظام سعر صرف ثابت واحد.

أما (Kenen) فيربط بين منطقة العملة المثلى وبين تنوّع مزيج إنتاج مجموعة من الأقطار. فكلما زاد مثل هذا التنوع، زادت إمكانات تحقق منطقة عملة مثلى بينها وفائدة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الأقطار المكوّنة لها. فحين يتنوّع إنتاج قطر ما، بخاصة في صادراته، يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية، أي يقل أثر ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها القطر.

وتمثّل النظريات الثلاث هذه أسلوباً تقليدياً لتحديد النطاق المناسب لمنطقة العملة المثلى، وذلك بإفراد خاصية اقتصادية معيّنة محددة لذلك النطاق. وتعاني هذه النظريات من نقص مهمٌ، وهو فشلها في التوكيد بصورة كافية على المنافع، والتكاليف، التي تنجم عن منطقة العملة المثلى بخاصة إذا لم نأخذ في الاعتبار تحقيق هدفي التوازنين الداخلي والخارجي فقط، وإنما، أيضاً، الأهداف الأخرى التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها في الوقت الحاضر، ومن أهمها: النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والثروة وإعادة تخصيص الموارد. فقد تتعارض هذه الأهداف مع السياسات الهادفة إلى تحقيق التوازنين المذكورين. هذا في الوقت الذي يصعب فيه

تعريف التوازن الداخلي أو تحديده بسبب وجود مقايضة بين التضخم والبطالة.

لذا تم تطوير أسلوب جديد يضع إطاراً عاماً لتحديد منطقة العملة المثلى، يأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها، محاولاً تقويم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة وذلك من وجهة نظر مصالح ذلك القطر أو الاقليم المشارك منها. وتبعاً لهذا الاسلوب يجري تعريف منطقة العملة المثلى بالموازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة. فيجب تبنّي مثل هذه المنطقة فقط عندما تفوق منافعُها تكاليفها.

وتتمثّل هذه المنافع بما يلي:

١ ـ هناك وفورات تنشأ عن الاقتصاد في الموارد، بخاصة بالنسبة للمعاملات المتعلقة بحقلي الصيرفة والصرف الاجنبي؛

٢ ـ هناك وفورات تنشأ عن اعادة تخصيص الموارد وتجميع الاحتياطيات في منطقة العملة؛

٣ ـ كما تتحقق وفورات ناتجة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التوكد نتيجة لتثبيت سعر الصرف؛

٤ ـ وأخيراً هناك وفورات ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية. أما الكلفة الممكنة لمنطقة العملة المثلى فيمكن أن تنشأ

عن عدم قدرة القـطر على تغيير سعـر الصـرف بهـدف تصحيح الاختـلال في ميزان المـدفوعات، أي فقدان سيطرته على إحدى الـوسـائل المهمة للسياسة النقدية والاقتصادية، ويمكن مما سبق وضع مؤشرات عامة تحدد منطقة العملة المثلى:

١ ـ يجب على الأقـطار المؤلفة لتلك المنطقة أن تحقق درجة عالية من التنسيق بين سياسـاتها المالية والنقدية، وكذلك مستوى عالياً من قابلية العوامل على الانتقال فيما بينها. وهذه عوامل تساعد على تسهيل عملية التصحيح في ظل أسعار صرف ثابتة وذلك بسبب سهولة حركة العوامل بين الأقطار الأعضاء ـ من الأقطار التي تعاني انكماشاً إلى الأقطار التي تتمتع بفائض.

٢ ـ يجب أن تكون منطقة العملة كبيرة بما يكفي، حين تجري معـظم معـاملاتها الدولية داخل حدودها، لمنع التقلبات بين سعر صرفها المركّب وبين أسعار صرف المناطق الأخرى من أن تؤثر في مستويات أسعارها المحلية بدرجة كبيرة.

وهكذا يتّضح أن الأقطار التي تشكّل (منطقة عملة مثلى) حين تفي بشروط معينة وتتصف بخصائص محددة يجب أن تتكامل نقدياً.

ماذا نعني بالتكامل النقدي؟

يمكن القول عموماً إن درجة ما من التعاون النقدي بين قطرين أو أكثر يمكن أن يوصف بأنه شكل من أشكال التكامل. ولكن من

الطبيعي أن يختلف هذا التعاون، أو التكامل النقدي، على مدى واسع درجةً وشكلاً، فقد يكون عريضاً، وثيقاً وكاملاً، أو ضيقاً، فضفاضاً وجزئياً. وقد يتراوح بين مجرد تعاون في الشؤون النقدية إلى اتحاد نقدي كامل. فاتحاد المدفوعات الثنائي أو المتعدد الأطراف، هو شكل من أشكال التكامل النقدي، ولكنه ضيق ومحدود. أما في حالة ايجاد عملة واحدة مشتركة، وإقامة سلطة نقدية مركزية عليا على مستوى الاتحاد، أو عند توحيد أو تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية وتنسيق السياسات النقدية والمالية ـ فإنّ كل ذلك يمثّل تكاملاً نقدياً واسعاً ووثيقاً وحقيقياً يربو حتى يكون اتحاداً نقدياً حين يتوّج عملية تدريجية من التكامل الاقتصادي الكامل، في ظل حرية العوامل والسلع والأشخاص والنقود على الانتقال. وما بين هذين الطرفين القصيين والمتطرفين من التكامل النقدي تترامى أشكال ودرجات مختلفة منه بحيث تتحدى تصورات الاقتصاديين والسياسيين معاً لتعدادها أو وضع قائمة كاملة منها.

وقد اقترح بعض الاقتصاديين اشتراطات معيّنة يجب الإيفاء بها لتحقيق تكامل نقدي ناجز، وهي:

١ ـ اشتراطات تتعلق بالعملات ـ من أهمها إزالة هوامش التغيرات في أسعار الصرف البَيْنية وخلق منطقة عملة أو منطقة سعر صرف موحّد.

٢ ـ اشتراطات ائتمانية ـ من مثل ترتيبات لمقايضة العملات

وتجميع الاحتياطيات الأجنبية.

٣ ـ اشتراطات تتعلّق بالسياسات، من مثل توحيد السياسات النقدية والمالية والأجرية وَمَرْكزة الأسواق المالية أو تكاملها.

وقد ذهب اقتصاديون آخرون إلى أنّ تثبيت أسعار الصرف البينية بشكل لا رجعة فيه، مع حدّ أدنى من هامش تقلّبات مسموح به حول أسعار التعادل الثابتة، هو جوهر التكامل النقدي بين أيّ مجموعة من الاقطار، وإلى أنّ ذلك سيكون فعّالاً فقط حين تكون حكومات هذه الأقطار مستعدة لتقديم تنازلات سيادية بالنسبة لسياسات الائتمان فيها. كما أنّ ذلك يتطلّب أن يقتصر هدف هذه الحكومات على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، أمّا إذا كانت الحكومات هذه تسعى إلى أهداف أخرى، كالحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال سياساتها النقدية، فإن تثبيت أسعار الصرف البينية يصبح غير فعّال. فالأخير يتنافى مع وجود سياسات نقدية قطرية مستقلة، وإنّما يتفق مع سياسة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد، مع ما يتضمنه ذلك من رقابة نقدية موحدة على المستوى ذاته. وهو أمر له مضامين سياسية ويتطلب ضرورة تطوير وسائل بديلة تحل محلّ السياسات النقدية المحلية وتهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى القطري.

أمّا تبنّي عملة مشتركة واحدة فإنه يعني تخلّي القطر عن عنصر مهم من عناصر السيادة الاقتصادية والنقدية القطرية، متمثلة بسلطة

الحكومة المحلية في اللجوء إلى التوسع النقدي، إما لتحفيز النشاط الاقتصادي، أو لتمويل نفقاتها بأسعار فائدة تفضيلية، أو لتصحيح الاختلال في مدفوعاتها الخارجية من خلال تخفيض قيمة عملتها وليس من خلال سياسة انكماشية.

ويمكن في النهاية تلخيص الشروط التي يجب توافرها لتحقيق منطقة عملة واحدة فيما يلي:

١ ـ قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة على التحويل بين عملات الأقطار الأعضاء في الاتحاد النقدي وذلك في حالة عدم تبنّي عملة مشتركة واحدة؛

٢ ـ تثبيت غير قابل للإلغاء لعملات الأقطار المذكورة في إطار بعضها البعض أو في إطار عملة القطر الرئيسي فيها، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما.

٣ ـ إلغاء هوامش التغيرات المسموح بها في أسعار الصرف البينية، مما يجعل حركة رأس المال الخاص بين الأقطار الأعضاء دالّة لمتغيرات أخرى من غير التغيّرات في سعر الصرف. هذا علماً بأنّ الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الخاصّة موجودة ضمناً في اشتراط القابلية الكاملة لعملات الاقطار المذكورة على التحويل إلى بعضها البعض، كما وردت في الفقرة (١) أعلاه.

٤ ـ سياسات نقدية ومالية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من أشكال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية القطرية، أو مؤسسة

نقدية مركزية على مستوى الاتحاد.

٥ ـ وأخيراً، وعلى الأقل في المراحل المبكِّرة، يجب على الاتحاد النقدي أن يقدّم، شكلاً ما من العون المالي لأقطار العجز من أعضائه، على أن يكون هذا العون مؤقتاً ومحدوداً أو مشروطاً لكي لا يتعارض وهدف التكامل النقدي متمثلاً بخلق سوق ذات حجم يكفي لاستغلال وفورات الحجم ويقلل من العوائق التي تقف أمام الحركة الحرة للعمل ورأس المال بحثاً عن فرص استثمار أفضل واستعمالات أكثر إنتاجية.

وتمثل هذه العناصر الخمسة شروطاً لتكامل نقدي كامل، أو وحدة نقدية شاملة. وهي تقوم أساساً على تثبيت كامل لا رجعة فيه لأسعار الصرف البينيَّة.

ويعتبر البعض ذلك معادلاً لتبنّي عملة واحدة مشتركة على مستوى الاتحاد، وإلغاء العملات القطرية المتعددة. ويتضمّن ذلك في الحالتين تكريس السياسة النقدية في كل قطر عضو للحفاظ على ثبات أسعار الصرف واستقرارها. إلا أن بعض الاقتصاديين لا يرى أن الحفاظ على أسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو شيء معادل لاستعمال قاطع لعملة واحدة مشتركة في منطقة الاتحاد النقدي. فلن يكون ممكناً، عند تبنّي مثل هذه العملة المشتركة، فرض رقابات وقيود عملية على المعاملات النقدية، ولن يكون هناك تغير في كتلة النقد على مستوى قطري. أما إذا استمر استعمال العملات القطرية في ظل ترتيبات من القابلية المتبادلة لعملات الأقطار

الأعضاء على التحويل إلى بعضها البعض، وأسعار صرف بينيّة ثابتة بصورة دائمة لا رجعة فيها بين العملات المذكورة، فإنّ الوضع سيكون مختلفاً. إذ عندئذ سيتوجب على السلطات النقدية في الأقطار الأعضاء الأخرى استيعاب الفائض في عرض أية عملة من عملات تلك الأقطار، أو، في حالة عدم استعدادها لفعل ذلك، فإنّها ستلجأ عندئذٍ إلى فرض قيود على استعمال عملة هذا القطر في معاملات معيّنة. وهكذا سينتج عن الآلية الأولى تصادم في السياسات القطرية، وعن الآلية الثانية انفصام، بل تباعد اقتصادي واضح ومناقض للتكامل المنشود. ولن يكون ممكناً تحاشي مثل هذا الأمر إلاّ بإقامة بنك مركزي اتحادي تكون فيه البنوك المركزية القطرية مجرد أعضاء، مما يعني التخلّي عن استقلالها النقدي وعن الحقّ في إصدار عملاتها القطرية الخاصة بها. وعندئذٍ سيكون من الأفضل لها قبولها لعملة واحدة مشتركة كوسيلة تداول وحيدة في الاتحاد النقدي، وهو قرار سياسي يجب على الحكومات اتخاذه إن سلباً أو ايجاباً. ذلك أن مثل هذا القرار يعني التخلي عن عنصر مهم من عناصر السيادة الاقتصادية القطرية، وهي سلطة الحكومة في اللجوء إلى التوسع النقدي، سعياً لتحقيق أهداف سبقت الإشارة إليها أعلاه.

هذه كلها تمثل المتطلبات والاشتراطات والنتائج المترتبة على إقامة التكامل النقدي الكامل أو وحدة نقدية ناجزة. إلا أنّ هناك، قبل الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من التكامل المذكور،

العــديد من الإجـراءات التكـاملية التي يمكن اتّخـاذهـا في هذا الاتجاه. وقد عدّد (وليامسون) سبعة من هذه الإجراءات التي سمّاها (تكاملاً نقدياً جزئياً)، ووصفها بأنّها من (أشكال التكامل الجزئي) وكذلك بأنها (صيغ من التكامل النقدي).

وتشتمل هذه الاجراءات على ما يلي:

اتحــاد مدفـوعـات، تجميع الاحتياطي، التنسيق النقـدي، التنسيق بين أسعـار الصـرف، العملة المـوازية، تكـامـل السـوق المالية، والسياسات المشتركة ازاء التدفقات الخارجية لرأس المال. وتبعاً لـ (وليامسون)، يتحقق التكامل النقدي الجزئي حين لا يجري تبنٍ لعملة واحدة مشتركة، بل يشير هذا النوع من التكامل إلى «أي شكلٍ من اشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم أية مجموعة من البلدان التي تمتلك عمـلات مختلفـة». وليس هنـاك من إجراء معيّن من هذه الاجراءات يستثني أي إجراء آخر، ويمكن تجسيد جميع هذه الاجراءات أو دمجها في جهد تكاملي موحد ولكن على أساس تدريجي، رابــطاً كلاً منهـا بمـرحلة معينـة من مراحـل التكـامـل الاقتصـادي. ويمكن لهـذا الجهد أن يزداد زخماً مع تطوّر عمليّة التكـامـل باتجـاه اتحـاد اقتصـادي. وبهـذا المعنى سيكـون من الصعب، بل ربمـا دون طائـل، المحاجّة بأنّ التكامل النقدي أو الاقتصـادي يسبق، أو يتبـع، الواحد منهما الآخر، وإنما هما في الواقع متلازمان، يشدّ الواحد منهما الآخر حتى يتم تحقيق اتحاد

نقدي واقتصادي معاً. غير أنّ السرعة التي يجري بها أي منهما قد تختلف من حالة إلى أخرى.

وقد يتم تحقيق أي منهما في مرحلة مختلفة من التكامل. ولكنهما يميلان إلى أن يدعم بعضهما بعضاً، حتى يتم تتويجهما في النهاية باتحاد اقتصادي كامل، ومن ثم، في الغالب الأعم، بوحدة سياسية ناجزة. إلا أنه من الصعب برأي الكاتب الحالي، الوصول إلى حالة كاملة من التكامل الاقتصادي دون تكامل نقدي كامل. فالاتحاد النقدي والاتحاد الاقتصادي الكاملان يسيران جنباً إلى جنب. غير أن التكامل النقدي هو تتويج لتكامل اقتصادي ناجز. فلكي يمكن تحقيق تكامل اقتصادي كامل، فإنه لا بد من تكامل نقدي كامل.

وليس لأيّ من هذين التكاملين أن يقوم دون الآخر. «فالتكامل النقدي والاقتصادي يجب أن يسيرا بشكل متوازن، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتخلف كثيراً جداً عن الآخر».

المراجع

١ ـ العربية

كتب

وليامسون، جون. «مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي.» في: التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Johnson, Harry G. and A.K. Swoboda, (eds.) *The Economics of The Common Currencies*. London: George Allen and Unwin, 1973. 302 p.

Kenen, P.B. «The Optimal Currency Areas: An Eclectic View.»

In: R.A. Mundell and A.K. Swoboda,(eds.). *Monetary Problems of the International Economy*. Chicago: The University of Chicago Press, 1969. 405 p.

Machlup, F. (ed.). *Economic Integration: World Wide, Regional, Sectaral.* London: Macmillan, 1976.

Presely, J.R. and G.E. Dennis. *Currency Areas.* London: Macmillan, 1976.

Robson, P. *The Economics of International Integration.* London: George Allen and Unwin, 1980.

periodicals

Ishiyama, Y. «The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey.» *IMF Staff Papers:* vol.22, June 1975.

McKinnon, R.I. «Optimal Currency Areas.» *American Economic Review:* vol. 53, September 1963. pp. 717-724.

Mundel, R.A. «A Theory of Optimal Currency Areas.» *American Economic Review:* vol.51, September 1961. pp.657-665.

Wood, G E. «European Monetary Union and the U.K.- A Cost-Benefit Analysis.» *Survey Papers in Economics:* no. 9.

الفصل الثاني

التكامل النقدي بين البلدان النامية

وضع الفصل السابق التكامل النقدي في إطار عام لم يميِّز بين مثل هذا التكامل بين البلدان المتقدمة اقتصادياً، والتكامل بين البلدان النامية، بل جدّد الشروط العامة للتكامل النقدي، موضحاً الاتفاق العام بين الاقتصاديين حول ماهية هذا التكامل، بخاصة في شكله الكامل. ويثور الآن تساؤل حول إمكانات التكامل النقدي بين البلدان النامية وحدوده ومنافعه.

تتميَّز البلدان النامية عموماً بخصائص اقتصادية لعلّ من أهمّها:

١ ـ عدم احتمال تأثر تجارتها البينية في السلع الأولية بترتيبات التجارة الإقليمية بينها؛

أ ـ إما لأن هذه الاقطار تنتج سلعاً متكاملة ولكن بكميات قليلة غير مهمّة، وبالتالي فإنها لا تفرض أصلاً أية رقابات مهمّة، أو

ب ـ لأنها تنتج سلعاً متنافسة ولكنها تُباع في أسواق عالمية، كالنفط مثلاً في حالة أقطار الخليج العربي.

ج ـ إضافة إلى ذلك قد تحتوي ترتيبات التجارة الإقليمية بينها على اشتراطات تستثني المنتجات الزراعية منها.

٢ ـ ليس هناك، عمليّاً، أيّ تجارة بينها في المنتجات الصناعية، إذ يتم عادة تكريس معظم إنتاج هذه السلع إلى الأسواق المحلية، فيأخذ الإنتاج المتزايد حصة متنامية من السوق المحلية تدريجياً، حالاً بذلك محلّ الاستيرادات، بالرغم من أن التكاليف المحلية قد تكون في العديد من المجالات منافسة للاستيرادات.

٣ ـ قد تنمو الإيرادات من الصادرات من السلع الأولية بصورة بطيئة، أو تبقى راكدة، إضافة إلى متطلبات الاستيراد وخدمة الديْن المتصاعدة والبطالة المتنامية. كلّ هذه العوامل قد توجِّه السياسات المحلّية ـ القطرية ـ نحو دعم التصنيع السريع، مع توكيد خاص على إنتاج بدائل للسلع المستوردة.

٤ ـ وقد يكون هناك بين مجموعة الأقطار المتكاملة أعضاء أكثر تقدماً اقتصادياً، نسبياً، من غيرهم، ذوو قطاعات صناعية أكثر تطوراً، جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين أقلّ تقدماً وذوي قطاعات صناعية محدودة.

لهذه الاسباب يغدو حجم التبادل التجاري بين الأقطار النامية ضئيلاً نسبياً، ودون صادرات من السلع الصناعية، عملياً، سواء

بينها ذاتها أم مع العالم الخارجي. ولهذا تحاول هذه الأقطار إحداث تغير أساسي في هياكلها الإنتاجية والتجارية، وإلى أن تكيّف آلية تجارتها الإقليمية بحيث تساعد على توجيه اقتصاداتها نحو التخصص الإقليمي.

في ظل هذه الظروف، ما هي إمكانات التكامل النقدي ـ دع عنك التكامل الاقتصادي ـ بين الاقطار النامية؟

كانت نظرية التكامل الاقتصادي قد صيغت في الغالب في إطار الاقتصادات المتقدمة، ذات الهياكل والمؤسسات المتطورة، التي تفي بمعظم متطلبات التكامل بينها. ومن ثم تمّ تطوير هذه النظرية لتنطبق على حالة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، مع التوكيد في الوقت نفسه على أنّ المبّرر للتكامل بين هذه البلدان يقوم بشكل رئيس على ما يؤدي إليه خلق أسواق إقليمية متكاملة من آثار على فرص الاستثمار المحلّي والأجنبي وكذلك على تعبئة الموارد العاطلة، وفي النهاية على أنماط الإنتاج والتجارة القائمة.

وفي حين كان ذلك هو الوضع بالنسبة لنظرية التكامل الاقتصادي، فإنّ تطوير نظرية التكامل النقدي لتلائم احتياجات الأقطار النامية وخصائصها كان أبعد من أن يكون مرضياً تماماً. فليس من السهل على هذه الأقطار أنّ توفي بشروط التكامل النقدي الكامل بالشكل الذي بحثناه في الفصل السابق، إذ لا يمكن خلق سوق نقدية ومالية موحدة، ولا اتحاد سعر صرف اجنبي، قبل أن

تكون هذه الاقطار قد قطعت شوطاً بعيداً في تكامل أسواق السلع والعـوامل وفي علاقاتها التجارية البينية. غير أنّ ذلك يتطلّب بنى ارتكـازية مالية ونقدية متقدمة ونسبة عالية من التجارة البينية مقارنة بالحجم الكلي لتجـارتها العالمية، إضافة إلى سياسات اقتصادية متنـاسقـة ومتوافقة مع بعضها تقوم بها حكومات راغبة وقادرة على التعـاون فيمـا بينهـا لتحقيق أهـداف غايتها النهائية تحقيق تكامل اقتصادي بين هذه الأقطار.

فإلى أيّ مدى تستطيع البلدان النامية أن تتكامل فيما بينها نقدياً بشكـل كامـل؟ هنـاك من الاقتصاديين من ينكر أن يكون التكامل النقدي الكامل بين هذه البلدان اقتراحاً عملياً، وان مجالات مثل هذا التكامل محدودة وهي تختلف باختلاف أهدافها، وان العوامل المحـددة لذلـك هي سياسية بقدر ما هي اقتصادية، وانه في ظل ظروف من القابلية الكاملة لعملات الدول الأعضاء على التحويل فيما بينها، بأسعار صرف ثابتة، فان التكامل النقدي الكامل سيمكن تحقيقه في ظل شرطين اثنين هما:

(١) الثقة بالحفاظ على ثبات أسعار الصرف البينية.

(٢) سياسات نقدية موحّدة وأسواق مالية متكاملة.

ويؤلف ذلك ما يعادل تبنّي عملة واحدة مشتركة كما سبق بيانه في الفصل السابق. ولأنّ من الصعب على البلدان النامية الإيفاء بهـذين الشرطين، فإن التكامل النقدي المحدود يصبح هو البديل

العملي بالنسبة لها. ويشتمل مثل هذا التكامل على جميع أشكال التكامل النقدي الجزئي وصيغه، التي أشرنا إليها فيما سبق وسنعود اليها بتفصيل اكبر فيما بعد. ففي ظل الظروف الاقتصادية والنقدية والمالية السائدة في البلدان النامية، سيكون مثل هذا التكامل الجزئي، والتدريجي، والمحدود هو الصيغة الاجدى وذلك لسهولة الوصول إليه مقارنة بالتكامل النقدي الكامل.

هذا علماً بأنه حتى بعض صيغ التكامل النقدي المحدود، كتجميع الاحتياطيات، قد تلاقي مقاومة في البلدان النامية ـ كما في الواقع حتى في البلدان المتقدمة كذلك ـ بسبب الافتقار إلى تنسيق كاف في السياسات النقدية والمالية.

أما الرّبط النّهائي، الذي لا رجعة فيه، بين العملات القطرية، فانه يتطلّب توحيداً كاملاً للسياسات الاقتصادية الأخرى. وإلاّ فإنه في ظلّ نظام من أسعار الصرف الثابتة بين عملات الأقطار الأعضاء، مع بقاء السياسات الاقتصادية الأخرى على استقلالها، يتطلب الأمر أجوراً وأسعاراً قطرية صرفة، وهو أمر يتعلق بالسياسة القطرية التي هي ذات مدلولات سياسية بالدرجة الأولى، مما يزيد في صعوبة التنسيق بينها، ويجعل ربط أسعار عملات الأقطار ببعضها أمراً أكثر تعقيداً وبالغ الخطورة، فالربط النهائي الذي لا رجعة فيه بين العملات القطرية، والسياسة الإقليمية المتسقة التي تستتبعه، يجب أن يأتيا في نهاية الأمر وليس بداية. فإذا ما حاول الاتحاد النقدي أن يعمل بداية من خلال الربط المشترك للعملات القطرية، قبل أن

يحقق توحيداً في السياسات الأخرى على اختلافها، فإنّ ذلك، كما وصفه أحد الاقتصاديين، «من قبيل محاولة الركض قبل استطاعة المشي». فالربط بين العملات القطرية بشكل لا رجعة فيه يجب أن يكون ضمن المرحلة الأخيرة من التوحيد النقدي، وإلا فإنه، في ظل نظام من أسعار الصرف الثابتة نهائياً، قد تنشأ حاجة إلى التعويض عن ذلك بفرض رقابات داخلية على التدفقات التجارية والنقدية للحفاظ على ثبات أسعار التعادل هذه، وهو أمر يتعارض وجهود التكامل. ويمثل ذلك أحد العوائق المهمة أمام التكامل النقدي الكامل بين البلدان النامية.

ومع ذلك تعاني هذه البلدان من كلفة اقتصادية عالية نتيجة كونها كيانات صغيرة مكشوفة، ذات علاقات مالية وتجارية بينية مفككة، في الوقت نفسه الذي ترتبط فيه بالبلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً بروابط اقتصادية وتجارية وثيقة، مما يجعلها معتمدة اقتصادياً على البلدان الأخيرة اعتماداً كبيراً يثقل من كاهلها نتيجة لما يترتب على ذلك من تكاليف تصحيح داخلي وخارجي باهظة في مواجهة عجوزات ضخمة تنوء بها موازين مدفوعاتها، وكذلك لمجابهة الضغوط التضخمية الآتية من الخارج والتي لا سلطان للبلدان النامية عليها عملياً. كما يعرّض هذا الوضع البلدان النامية لمشاكل صعبة يثيرها تصحيح الاختلال في توازنها الخارجي وعدم كفاية سيولتها الدولية، بخاصة في ظلّ الحالة غير المستقرة التي يمر بها النظام النقدي الدولي حالياً.

ويفرض ذلك على البلدان النامية ضرورة إقامة شكل ما من أشكال التعاون النقدي، متراوحاً بين ترتيبات مثل اتحاد المقاصة، واتحاد المدفوعات، وتجميع الاحتياطيات وترتيبات ائتمانية متبادلة، وغير ذلك من صيغ التكامل النقدي المحدود. فخلق روابط نقدية أوثق بين مثل هذه البلدان، في إطار فعّال من المؤسسات النقدية الإقليمية، وسياسات نقدية ومالية متناسقة، تمثل وسائل جزئية، ولكن فعّالة ومهمة، في الجانب النقدي، لمواجهة الاختلال في توازنها الداخلي والخارجي ولمشاكل التنمية فيها. وبهذا المعنى، يجب حَبك التكامل النقدي في اطار التكامل الاقتصادي بين البلدان المذكورة، ذلك أن هذين النوعين من التكامل يؤلفان جزأين متكاملين بالضرورة من عملية التنويع المؤسسي نفسها والتعاون الحكومي المتبادل والتنمية الاقليمية. فالنقود والعلاقات النقدية تلعبان دوراً أساسياً في كل مرحلة من مراحل التنمية بغية الوصول إلى علاقات متبادلة مُثلى بين النواحي المختلفة من عملية التكامل في حقول النقد والتجارة والتمويل والتنمية. غير أنه يجب التوكيد مقدماً، ويشكل عام، ان هذا الجهد التكاملي بين البلدان النامية، سواء، أكان اقتصادياً أم نقدياً، يجب أن يقوم، ليس على مجرد اعتبارات تتصل بمنظورات الربح والخسارة القصيرة الأجل، بخاصة بالنسبة لمشاريع الأعمال القائمة، وإنما على الاعتبارات الطويلة الاجل لعملية التنمية. إذ يجب أن يكون الهدف النهائي والرئيسي للتكامل النقدي والاقتصادي بين البلدان المذكورة تحقيق معدل نمو عالٍ وحثيث. فالنمو المتصاعد والمصحوب

بأسعار ثابتة نسبياً، وقابلية الحفاظ على التوازن الخارجي، هما من بين أهم اهداف التكامل. وتحقيق مثل هذه الاهداف البعيدة المدى يجب أن يسمو على أي شيء عداه في الجهود التكاملية، أكثر من الاعتبارات القصيرة المدى القائمة على تحرير التجارة البينية والتوسع فيها. والتعاون، أو التكامل، النقدي هو وسيلة مهمة في هذا السبيل. فسيمكن ضمان التوسع في التجارة الإقليمية المتبادلة من خلال ترتيبات المقاصة والمدفوعات البينية التي ستؤكد المدفوعات وتقلل من التكاليف للمعاملات في الصرف الأجنبي، وتخفّف من العوائق القانونية والإدارية للتبادل التجاري.

ولكن، مع ذلك، وعلى المدى الطويل، يحدد الاهتمام بالمشاكل الناشئة عن الحاجة إلى موجودات احتياطية دولية، وإلى استعمال اكثر كفاءة للموارد المالية الأجنبية لأغراض الاستقرار والتنمية، على وجه العموم، المجالات العامة للتعاون النقدي بين البلدان النامية. وهذا الاهتمام هو اكثر أهمية بكثير من الاهتمام بمجرد التوسع في التجارة البينية. وفي هذا السياق ذاته يجد المرء مبررات التكامل النقدي والاقتصادي بين البلدان النامية. فإذا ما أضيف إلى ذلك توافر الإرادة السياسية، فإنّ مسوّغات التكامل النقدي تصبح تامة. فالتكامل النقدي هو، كما أصرّ عليه الاقتصادي المعروف (روبرت تريفين) منذ سنين عديدة، وكما جرى التوكيد عليه سابقاً، مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، ذلك أنّ الحوافز باتجاهه، والعقبات في سبيله، هي بشكل أساسي ذات طبيعة

سياسية. وبالتالي فإنّ الإرادة السياسية المساندة هي شرط سالف لأي تكامل نقدي واقتصادي ممكن.

وبـوجه عام يعكس هذا النقاش التبريرات العامة التي يمكن سوقهـا بالنسبة للتكامل النقدي بين الأقطار العربية عموماً، أو بين مجموعات معيّنة منها خصوصاً، لكونها جميعاً بلداناً نامية. وسيكون واحـداً من أهدافنا هنا بيان الإمكانات العامّة لمثل هذا التكامل، سواء على مستوى الوطن العربي أم في نطاق مجموعات محدّدة من أقطاره.

المراجع

١ ـ العربية

دوريات

السيد علي، عبد المنعم. «منطقة العملة المثلى والتكامل النقدي: دراسة في المفاهيم والعلاقات.» **الاقتصادي العربي**: السنة ٧، العدد ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣).

٢ ـ الأجنبية

Books

Bracewell-Milnes, B. *Economic Integration in East and West.* London: Croom Helm Ltd., 1976.

Kafka, A. «Regional Monetary Integration of the Developing Countries.» in: R.A. Mundell and A.K. Swoboda. (eds.). *Monetary Problems of the International Economy.* Chicago: The University of Chicago Press, 1969.

Machlup, F. (ed.). *Economic Integration: World wide, Regional, Sectoral.* London: Macmillan, 1976.

Miksell, R.F. «The Theory of Common Markets and Developing Countries.» In: Roy F. Harrod and Douglas C. Hague, (eds.). *Internaional Trade Theory in A Developing World.* London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963. 570p.

Nana - Sinkam. *Monetary Integration and Theory of Optimum Currency in Africa.* New York: Moulton Publishers, 1978.

Robson, P. *The Economics of International Integration.* London: George Allen and Unwin, 1980.

الفصل الثالث

متابعة تاريخية موجزة للفكر النقدي العربي وللعمل النقدي العربي المشترك

لعلّ من مفارقات الوضع النقدي العربي عموماً، تاريخياً وواقعياً، أنّ العديد من البلدان العربية كان موحداً نقدياً في ظل الاستعمار، بشكليه العثماني والأوروبي الغربي، ولكن ما ان استقلت هذه البلدان حتى تفرقت نقدياً أيدي سبا. ففي أقطار الخليج العربي مثلاً، كانت الروبية الهندية حتى اوائل الستينات هي عملة التداول الرسمية، وبقيت في بعض هذه الأقطار حتى أواخر الستينات، ولم يكن لأي من هذه الأقطار ـ فيما عدا السعودية ـ عملة خاصة بها، كما ساد النظام النقدي العثماني كلاً من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين حتى الاحتلال الانكليزي والفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها حين انضمت هذه البلدان إلى نظم النقد الاستعمارية التي سادت حينذاك ولكن بعملات ذات مسميات

عربية، مرتبطة عملياً وفعلياً وقانوناً بنظامي الاسترليني الإنكليزي أو الفرنك الفرنسي، وهكذا كانت كلّ من مصر والسودان كذلك مرتبطتين بمنطقة الإسترليني. في حين كانت ليبيا خاضعة للنظام النقدي الإيطالي، كما خضعت أقطار المغرب العربي لنظام الفرنك الفرنسي. ولكل من هذه الأقطار حالياً عملته الخاصة به، عدا جيبوتي التي لا تزال مرتبطة بالفرنك الفرنسي تماماً، وهناك في الوقت الحاضر عشرون عملة عربية تصدرها حالياً عشرون مؤسسة نقد مركزية عربية.

وبالطبع لم يكن هناك طيلة هذه الفترة فكر نقدي، بل ولا اقتصادي ـ عربي وذلك حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف أربعينات القرن الحالي.

ويمكن القول عموماً، ولعلم الكاتب الحالي، ان الفكر الوحدوي العربي كان في الأربعينات ـ أثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وبعدها ـ ينحو في الغالب منحى سياسياً، فقد كانت تلك مرحلة تحرّك قومي سياسي ـ مرحلة دعوة لوحدة سياسية استمراراً لأهداف القومية العربية قبل الحرب المذكورة وبعدها.

فقد كان هناك توكيد على الجانب السياسي اكثر منه على الجانب الاقتصادي من التوجه الوحدوي العربي. أما الفكر الوحدوي الاقتصادي فقد كان محدوداً، تمثّل بصورة خاصة ببعض الرسائل الجامعية التي كتبها آنذاك بعض القوميين العرب من طلبة

الجامعة الاميركية في بيروت. وقد تبلور الفكر السياسي الوحدوي السائد، والروح القومية التي اجتاحت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية في إقامة (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥، بمباركة بريطانية. وقد بدأ التحرك من خلال الجامعة العربية الجديدة سياسياً أولاً، واقتصادياً ثانياً، إذ نصّت الفقرة / أ من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية على تغاون الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك أمور الزراعة والصناعة. . الخ. كما نص الميثاق على تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية. وقد كان أوّل موضوع بحثته اللجنة هو موضوع (توحيد النقد العربي).
وقد برزت مشاريع تكاملية نقدية عربية طموحة، تمثلت بشكل خاص بمشروع (خالد العظم) رئيس وزراء سوريا آنذاك، وقد كان هذا مشروعاً طموحاً، يقضي بتوحيد العملات العربية وإصدار عملة عربية مشتركة، وإقامة سلطة نقد عربية مركزية ومجمع للاحتياطيات الأجنبية ونظام صرف أجنبي موحّد. . . الخ. ولطموحه الشديد ـ الذي ربما دل على عدم جدية صاحب الاقتراح، وعدم اكتراث المسؤولين العرب آنذاك بمثل تلك الخطوة الوحدوية الخطيرة ـ فقد تم تمييع المشروع ومن ثم إهماله حتى أصبح مجرد ذكرى يزيد من آلامها أنّ صاحب الاقتراح الوحدوي هذا كان هو الذي هدَّ صَرْح الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك بين سوريا ولبنان. وقد ردّت مصر على مشروع العظم باقتراح عملي يقضي بالتنسيق بين أسعار الصرف العربية وذلك بربط العملات العربية بمثبّت واحد مشترك، وقد أحيل المشروعان إلى لجنة عربية مشتركة مكوّنة من

خبراء نقديين عرب، فتقدم هؤلاء بمشروع توفيقي ثالث، يجمع بين المشروعين المذكورين، ويدعو إلى إصدار دينار عربي مشترك يحل تدريجياً محل العملات العربية المتعددة على أساس محدّد تجري تغطيته بعملات أجنبية تتكون من باونات استرلينية ودولارات أمريكية بنسبة ١٠٠ بالمائة. وقد ترك المشروع لسلطات النقد المركزية القطرية أمر إصدار الدينار، فلم ينص على إقامة بنك مركزي قومي موحّد ولا على توحيد نظم الصرف ولا على إقامة مجمع للاحتياطي الأجنبي. وهو كما يبدو من نصوصه، مشروع مبتور وغير قابل للتطبيق لعدم احتوائه على الشروط الأساسية لوحدة نقدية كاملة كما توصي به طموحاته الأولية.

وربما كتب السياسيون تأييداً أو معارضة لمقترحات أو مشاريع تكاملية اقتصادية أو نقدية، غير أن الفكر الاقتصادي بقي ساكناً طيلة هذه الفترة، أولاً بسبب ضعفه أصلاً وعدم تبلوره، وثانياً بسبب انشغال فئات الشعب العربي، بأفراده وتنظيماته، بالصراع السياسي من أجل استكمال أسباب السيادة والاستقلال والتحرر. وبالتالي فقد جرى التركيز في هذه الفترة على الوحدة السياسية أكثر من الاهتمام بالتكامل الاقتصادي والنقدي طبعاً. بل اعتبر السياسيون أنّ الأخير هو تحصيل حاصل مما جعل المقترحات التي تقدموا بها بخصوص الوحدة النقدية في هذه الفترة طموحة جداً. وكان الفكر الاقتصادي العربي عموماً مقلّداً وتبعياً وليس أصيلاً بل لم يكن هناك فكر اقتصادي عربي خالص يومذاك.

غير أنّ إنشاء (جامعة الدول العربية) عام ١٩٤٥ فتح الباب واسعاً أمام اعضائها وهيئاتها ـ الذين كانت تدفعهم ضغوط شعبية واسعة ـ لإيلاء العمل الاقتصادي العربي المشترك اهتماماً أكبر والعمل على إبرازه مبلوراً بشكل اتفاقيات متعددة الأطراف، عقدت خلال عقد الخمسينات كان من أهمها (اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال) عام ١٩٥٣، وهي اتفاقية ولدت ميتة بسبب عدم إلزام الدول الأعضاء بالتخلي عن القيود التي تفرضها على الصرف الأجنبي وعلى التحويلات وحركة رؤوس الأموال فيما بينها، مما أفقد الاتفاقية جدواها التكاملي ومفعولها التعاوني. وقد أقرت (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية) التي عقدت عام ١٩٥٣ كذلك، إقامة (المجلس الاقتصادي) لتقديم الاقتراحات المؤدية إلى تنظيم النشاط الاقتصادي العربي وتنسيقه. ومن ثم اتخذت الخطوة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٥٧ بعقد (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) التي كانت ولا زالت تعبيراً صادقاً عن شروط قيام مثل هذه الوحدة، كان من بين أهمها حرية حركة السلع والخدمات والعوامل والنقود والحقوق والمواطنين العرب، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، بما فيها السياسات النقدية والمالية؛ والعمل على توحيد النقد العربي كواحد من أهداف الوحدة الاقتصادية العربية. وتحقيقاً لأهداف الاتفاقية فقد أنشيء (مجلس الوحدة الاقتصادية) الذي لم يُعْطَ، في اعتقادي، الاهتمام والدعم الكافيين لكي يقوم بمسؤولياته كاملة، ولم يتم التصديق على الاتفاقية إلاّ عام

١٩٦٤، ولم يصادق عليها وينضم إليها سوى ثلاثة عشر قطراً عربياً فقط ـ إلى الآن.

أما في جانبها النقدي الذي هو موضوع بحثنا هذا، فقد نصّت (المادة الثانية) من الاتفاقية على أنّ من أهدافها (تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها). كما نصّت الفقرة (هـ) من (المادة التاسعة) من الاتفاقية على (أن يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية على تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف إلى الوحدة النقدية).

وقد حصلت في هذه الفترة ـ الخمسينات ـ تطورات سياسية هامة على مستوى الوطن العربي، كان لها آثار بعيدة المدى على المستوى نفسه، سياسياً واقتصادياً، قطرياً وقومياً ودولياً. فقد قامت في مصر ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وبعدها في عام ١٩٥٨، قامت في العراق ثورة ١٤ تموز/ يوليو، وتعاظم المدّ القومي على مدى الوطن العربي كله بما فيه مصر العربية، ولكن وبصورة خاصة في كل من العراق وسوريا. وظهرت، ولأول مرة في تاريخ الأحزاب السياسية العربية، أحزاب قومية وحدوية ذات توجهات اجتماعية ـ اشتراكية واضحة، وشهد عام ١٩٥٨ أعظم تجربة وحدوية عربية في التاريخ العربي الحديث والوسيط، إذ أدى المدّ القومي والشعبي الهائل في سوريا وغيرها، بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى قيام (الجمهورية العربية المتحدة) بإقليميها: الشمالي

(سوريا) والجنوبي (مصر). ومع أهمية هذه التجربة الوحدوية اليتيمة، إلا أنّ المؤسف فيها أنها لم تستثمر تماماً لتحقيق أهدافها الوحدوية الكبرى، وهي تنمية الرابطة الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية بين الإقليمين. فمن الناحية النقدية التي هي مناط اهتمامنا هنا، لم يتم توحيد نظاميهما النقديين والمصرفيين، ولم يتم توحيد لعمليتهما ولا للسلطتين النقديتين المركزيتين فيهما، بل بقي القطران في الواقع منفصلين نقدياً، لأسباب عملية جزئياً ولكن، وبصورة رئيسة، لأسباب سياسية ونفسية واجتماعية كذلك، عكست في حقيقة الأمر ضعف الإيمان بجدوى هذا الإنجاز الرائع والفريد، الذي ربما لن تتاح لقيامه فرصة أخرى على المدى المنظور أبداً. وهكذا فشلت هذه التجربة، بفعل أعداء الوحدة من الخارج، من ناحية، ومن الداخل، لضعف - أو حتى لعدم - ايمان العديد من الذين تولوا الأمور فيها بضرورات الوحدة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من الناحية الأخرى. ويظهر ذلك، في اعتقادي، نقطة مهمة، وهي ضرورة الإيمان بأهمية الهدف وضرورته، وبتكاليفه ومنافعه، وبأن المنافع لابد أن تفوق التكاليف على المدى الطويل، وأنه لا بد من تضحية على المدى القصير، وأن كلفة التوحيد لا يمكن ان تفوق مردوداته على المدى الطويل أبداً. وهكذا كانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في المجال النقدي فاشلة لوجود معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية عديدة بحثت في وقتها على نطاق واسع وربما لا يزال بعضها وارداً حتى الآن ضمن موضوع بحثنا هذا كما سنعود إليه فيما بعد.

وقد صاحبت هذه الأحداث السياسية تطورات هامة على صعيد الفكـر الاقتصادي العربي الوحدوي، إذ ظهرت كتابات لمفكرين عرب تدعـو إلى تقـوية أواصـر العـلاقـات الاقتصادية بين الأقطار العربية، وتبحث في قضايا التكامل الاقتصادي العربي بشكل مباشر وواع، مبينة إمكاناتها وعوائقها وضرورتها. وقد ساهم في ذلك معهد البحـوث والدراسات العربية في القاهرة مساهمة فعّالة، وذلك من خلال بعض ما أُلقي فيه من محاضرات وأُجري فيه من بحوث.

وهكـذا تُوِّج عقـد الخمسينـات اقتصـادياً باتفـاقية الـوحـدة الاقتصـادية العربية عام ١٩٥٧، وسياسياً بقيام الجمهورية العربية المتحدة، عـام ١٩٥٨. وكلا الحدثين، على اهميتهما كان جزئياً، بمعنى أن الأولى لم تضم في النهاية إلا بعضاً فقط من دول الجامعة العـربية، وأن الثانية اقتصرت على قطرين عربيين فقط، مما يدل على وجـود عوائق سياسية أساساً واقتصادية جزئياً، قد تحول دون التـوحد الاقتصـادي ـ وتقف بالتـالي عائقـاً أمام التكامل النقدي العربي المنشود. كما يدل ذلك على وجود صراعات سياسية وفكرية انعكست في ظهـور كتـابـات تحبّذ، وأخرى تعادي، أيّ اندماج اقتصادي عموماً وأيّ توحد نقدي خصوصاً بين الأقطار العربية. وقد بدا ذلك واضحاً في الأدبيات الاقتصادية التي بدأت تظهر في أواخر الخمسينـات وأوائل الستينات، في خضمّ الصراعات الايديولوجية الواسعة التي سادت الوطن العربي عندئذ.

ثم جاءت فتـرة الستينـات حاملة معهـا مخـاضـات سياسية

واقتصادية وفكرية عنيفة منها الإيجابية ومنها السلبية، فعلى الجانب السياسي والسلبي معاً، حدث الانفصال المشؤوم بين سوريا ومصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ منهياً بذلك الوحدة اليتيمة في التاريخ العربي الحديث. وفي النصف الثاني من عقد الستينات، في عام ١٩٦٧ جاءت نكسة الخامس من حزيران/ يونيو. ومن الملاحظ في الحالتين أن القطرين اللذين تأثرا بشكل خاص وبصورة مباشرة بهذين الحدثين كانا مصر وسوريا ذاتهما، إضافة إلى الأردن في الحالة الثانية. وإذا كانت فاجعة الانفصال قد أصابت القطرين الأولين مباشرة، فإن مأساة النكسة قد أصابت العرب أجمعين.

أمّا من الناحية الاقتصادية، فقد أصبحت اتفاقية الوحدة الاقتصادية نافذة وذلك في عام ١٩٦٤. وقد كان ذلك في ذاته حدثاً إيجابياً، سواء من الناحية الاقتصادية عموماً أم من الجانب النقدي خصوصاً. ولكن الذي حدث بعد ذلك هو اتخاذ قرار السوق العربية المشتركة في العام نفسه، وقد كان ذلك في ذاته، في اعتقادي تراجعاً كبيراً عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي استهدفت الوحدة ذاتها وأكدت على شروطها كما سبق شرحه من قبل. أمّا قرار السوق المشتركة الجديد، فقد أكّد على إقامة منطقة تجارة حرة، يمكن أن تتدرج إلى اتحاد جمركي، ينتهي بالتالي إلى إزالة القيود على حركة السلع والعوامل بين أقطار الاتحاد وإلى إقامة جدار جمركي موحد تجاه العالم الخارجي. ويبدو التراجع الذي نشير إليه في التوكيد على مدخل تجاري للتكامل في وقت يتضاءل فيه الفائض الإنتاجي

في هذه الأقطار، وتتشابه سلعها المنتجة وهياكلها الإنتاجية، في حين تتباين سياساتها الاقتصادية عموماً، والتجارية والمالية والنقدية خصوصاً، كما تختلف امكاناتها الاقتصادية الأساسية وتطلعاتها الاجتماعية وآفاقها السياسية. . . إلخ . هذا بينما أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية على الشروط الأساسية للتكامل الاقتصادي، وذلك من حيث حرية حركة السلع والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق بين أطراف الاتفاقية، بما في ذلك تنسيق السياستين المالية والنقدية، كما نصت عليه الفقرة (٨) من المادة الثانية من الاتفاقية. ولتنفيذ ذلك، عهد إلى (مجلس الوحدة الاقتصادية) وضع قواعد لتنظيم المدفوعات بين الأقطار الأعضاء والتنسيق بين نظمها المصرفية وتوحيد نظمها النقدية، وهي أمور لم يتطرق إليها قرار السوق العربية المشتركة، ولا هدف، ولا كان من أغراضه أن يهدف إليها مباشرة. فهو إذن، وبهذا المعنى، مثّل تراجعاً خطيراً عن الأهداف الأبعد أثراً التي رسمتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية لنفسها منذ عام ١٩٥٧.

غير أنه، في ظلّ المد الشعبي والقومي الكبير، ومسايرة له، ورغم الانتكاسات التي أشرنا إليها، فقد شهد عقد الستينات تزايداً مطّرداً في النشاط الاقتصادي العربي القومي، إذ تمّ عقد «ست اتفاقيات جماعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية في ميادين مهمّة ومتعددة، وإنشاء إحدى عشرة منظمة عربية متخصصة إلى جانب مشروعين عربيين مشتركين».

ومـع ذلك بقي العمل العربي الاقتصادي المشترك محدوداً، وبقي الفكر الاقتصادي التكاملي العربي تجاريّ المدخل عموماً، ولكنه تميز بكثافة أكبر بكثير من السابق، بخاصة بعد إنشاء (اتحاد الاقتصاديين العرب) عام ١٩٦٥.

وقـد بدأت مؤتمـرات الاتحـاد السنوية تثير قضايا أساسية في العمـل المـذكـور، ذات جوانب ايديولـوجية، ممـا خلق احتكاكاً واسعـاً، وأثار نقاشاً كثيراً، بدأ معه الحديث عن تكامل اقتصادي عربي ذي مدخل انتاجي وتنموي. كما بدأت الدعوة إلى (العقلانية) و(الـواقعية) في العمـل الاقتصـادي العـربي المشتـرك بعيداً عن العواطف الجياشة والآمال الملتهبة.

إلا أنّ المـلاحظ أنّ فتـرة الستينات قد تميّزت عملياً بتجميد العمل العربي المشترك في المجال النقدي، إذ لم يتخذ أي إجراء جمـاعي، لعلم هذا الكـاتب، لا على مستـوى مجلس الـوحـدة الاقتصادية، ولا على مستوى الجامعة العربية لتعزيز التعاون النقدي العربي بصورة فعّالة. لا بل إن اللجنة النقدية والمالية التي نصت عليهـا اتفـاقية الـوحـدة الاقتصادية لم تجتمع إلا مرّات معدودات وانتهى الأمر بتجميدها عملياً دون الوصول إلى نتائج حاسمة بشأن التعاون النقدي العربي، وذلك فيما عدا ما تمّ الاتفاق عليه بشأن عقد اجتماعات دورية لمحافظي البنوك المركزية العربية للتشاور في الأمور النقدية العربية وتبادل الخبرات... الخ، وكذلك فيما يخصّ

التشاور لتكوين كتلة عربية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد جاء عقد السبعينات انعكاساً لذلك كله، مترادفاً مع أحداث سياسية واقتصادية جديدة وهامة، قطرية وقومية وإقليمية ودولية، تمثّلت في حرب رمضان المجيدة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، والثورة النفطية التي تنتج عنها سيطرة بلدان النفط العربية على مواردها النفطية، واستقلاليتها في إنتاج النفط وأسعاره وتجارته، وفي حرية استثمار ايراداته وفوائضه المالية، كما تزايد أثر منظمة الأويك دولياً، في إنتاج النفط وتسعيره وتسويقه. وتضخمت الثروات المالية لدى بلدان النفط العربية، واتسعت الشقة بينها وبين شقيقاتها العربيات غير المنتجة للنفط. وبدأت هجرة عمالية واسعة إلى البلدان النفطية من بلدان العجز العربية، قابلتها تحويلات مالية كبيرة من الأولى إلى الثانية. كما حدث زخم تنموي كثيف، بخاصة في البلدان النفطية، واتسع الانفاق التنموي والاستهلاكي كذلك بشكل لم يسبق له مثيل.

ولأن سياسات التنمية قد استندت، في الغالب، بصور أساسية إلى الوفرة المالية وليس إلى العقلانية الاقتصادية، ولاعتماد خطط التنمية العربية عموماً على الخبرة الاجنبية والتقنية المستوردة، ولعدم وجود تنسيق قومي بين خطط التنمية القطرية، ولأن معظم الفوائض المالية النفطية استثمرت في اسواق النقد والمال الغربية، ولتزايد اعتماد الاقتصادات العربية على التجارة الخارجية تصديراً

واستيراداً، فقد نتج عن ذلك اشتداد التبعية الاقتصادية التي اتسعت لكي تصبح كذلك تبعية تقنية ومالية ونقدية هائلة، ربطت الاقتصادات المذكورة باقتصادات الغرب المتقدمة ربطاً محكماً زاد من صعوبة أية محاولة لتحقيق استقلال حقيقي، على مستوى الاقتصادات النفطية بخاصة، والاقتصادات العربية الاخرى بعامة.

وقد نشط مجلس الوحدة الاقتصادية في هذه الفترة بشكل مكثف كان من نتائجه إقامة العديد من المؤسسات العربية المشتركة. وقد كان من بين أهم الإنجازات إن لم يكن أهمها قطعاً، في المجال النقدي، يتمثّل بإنشاء صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ وإحياء صندوق الانماء العربي وتنشيطه، إضافة إلى إقامة صناديق تنمية قطرية ذات توجهات قومية ودولية في كل من العراق والسعودية والإمارات العربية المتحدة وليبيا، هذا عدا الصندوق الكويتي للتنمية الذي سبق أن أقيم في عقد الستينات.

وقد نشط الفكر الاقتصادي القومي في هذه الفترة على نطاق واسع، وهو نشاط عكسته المؤتمرات السنوية لاتحاد الاقتصاديين العرب وكتابات الكثير من المفكرين والاقتصاديين العرب الذين بدأوا يركزون على المدخل الإنتاجي التنموي التكاملي للعمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحية، وعلى التنمية العربية المستقلة، تمييزاً لها عن التنمية التابعة التي سادت الوطن العربي حتى الآن من ناحية ثانية. كما أكد هذا الفكر على التكامل الاقتصادي العربي القائم على الواقعية والتدرج والعلمية

والموضوعية، ولكن، وهو الأهم، المدعوم سياسياً، حكومياً وشعبياً.

وقد كان من آثار ذلك عقد مؤتمر اقتصادي عربي موسع في بغداد، في نيسان/ ابريل ١٩٧٨ لمناقشة (وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) التي وضعتها وصاغتها مجموعة من الاقتصاديين والمفكرين العرب الذين كلفهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بذلك. وقد نتج عن ذلك ثلاث وثائق أقرها مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ فيما بعد، وهي: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي الاقتصادي، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. وقد أقرت الوثائق الثلاث مبادىء عامة واساسية تضمنت ضرورة العمل المشترك لتحقيق التنمية والأمن الغذائي والعسكري والتكامل الاقتصادي وتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك، والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، والالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وحرّية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأقطار العربية.

وقد توّج النشاط الفكري العربي في جانبه النقدي في نهاية عقد السبعينات بندوة (التكامل النقدي العربي) التي عقدت في أبو ظبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية بتمويل من صندوق النقد العربي، حضرها العديد من الاقتصاديين والخبراء النقديين من العرب والأجانب وتم فيها بحث

إمكـانـات التكامل النقدي العربي وعوائقه وأساليبه وصيغه بشكل شامل ومكثف.

اما في الجانب العملي من العمل النقدي العربي المشترك فقد كانت نشاطات صندوق النقد العربي في هذا المجال هي أهم ما توافر منه خلال هذه الفترة، فقد قدم الصندوق قروضاً عديدة منوعة، على غرار ما يقدمه صندوق النقد الدولي، مضيفاً إليها ما استطاع من أنواع أخرى من العون ضمن إمكاناته المالية المحدودة. كما قدم مشاريع أخرى للتعاون النقدي، وقام بعدة دراسات تخص أساليب التكـامـل النقدي العربي وصيغه وبدأ في نهاية عقد السبعينات ـ ولأول مرة عام ١٩٨٠ ـ وبالتعاون مع صندوق الإنماء العربي، ومن ثم مع الجامعة العربية ومنظمة أوابيك ـ إصدار أول (تقرير اقتصادي عربي موحد).

غير أن الوضع السياسي العربي كان قد بدأ يتردى منذ أواخر السبعينات مما عاق العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقد كان هنـاك تراجـع واضح عن الأهداف الوحدوية ليحل محلّها دعوات للتضامن والتنسيق والخطوات الصغيرة ولمدخل المشاريع المشتركة وأخيراً لمبادىء العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤتمر عمان السابق الذكر، وهي مبادىء تتصف بالعمومية والمعيارية، بالرغم من انها تتخذ من مبدأ التكامل الإنتاجي والتنموي أساساً لها، إلا انها تستند، في اعتقادي إلى الأمل والرجاء اكثر منها إلى الإلزام والالتزام دون أن يقلل هذا كله من فائـدتهـا وامكـاناتها العملية فيما لو التزم

بهـا موقّعـوها، ولكنها مع ذلك تبقى مجرّد مبادىء عامة غير ملزمة للآخـرين إلا معنـوياً. ويتضح ذلك مثلاً، وبصورة خاصة، بمبدأ (تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك) الذّي نَدُرَ من التزم به من الأقـطار العربية، ودللت الممـارسـات العملية على التفـاعـل المتبـادل بين العـوامـل السياسية والاقتصـادية وأثـرها على العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وقد تزايد في عقد الثمانينات الاهتمام بالمسائل النقدية التي تخصُّ العمـل المـذكـور. وتـزايدت اجتمـاعـات محافظي البنوك المركزية العربية، وكثرت البحوث الخاصة بموضوع التكامل النقدي العـربي، وبـدأ صنـدوق النقد العربي مرحلة جديدة تتميز بوضع المشاريع والخطط واقتراح الأساليب والصيغ التكاملية وعرضها على الجهـات الرسمية العربية إضافة إلى دراستها من قبل خبراء عرب وأجـانب، سواء من صنـدوق النقد الدولي أم من خارجه، واضعاً نصب عينيه هدفـاً أسـاسـاً هو التكـامـل النقدي العربي المتدرج والعقـلاني والوئيد والمستند إلى أساس ثابت من الدراسة والبحث والتمحيص والرأي الخبير والمتمرس، إضافة إلى الإيمان المطلوب بالهـدف النهـائي وهو: الوحدة النقدية العربية كجزء لا يتجزأ من تكامل اقتصادي كامل متبلور بوحدة اقتصادية ناجزة.

وقد ساهم الفكر الاقتصادي العربي في ذلك بشكل متزايد بعد أن انصبَّ في أولياته على التكامل الاقتصادي العربي بوجه عام دون أن يعير اهتماماً كافياً للجانب النقدي منه. غير أنّ المتتبع لكتابات

الاقتصاديين العرب يلحظ اهتماماً متزايداً بالجانب النقدي من العمل العربي المشترك، بشكل خاص بعد عام ١٩٧٥ وبعد أن تزايدت الفوائض المالية العربية بشكل خلق منها (مشكلة) نقدية واقتصادية يتطلب الأمر حلّها بصورة تخدم الصالح العربي القطري والقومي معاً، وكان آخر رمز لهذا الاهتمام قد تمثل بندوة عمّان التي عقدت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ وتمّ فيها مناقشة (آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات).

إن خلاصة ما تقدم هي أن ما عُقد من اتفاقيات وما اتُّخِذ من خطوات في الجانب النقدي، وفي غيره من جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان استجابة لمطالب شعبية أكثر منه، في الغالب، إيماناً بالهدف التكاملي الاقتصادي أو النقدي ودليلنا على ذلك هو عدم التزام العديد من الحكومات العربية باشتراطاتها وعدم التقيد بمقرراتها. . . وفي ذلك سياسة أكثر مما فيه من اقتصاد. . . !

المراجع

كتب

براهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٤٢٦ ص.

البنك المركزي الاردني. **آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات.** عمان: صندوق النقد العربي، ١٩٨٤. ٤٩٢ ص.

التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ١٠٠٣ ص. وبخاصة بحث: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية.» ص ٢١١ ـ ٢٦٢.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية:**

دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٢٥٢ ص.

دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. تأليف مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ٤٧٦ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ١)

السيد علي، عبد المنعم. **التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨٥. ٤٧١ ص.

شقير، محمد لبيب. **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨. ٣١٥ ص.

عبد الفضيل، محمود. **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ٢٤٨ ص.

مجلس الوحدة الاقتصادية. الأمانة العامة. **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك**. عمان: المجلس، ١٩٨٠. ٤٠ ص.

المنذري، سليمان حميد. **التعاون النقدي ـ مجالاته وامكانياته**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨. ٣٠٧ ص.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. **الوحدة الحسابية العربية: دراسات وآراء**. الكويت: المنظمة، ١٩٧٧. ١٥ ص.

الفصل الرابع

الخصائــص العامــة للاقتصادات العربية

يمكن ايجـاز المـلامح العامة للاقتصادات العربية من خلال النظر إلى المؤشرات الهامة التالية:

- مستويات التطور.
- التجارة الدولية والبينية.
- السياسات النقدية ومعدلات التوسع النقدي والتضخم.
- نظم وسياسات الصرف الاجنبي.
- المدفوعات الخارجية، الاحتياطيات الاجنبيـة والديون الخارجية.
- دور الحكومات العربية في الاقتصاد - القطاع العام مقابل القطاع الخاص.

ويهدف هذا الفصل إلى متابعة هذه المؤشرات تفصيلاً للتعرف

على طبيعة الاقتصادات العربية وواقعها الراهن وإلى تحليل النتائج المختلفة المترتبة عليها.

أولاً: مستويات التطور

يمكن اعتبار جميع الاقطار العربية ذات اقتصادات نامية، ولكن على مستويات مختلفة من التطور. واستعمال معدّل دخل الفرد كمؤشر في هذا الصدد قد يكون مضلِّلاً لأننا سنجد أن الاقطار المنتجة للنفط، بخاصة منها القليلة السكان وذات القابلية المحدودة على الاستيعاب، مثل السعودية وأقطار الخليج العربي، تتمتع بمعدّلات دخل فردي مرتفعة وأعلى من غيرها في الأقطار العربية الأخرى، مع أنها أقل تطوراً من كثير منها. وباستثناء العراق والجزائر اللذين يتمتعان بقطاعات صناعية وزراعية وبنى ارتكازية أكثر تقدماً، فإنّ الأقطار العربية النفطية الأخرى هي على مستوى أدنى من التطور الاقتصادي مقارنة ببعض الأقطار العربية غير المنتجة للنفط مثل سوريا ولبنان والأردن. وإذا ما استعملنا هذا المؤشر الأخير - مدى تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى، مستثنين قطاع النفط، فإنّ مستويات التطور تتراوح بين منخفضة جداً كما في جيبوتي والصومال واليمن العربية، إلى منخفضة كما في السودان واليمن الديمقراطية، إلى معتدلة كما في العراق والجزائر والأردن والمغرب، إلى متقدمة نسبياً كما في مصر ولبنان وسوريا. وتزداد درجة تطور القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، بما فيها القطاع التجاري، والبنى

الارتكازية تدريجياً كلما تقدّمنا من المجموعة الأولى من الاقطار إلى المجموعة الأخيرة بالترتيب الوارد أعلاه. فإذا استثنينا النفط فإن معدل دخل الفرد هو أعلى في المجموعتين الأخيرتين منه في المجموعتين الأوليين من الأقطار، وهو أكبر في المجموعة الأخيرة منه في المجموعة الثالثة. ويمكن التحقق من ذلك بسهولة من خلال مؤشرات اقتصادية واجتماعية في جميع الحقول الاقتصادية والاجتماعية، بخاصة عند أخذ البنى الارتكازية بنظر الاعتبار.

وهكذا فإن مدى التباين في مستويات التطور بين الأقطار العربية، وذلك استناداً إلى المؤشرات المذكورة، قد يكون كبيراً حقاً. ومع ذلك فإنّ بعضاً من تلك الأقطار التي هي على مستوى أقل من التطور هي الأغنى لكونها منتجة كبيرة للنفط ولأن الطبيعة منحتها موارد نفطية هائلة تدرّ عليها إيرادات مالية واسعة تجعلها في قائمة الأقطار ذات أعلى معدلات دخل فردي في العالم.

وقد كان ذلك أساساً لتصنيف الأقطار العربية إلى أقطار ذات فائض وأخرى تتميّز بالعجز في موازين مدفوعاتها، الأولى كونها منتجة للنفط، والأخيرة كونها غير نفطية. ويقوم هذا التمييز على أساس الموازين الخارجية للأقطار العربية المختلفة. ومع ذلك فإنّ هذا التمييز لا علاقة له بمستويات تطور هذه الأقطار، ولكنه يرتبط بدور النفط في اقتصادات هذه الأقطار والأثر الذي يتركه ذلك على موازين مدفوعاتها التي تتعلق بدورها وبصورة وثيقة بتجارتها الدولية التي يجب أن نلتفت إليها فيما يلي.

ثانياً: التجارة الدولية والبينية للأقطار العربية

كما في البلدان النامية عموماً، يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصادات الاقطار العربية، إذ يؤلف نسبة كبيرة من دخولها القومية الإجمالية، يتراوح بين ٣٠ بالمائة إلى ١٠٠ بالمائة. ويحتـلّ النفط مركـزاً قائداً في صادرات أقطار الفائض، في حين تغلب بعض السلع الأولية على صادرات أقطار العجز العربية. أمّا على صعيد الاستيرادات، فإن جميع الأقطار العربية، ذات الفائض وذات العجز كذلك، هي مستوردة كبيرة للسلع المصنعة، بخاصة منهـا سلع رأس المال والمنتجات الوسيطة والخدمات التي يُحتاج إليها بصورة ماسة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجري معظم التجارة مع الاقطار الصناعية غير العربية، في أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا، في حين يتم بعضها، وبنسبة أقل كثيراً، مع أقطار أوروبا الشرقية.

وتؤلف التجارة مع اكثر الأقطار الصناعية تقدماً نسبةً عاليةً من تجارتها الدولية الكلية، متروحة ما بين ٧٠ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة، تاركـة حوالى ١٠ بالمـائـة فقط للتجارة البينية بين الأقطار العربية ذاتها. وكان الوسط الحسابي البسيط للصادرات البينية العربية مقارنة بالصادرات العربية الكلية على مدى فترة السنوات الخمس ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ حوالى ٦,٣ بالمائة. أما بالنسبة للاستيرادات العربية البينية فإنها كانت بحدود ١٠,٢ بالمائة[١].

وقـد شكلت استيرادات النفط العربية من ذلك، كمعدل عام وللفترة نفسها، حوالى ٤, ٧٠ بالمائة من مجمل الاستيرادات الكلية لأقطار العجز، أي للاقطار غير المنتجة للنفط، و٢, ٣ بالمائة فقط من استيرادات اقطار الفائض، أي الأقطار النفطية، وهو أمر طبيعي. وإذ أخـذت الأقـطار العـربية ككلّ بنظر الاعتبار، سواءً منها ذات الفائض أم ذات العجز فإنّ معدل نسبة الاستيرادات من موادّ الوقود المعدنية لجميع الاقطار العربية إلى مجموع التجارة العربية البينية، خلال الفترة نفسها، كان حوالى ٩, ٣٥ بالمائة، أي أكثر من ثلث التجارة البينية العربية الكلية. ويشير ذلك إلى حقيقتين مهمتين هما:

١ ـ النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية من مجموع التجارة العربية الدولية الكلية.

٢ ـ الحصة النسبية العالية للنفط الخام والمنتجات النفطية في التجارة العربية البينية.

ويمكن أن نجد تبريراً لهذا النمط من التجارة العربية، الكلية والإقليمية، فيمـا أشرنا إليه سابقاً حول التجارة بين الأقطار النامية، وهو:

ان الأقطار العربية هي إما منتجة لسلع متنافسة، مثل النفط، التي تبـاع ويجري تسعيرها في اسواق دولية، أو مُشترية لمنتجات مصنفـة يُستـورد معـظمهـا من أقطار صناعية متقدّمة هي عادة غير

عربية. وليس هنـاك عملياً تجارة في سلع مصنّعة بين الأقطار العربية، لأن القليل المنتج منها يتم تكريسه لأغراض الأسواق المحلية. أما بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية، وكذلك المنتجات الزراعية، فإنّها لا تكاد تكفي لسدّ الطلب المحلي في هذه الأقطار، مما يترك فائضاً محدوداً منها - إن وجد - لأغراض التجارة العربية البينية. لهذه الأسباب ظلت التجارة العربية البينية ضئيلة حجماً رغم الجهود المتواصلة، في ظل الجامعة العربية، لتوسيعها خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالرغم من اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ المنفذة عام ١٩٦٤، وقرار السوق العربية المشتركة في العام الاخير نفسه.

ثالثاً: السياسات النقدية ومعدلات التوسع النقدي والتضخم

الاقتصادات العربية، كغيرها من الاقتصادات النامية، ليست على مستوى عالٍ من (النقدية) Monetization. وينعكس ذلك في حقيقة أن قيام معدلات سرعات التداول (الدخل/ عرض النقد) منخفضة نسبياً في معظم هذه الاقتصادات، مما يشير إلى احتواء الأخيرة على قطاعات كبيرة إمّا غير منقّدة Non -monetized، أو على مستوى منخفض من (النّقدية). أما في الحالات الأخرى حيث تكون سرعة التداول مرتفعة، كما في معظم الأقطار المنتجة للنفط، فيما عدا العراق والجزائر، فإنّ ذلك يعكس حقيقة أن أرصدة نقدية

كبيرة يتم توجيهها نحو معاملات مضاربة في العقارات.

إن الطبيعة غير المتطورة للقطاعات النقدية والمصرفية العربية يمكن أن تعكسها معدّلات السيولة العالية لدى الأجهزة المصرفية، والمعاملات المنخفضة للمضاعفات النقدية عملياً في جميع الأقطار العربية، والنسب العالية للعملة إلى عرض النقد مقارنة بحالة البلدان المتقدمة اقتصادياً.

ومن ناحية عرض النقد، يؤلف تراكم أرصدة كبيرة من الموجودات الأجنبية في الأقطار النفطية مصدر التوسع في قاعدة النقد الأساس ذي القوة العالية، وكذلك في التوسّع الكبير في ائتمان البنك المركزي إلى الحكومات في الأقطار غير النفطية.

ويأتي المصدر الآخر للتوسع المذكور من الائتمان التجاري المصرفي إلى القطاع الخاص. ولكن هذا المصدر كان أقل اهمية في الأقطار (الاشتراكية) العربية، حيث تقل أهمية القطاع الخاص، منه في الاقطار التي لا يزال القطاع المذكور يحتل مركزاً مهماً في اقتصاداتها الحرة.

وتتميز السياسة النقدية ـ عملياً في جميع الأقطار العربية بافتقارها إلى الفاعلية بخاصة فيما يتعلق بالرقابات النقدية التقليدية الثلاث: أسعار الخصم مع البنك المركزي، نسب الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى السيولة العالية للمصارف التجارية، ضيق الاسواق

النقدية والمالية المحلية، والغياب الكامل تقريباً لاقتراض المصارف التجارية من البنوك المركزية.

ولن تكون السلطات النقدية، في ظل هذه الظروف، قادرة على التحكم في عرض النقد بصورة فعّالة. وستكون الوسيلة الرئيسية الفعالة في هذا الشأن، إلى حد كبير، مستقلة عن السياسة النقدية الكمية العامة التقليدية، وهي صافي الإنفاق الحكومي المحلي، وصافي المركز النقدي الحكومي، ووضع ميزان المدفوعات. وربما أضيف إلى ذلك في أقطار الخليج العربية، عموماً، مستوى أسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة في المراكز المالية الرئيسية في أسواق النقد والمال الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بخاصة منها سعر الإقراض في سوق الدولار الأوروبي The Eurodollar market ويلعب القطاع المالي دوراً مهماً في ذلك، بخاصة في الاقتصادات المفتوحة في أقطار الخليج العربية، نظراً لفقدان الرقابة عملياً على المعاملات في سوق الصرف الأجنبي وعلى التحويلات المالية والحركة الحرة لرأس المال الخاص.

ولهذا السبب ينتقل العديد من التقلبات الاقتصادية الدولية، في أسعار الفائدة والريع وفي الطلب على الصادرات مثلاً، إلى الاقتصادات المحلية من خلال القطاع المالي. وبسبب عدم فعالية الوسائل النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، بخاصة التغيرات في النفقات الحكومية، تميل إلى التأثير في الاقتصادات المحلية وإلى أن تفعل فعلها فيها دون أن يعيقها، عملياً، أي شيء من جانب

السياسة النقدية. ويؤلف صافي النفقات الحكومية المحلية، التي تأتي بصورة رئيسية من الايرادات النفطية، العامل الرئيسي المحدد للتغيرات في عرض النقد في الأقطار المنتجة للنفط، تاركة سلطات النقد المركزية محدودة جداً في قدرتها على التحكم في هذه التغيرات. أما في الاقتصادات المفتوحة لأقطار الخليج العربية بما فيها السعودية، فإن حركة رأس المال الخاص بينها وبين باقي العالم استجابة للتقلبات في أسعار الفائدة المحلية وتلك السائدة في أسواق المال في أوروبا الغربية وشمال أمريكا، والتغيرات النسبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسة، فإنها جميعها تمارس تأثيراً مهماً على عروض النقد المحلية. ولهذه الأسباب المختلفة وما يترتب عليها من فعالية محدودة للرقابات النقدية الكميّة العامة، تلجأ البنوك المركزية بصورة واسعة إلى رقابات نقدية انتقائية، بخاصة الإقناع الأدبي والأوامر المباشرة إلى المصارف التجارية.

وهكذا تبدو هناك علاقة وثيقة بين النفقات الحكومية واحتياطيات المصارف التجارية والائتمان المصرفي، مما يوحي بضرورة ماسّة إلى تنسيق وثيق بين السياسات النقدية والمالية الحكومية، كما أنّ إيرادات النفط الكبيرة التي تعود إلى الحكومات بصورة رئيسة، وتتدفق إلى القطاع الخاص من خلال الإنفاق الحكومي الواسع، مما ينتج عنه مقادير كبيرة من الأموال في أيدي القطاع المصرفي والجمهور غير المصرفي تخلق وضعاً يتطلب بشكل فعال طرقاً مبتكرة جديدة للرقابة تفوق تصوّرات السلطات

النقدية المركزية في الأقطار النفطية.

ويحل ائتمان البنك المركزي محلّ عامل الصّرف الأجنبي والموجودات الأجنبية كمصدر للنقد الأساس (الاحتياط) (أي العجلة في التداول زائد الاحتياطيات النقدية المصرفية) في الاقطار العربية غير المنتجة للنفط. وهكذا يشكل الإنفاق الحكومي المموّل، بصورة رئيسة، من خلال الاقتراض من البنوك المركزية، المصدر الرئيسي للتغيرات في عروض النقد هناك. ولكن فيما عدا هذا الاستثناء، تبقى السياسة النقدية الكمية العامة غير فعالّة في التحكم في عرض النقد هناك، وتبقى النفقات الحكومية تشغل مركز الثقل في هذا الشأن. وتُعتبر الرقابات الانتقائية النوعية على الائتمان المصرفي الوسيلة الرئيسة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتحكم في الائتمان المذكور في العرض النقدي. وليس هناك من اختلاف كبير من هذه الناحية بين حالتي الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.

هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، وصلت معدلات التوسع النقدي في معظم الاقطار العربية، النفطية وغير النفطية على السواء، إلى أوجها في أواسط السبعينات. وقد كانت هذه المعدلات عالية حقاً، بخاصة عام ١٩٧٦ حين تراوحت في الأقطار النفطية بين حد أدنى في العراق (٢٢,٩ بالمائة) إلى حدٍ أعلى (٩٣,٥ بالمائة) في السعودية، وفي الأقطار غير النفطية بين حد أدنى مقداره (١١ بالمائة) في تونس، وحد أعلى مقداره (١١٣,١ بالمائة) في اليمن العربية.

وقد كان مصدر هذه المعدلات المرتفعة من التوسع النقدي الإنفاق الحكومي الواسع في كلا النوعين من الاقطار، وهو إنفاق جرى تمويل معظمه من خلال الاحتياطيات الأجنبية المتراكمة في الأقطار المنتجة للنفط، وكذلك من خلال اقتراض الحكومات من السلطات النقدية والمصارف التجارية، والاقتراض الخاصّ من الاخيرة في الاقطار العربية غير المنتجة للنفط.

ومن الطبيعي أن ينتج عن مثل هذا التوسع النقدي المتسارع، مقارنة بمعدلات نمو غير عالية في القطاعات السلعية في جميع هذه الاقطار، معدلات متسارعة موازية من الارتفاعات في الأسعار عملياً في جميع الأقطار العربية، بخاصة في النصف الثاني من السبعينات. وقد وصلت معدلات التضخم عام ١٩٧٦ إلى حد ٣١,٦ بالمائة في السعودية، وإلى ٣٣ بالمائة في ليبيا عام ١٩٧٨، وإلى ٣٢,٣ بالمائة في اليمن العربية (١٩٧٨)، وإلى ٣٧,٣ بالمائة في لبنان (١٩٧٩)، و٣٤,٣ بالمائة في الصومال (١٩٧٩)، و ٤٣,٩ بالمائة في السودان (١٩٧٩)، و ٢١,٤ بالمائة في الجزائر (١٩٧٨)، و٢٢,٧ بالمائة في البحرين (١٩٧٨)، و ٢٢,٤ بالمائة في العراق (١٩٧٩)، و ١٩,٤ بالمائة في الاردن (١٩٧٩)، ولكن، وعلى وجه العموم، حين بدأ التوسع النقدي ينحسر في معظم الأقطار العربية في نهاية السبعينات، فقد انخفضت معدّلات التضخم معه، ولكنها بقيت مرتفعة في بعض هذه الأقطار كما تشير إليه الأرقام المذكورة.

وقـد كانت معدلات النمو في عرض النقد في جميع الاقطار العـربية ٢٣ بالمـائـة في عام ١٩٧٩ وحـوالى ٢٦ بالمائة في عام ١٩٨٠، مقارنة بـ ٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ كمعدل عام في جميع الأقطار الصناعية المتقدمة. وقد فاقت هذه المعدلات متوسط معدل النمو في النواتج القومية الإجمالية بالأسعار الجارية في عام ١٩٧٩ ووصلت إلى المعـدلات الأخيرة عام ١٩٨٠ مشيرة بذلـك بصورة قاطعة إلى وجود ضغوط تضخمية مرتفعة.

وكانت مثل هذه المتوسطات بالنسبة للنقد القاعدة (الأساس) أعلى في الأقـطار النفـطية (٣١ بالمائة و٣٣ بالمائة عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التـوالي) منها في الاقطار غير المنتجة للنفط (٢٠,١ بالمائة و ٢٩,٥ بالمائة في العامين المذكورين على التوالي).

إنّ الاستنتاج المهم الذي يمكن أن يصل إليه المرء من هذه الحقائق هو أنّ الأقطار العربية المختلفة قد واجهت في السبعينات معدلات توسع نقدي وضغوطاً تضخمية مختلفة.

وتتفق هذه النتائج مع ما ذهب إليه معظـم، إن لم يكن جميع اقتصاديي البلدان النـامية من أن الأسـواق المالية المحدودة في الأقـطار النـامية تعني أن التغيرات في الـدّيْن الحكومي ستنعكس بصورة مهمة في النقد الأساس من خلال ائتمان البنك المركزي إلى الحكـومة مصحوب بميل الدّيْن الحكومي الحقيقي لأن يرتفع مع التضخم. وهـذه الحقيقة تجعل حصول التضخم حدثاً ذا إمكانية كبيرة على الانفجار وذاتي التولد.

ويزيد التضخم ذاته من اقتراض الحكومة من البنك المركزي مما يوسّع من النقد القاعدة وعرض النقد اللّذين يزيدان بدورهما من معدل التضخم الذي يضاعف من العجز الحكومي . . . إلخ . إنّ هذه الحقيقة تميل إلى أن تحرّك عملية يصعب احتواؤها . . .

ولأسباب مثل هذه «يبرهن عرض النقد عموماً على انه المتغير الاكثر تحـدياً للتنبؤ به في الاقـطار الاقـل نمـواً بسبب السلوك غير الثابت للعملة والاحتياطي الفائض وهيمنة العجوزات الحكومية وميزان المدفوعات في سلوك القاعدة النقدية».

إن هذه الاستنتـاجـات تنـطبق نمـوذجياً على الأقطار العربية عموماً، كونها اقتصادات نامية كما برهن عليه التحليل السابق.

رابعاً: نُظم الصرف الأجنبي وسياساته

تمتلك الأقـطار العربية نظم صرف مختلفة. فبعضها يخضع أسواق الصّرف الأجنبي لرقابة شديدة، في حين تخفّ القيود على مثل هذه الأسواق في أقطار أخرى، بينما تتبع أخرى منها نظم صرف حرة، تتميّز بحـرية حركـة الأمـوال سواء في حسـابات رأس المال الـطويل الأجل أم الحساب الجاري القصير الأجل. ويصحّ ذلك بخاصة في أقطار الخليج العربية وفي السعودية. ويبرهن ذلك على حقيقة أنّ السياسات النقدية، بخاصة في مجال الصرف الأجنبي، هي متباينة وغير منسقة مع بعضها. فهناك أنواع متعددة من الرقابات في الأقطار العربية المختلفة يتم فرضها على المدفوعات الخارجية

مقابل الاستيرادات، مع تحديدات كمية على التحويلات الخاصة تبعاً لأغراضها. كما أنّ هناك رقابات على التحويلات الرأسمالية وعلى الاقتراض من الخارج بخاصة من قبل القطاع الخاص. كما أنّ الحصول على الصرف الأجنبي و/ أو التعامل به من قبل المواطنين أو الأجانب هو إمّا محرّم كلياً، كما في بعض الأقطار، أو انه يخضع لرقابات وقيود مختلفة كما في غيرها. غير أنّ هناك ميلاً في بعض هذه الأقطار نحو تشجيع تدفّق رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتحويلات ادخارات المهاجرين.

ولا تمارس بعض الأقطار أية رقابات على الصّرف الأجنبي، كالسعودية واقطار الخليج العربي الأخرى ولبنان وجمهورية اليمن العربية. ومن ناحية أخرى، يربط تسعة من الاقطار العربية عملاتها بالدولار الامريكي بالرغم من تقلب قيمته. وتتغير أسعار صرف عملات كل منها مقابل العملات الأخرى بتغير سعر صرف الأخيرة مقابل الدولار. وتتخذ أربعة أقطار عربية خليجية، هي السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة من الدولار أساساً للتقويم اليومي لعملاتها مع خضوعها للتغير من وقت لآخر حسب مؤشرات معيّنة تبعاً لسعر تعادل الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة. وقد اختار الأردن وحدهُ حق السحب الخاصّ كأساس لتقويم ديناره، بينما تبنّت الكويت سلة خاصة من بعض العملات الرئيسية لتحديد سعر تعادل عملتها. أما أقطار المغرب العربية، تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، فإنها اختارت سلة خاصة لغرض تقويم

عملاتها، يحتل فيها الفرنك الفرنسي مركزاً مرجحاً بنسبة عالية، بسبب العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين فرنسا والأقطار المذكورة، مما يضمن أسعار صرف مستقرة لعملاتها. ومن بين جميع الأقطار العربية، اختار لبنان دائماً نظام سعر صرف عائم لعملته. هذا في حين تمارس بعض الاقطار الأخرى مثل مصر والسودان وأقطار شمال افريقية العربية نظام أسعار صرف متعددة.

وهكذا يتضح أن الأقطار العربية المختلفة تتبع نظم وسياسات صرف متباينة، وبالتالي فإنها ليس لها أسعار صرف بينية ثابتة. ولأن العملات العربية مثبتة إما بالدولار الأمريكي أو حقوق السحب الخاصة أو بمؤشر يرتبط بصورة وثيقة بحقوق السحب الخاصة، فإن التغيرات في هذه الأسعار تصبح وثيقة الصلة بالتغيرات في سعر الدولار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. وقد يكون ذلك هو المصدر الوحيد لأي استقرار قد تحققه بعض العملات العربية تجاه بعضها البعض. وقد يأتي مصدر آخر للاستقرار من المصالح المتبادلة لبعض الاقطار العربية مع بعض الاقطار الأوروبية الغربية، مثل فرنسا في حالة الأقطار الافريقية الشمالية العربية. وما عدا ذلك فإنّ اسعار الصرف العربية تجاه بعضها البعض غير مستقرة، بل متقلّبة بسبب اختلاف مثبتاتها، مما يؤلف عاملاً من بين عوامل أخرى تحدّ من معدلات النمو في التجارة العربية البينية.

كما أنّ عدم قابلية العملات العربية على التحويل إلى بعضها، وغياب أسواق نقدية ومالية موحّدة ومتطورة ومتكاملة تزيد من عدم

استقـرار أسعار الصرف العربية البينية وتفرض صعوبات في طريق التكامل النقدي العربي.

خامساً: المـدفوعات الخارجية، الاحتياطيات الاجـنبيـة والـديـون الخـارجيـة

يمكن الاشارة بصورة موجزة الى أوضاع الأقطار العربية من هذه النواحي كما يلي:

١ ـ تتمتع الاقطار العربية المنتجة للنفط عادة بمركز مُؤات بصورة كبيرة في موازين مدفوعاتها. ولذلك فإنّها تُدعى عادة بأقطار (فائض) مشيرة بذلـك إلى حسـابـات جارية موجبـة وموازين مدفوعات في صالحهـا. ولهذا السبب، ورغم الحجم الكبير من الاستيرادات، قامت هذه الأقطار بتركيم احتياطيات أجنبية كبيرة مستثمرة في الغالب في موجـودات مالية وعقـارية وصنـاعية في بلدان أوروبـا الغـربية والـولايات المتحـدة واليابان. ومن البديهي ألا تكون هذه الاقطار مدينة خارجياً، إلا في حالة الجزائر التي هي القطر النفطي الوحيد المـدين خارجياً بسبب قابليتـه الاستيعـابية الكبيرة وخـطط التنمية الـطمـوحة فيها. وفيما عدا ذلك، تتصف جميع الأقطار النفطية الأخرى بأنها دائنة صافية وليست مدينة.

٢ ـ أما الأقطار غير النفطية فإنها عموماً أقطار (عجز)، بمعنى أنها تعاني من موازين مدفوعات في غير صالحها. فهي مستوردة كبيرة

للسلع والخدمات، بخاصة منها سلع رأس المال التي هي بحاجة ماسة إليها لأغراض التنمية. أما على صعيد الصّادرات فإن الاخيرة محـدودة النـوع والحجم والقيمـة. وينتـج عن هاتين الحقيقتين عجـوزات مستمـرة ومزمنة عملياً، تتفاوت من قطر لآخر ومن وقت لآخر. وينتج عن هذه العجوزات بدورها: (١) اوضاع مالية خارجية ضعيفة تنعكس في احتياطيات أجنبية محدودة تغطي عادة أقل من قيمــة استيرادات ستـة أشهـر، وفي بعض الاقـطار، كالصـومـال والسودان، تنخفض إلى ما يعادل استيرادات شهر واحد أو شهرين، (٢) ديون خارجية كبيرة بلغت عام ١٩٧٩ ـ وفي حالة مجموعة واحدة من هذه الأقـطار هي: الاردن، تونس، السـودان، سوريا، مصـر والمغـرب وكذلك الجزائر المنتجة للنفط ـ ٤ بالمائة من مجموع نواتجها المحلية الاجمالية، وفي حالة مجموعة أخرى من الاقطار هي :الصومال، موريتانيا، اليمن الديمقراطية واليمن العربية، إضافة إلى عُمان القطر النفطي الصغير الى ٢٨ بالمائة. وقد بلغت خدمات الدين الخارجي في الفترة نفسها ٣١ بالمائة من صادرات المجموعة الأولى، و٩٤ بالمـائـة من احتياطياتها الاجنبية، و ١٢ بالمائة من صادرات المجموعة الثانية وأقل من ١٤ بالمائة من احتياطياتها الأجنبية.

ومن ذلـك يتضح أن الاقطارِ العربية منقسمة بشدة إلى اقطار فائض دائنة ذات مراكز احتياطية دولية مريحة، واقطار عجز مدينة ذات احـتـيـاطـيات اجنبية ضئيلة. ولكي يمكن ملء الفجــوة بين

المجموعتين من الأقطار لو كان هناك تدفق لرؤوس أموال طويلة الأجل على نطاق معتدل وذلك من خلال صناديق التنمية القطرية والاقليمية، وأموال قصيرة الأجل ومتوسطته من خلال صندوق النقد العربي والمصارف التجارية وكذلك تحويلات العاملين العرب في الاقطار النفطية. ولأن الأسواق المالية العربيةهي إما غير متوافرة، أو محدودة وغير متطورة، فإنّ الاموال الحكومية تشكل مكاناً مركزياً في هذا الشأن بحيث أن دور الحكومات العربية في ذلك وكذلك بالنسبة إلى التكامل النقدي والاقتصادي العربي، هو خطير حقاً. كما سيتضح فيما يلي.

سادساً: دور الحكومات العربية في الاقتصاد - القطاع العام مقابل القطاع الخاص

إنّ واحداً من الملامح الاساسية للاقتصادات العربية عموماً هو أنّ القطاع العام فيها يشغل مكاناً مركزياً في جميع اقتصاداتها عملياً، بصرف النظر عن كونها منتجة أم غير منتجة للنفط، ودون اعتبار للأهمية النسبية للقطاعات النفطية وغير النفطية فيها. فنسبة إلى النواتج المحلية الإجمالية، كوّنت القطاعات العامة في عام ١٩٨٠ حوالى ٦١ بالمائة منها في جميع الأقطار العربية، و ٧١ بالمائة في الاقطار النفطية و ٣٢ بالمائة في الاقطار غير المنتجة للنفط. أمّا النفقات العامة، فقد تراوحت حجومها بين ٤١ بالمائة إلى ٥٥

بالمائة من النواتج المحلية الإجمالية في الأقطار غير النفطية والاقطار النفطية على التوالي. وتبرهن جميع هذه الارقام على أهمية القطاع العام مقابل القطاعات الخاصة في الأقطار العربية عموماً. غير أن الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الحكومات تميل نحو تقوية القطاع العام وتوسيعه، بسبب توجهاتها الاشتراكية بخاصة في حالة العـراق وسـوريا والجـزائـر واليمن الـديمقراطية حيث بلغت نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل منها، عام ١٩٨٠، حوالى ٨٥ بالمائة، و ٧١ بالمائة و ٥٢ بالمائة و ٨٤ بالمائة على التوالي، مشيرة إلى الثقل النوعي للحكومات وبالتالي لقطاعاتها العـامـة، في اقتصـاداتهـا، ويفتـرق ذلك بشدة عن حالة الاقطار الخليجية والسعودية والمغرب وتونس ومصر والسودان حيث يُسمح للقطاع الخاص أن يلعب دوراً متزايداً في نشاطاتها الاقتصادية الإجمالية.

وهكـذا يبـدو ميل المجمـوعـة الأولى من الأقـطار العـربية نحـو تشجيع دور القـطاع العام وتوسيعه هو ميل متعمّد ومخطّط له يتم تحقيقـه من خلال التـأميم، وفي حالات أخـرى من خلال التقيد المتـزايد للنشـاطات الخاصة في القطاعات المختلفة من الاقتصاد، بخاصة في قطاع الصيرفة والتأمين والتجارة الخارجية والصناعات، إضـافة، مسبقا، إلى القطاع النفطي في بعض الأقطار النفطية في العراق وليبيا والجزائر. وقد كان النمو في القطاع العام في المجموعة الثانية من الاقطار العربية تلقائياً ناتجاً عن النمو في الإيرادات النفطية

التي شجعت الحكومات هناك على تقوية البنى الارتكازية وتوسيع الطاقات الاستيعابية لاقتصاداتها مستهدفة بذلك تطوير القطاع الخاص نفسه. وتملك هذه المجموعة من الأقطار عموماً اقتصادات مفتوحة وتتبع سياسات اقتصادية وتجارية حرّة، وتظهر إيماناً عميقاً بنظام المشروع الخاص. وهي بذلك تتخذ موقفاً معاكساً بشدة للمجموعة الأولى من الأقطار العربية. وفي حين تكون هذه الاقطار من بين أهم الاقطار المنتجة للنفط، فإنّ الأقطار غير المنتجة للنفط تؤلّف معظم المجموعة الأولى.

والأولى هي ذات توجهات اشتراكية، في حين تتخذ الثانية مواقف اقتصادية ليبرالية. توجهّان متضادان، بفلسفتين اثنتين وسياسات متعاكسة تماماً. ولكن ذلك أمر ظاهري اكثر منه واقعي. فهو اختلاف في الأسلوب وليس اختلافاً في المواقف أو الأهداف. هذا هو في الاقل رأي بعض المفكرين العرب في مختلف الأقطار العربية كما هي اليوم ـ على الأقل من حيث وجهة النظر الاقتصادية.

ملخص

نخلص مما سبق إلى أن السمات الاقتصادية الأساسية للاقطار العربية تتمثل فيما يلي:

١ ـ انها ذات اقتصادات نامية عموماً، بعضها أكثر تطوراً من غيره. وعلى العموم، بعض منها ممن هي الأقل تطوراً أو سكاناً هي

في الوقت نفسه أغنى الأقطار العربية، كونها أقطار فائض لأنها منتجة للنفط، ذات احتياطيات أجنبية واسعة وموازين مدفوعات في صالحها وعدم تحملها لأي دين خارجي عموماً.

هذا في حين أن أقطاراً أخرى هي على العكس من ذلك، أقطار عجز بموازين مدفوعات في غير صالحها واحتياطيات أجنبية ضئيلة وتتعرض لديون خارجية كبيرة نسبياً.

٢ ـ تُكوِّن التجارة العربية البينية نسبة صغيرة جداً من التجارة الدولية الكلية العربية. وإذا استُثني النفط، فإن هذه التجارة قد تضاءلت في الواقع من حيث نسبتها تلك، وذلك خلال العقدين الماضيين من الزمن بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠. ويكوّن النفط والمنتجات النفطية جزءاً كبيراً من التجارة العربية البينية. وفيما عدا ذلك فإنّ هذه الاقطار هي عموماً منتجة كبيرة لسلع أولية غالباً، ومتنافسة، فالمبادلات العربية البينية في السلع المصنعة هي محدودة حقاً.

٣ ـ تعرضت الأقطار العربية عموماً في السبعينات إلى معدلات توسّع نقدي كبيرة، بخاصة بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣. وقد كانت معدلات هذا التوسع أكبر في الأقطار النفطية مما في غيرها. وقد عرّض هذا جميع الأقطار المذكورة إلى ضغوط تضخمية كبيرة. والسياسات النقدية هي عموماً أقل فعالية منها في الأقطار المتقدمة بسبب السيولة المصرفية التجارية العالية، واللجوء

المحدود للمصارف التجارية إلى البنوك المركزية لأغراض السيولة والـطبيعـة غير المتـطورة للأسواق النقدية والمالية المحلية. لهذه الأسباب غدا الإنفاق الحكومي المصدر الرئيسي لسيولة القطاعات المصـرفية وغير المصـرفية على السواء. وهكذا صارت السياسات المـالية الحكـومية ذات هيمنة طاغية تفوق السياسة النقدية أهمية وتأثيراً في عروض النقد بخاصة وفي الاقتصادات عموماً. وتختلف مصادر التغيرات في عرض النقد من خلال النفقات الحكومية من قطر إلى آخـر، فهي الإيرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية في الأقطار المنتجة للنفط. والاقتراض الحكومي بين السلطات النقدية المركزية في باقي الأقطار العربية، إضافة إلى القروض الخاصة من المصارف التجارية.

٤ ـ تمتلك الاقطار العربية نظم صرف أجنبي مختلفة، بعضها ليبرالي حرّ، بخاصة في أقطار الخليج العربية والسعودية ولبنان، هذا في حين أنّ أقـطاراً أخرى تتبع نظماً شبه حرة مثل مصر والسودان واليمن العربية والمغرب وتونس، بينما تمارس مجموعة ثالثة رقابات أشـدّ على صرفهـا الأجنبي بخـاصـة في العـراق والجزائر واليمن الديمقراطية. وتفرض الاقطار العربية الباقية أسعار صرف متعددة. ويجـري تثبيت العمـلات العـربية بمثبتـات مختلفة من العملات الاجنبية أو الـوحـدات الحسـابية الـدولية، بخـاصـة منها الدولار الامـريكي وحقـوق السحب الخـاصـة أو سلة خاصة مـن بعض العملات.

وتمثل الليرة اللبنانية العملة العربية الوحيدة المعوَّمة التي بقيت ذات سعر صرف مرن باستمرار في سوق الصرف الدولية.

وعليه وباختصار يمكن القول عموماً إن الأقطار العربية هي اقتصادات مكشوفة يؤلف فيها حجم التجارة الخارجية، من صادرات واستيرادات، نسباً مرتفعة جداً من دخولها القومية، قد تفوق مجموع نواتجها المحلية. وهناك تركيز سلعي كبير في الصادرات، في حين هناك تنوع واسع في الاستيرادات. كما أنّ هناك تركزاً جغرافياً مرتفعاً في كل من الصادرات والاستيرادات، إذ تتجه الصادرات السلعية المحدودة نوعاً نحو أقطار صناعية معدودة، في الوقت نفسه الذي تُشترى فيه الاستيرادات من مجهزين قليلين يتطابقون عادةً مع المستوردين الاجانب، وتتميز هذه الأقطار بقطاعات زراعية مهملة وغير متطورة وغير قادرة على مواجهة الاحتياجات الغذائية المحلية. كما أنّ القطاعات الصناعية محدودة وليست على مستوى معتبر من التطور ولا تتعدى سلعاً بديلة للاستيرادات مرتفعة الكلفة.

أولاً : الهوامش

(١) استندنا بالنسبة لجميع الأرقام الواردة في هذا الفصل إلى: الامانة العامه لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: مطابع دار الخليج، ١٩٨٢)، الجدولين رقم (١٠/١) و(١٠/٢)، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

ثانياً: المراجع

١ - العربية

كتب

جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. **مؤشرات احصائية مختارة حول العالم العربي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩**. بغداد: ١٩٨١.

نشاشيبي، كريم. «نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار

العربية.» في: التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨٣. ص ١٦٥ ـ ٢١١، مع التعقيبات.

تقارير

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

International Monetary Fund [IMF]. *International Financial Statistics: Yearbook on Statistics on Rates of Monetary Expansion.* Washington, D.C.: IMF, 1981.

الفصل الخامس

التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي العربـــي ومعوقاتهمـــا

إنّ الهـدف من أيّ عمـل اقتصـادي مشترك هو التقريب بين الاقتصادات العربية بقصد ربطها ببعضها تكاملياً، وذلك من خلال إزالة، أو، على الأقل، التخفيف من أية قيود أو عقبات تقف حائلاً أمام حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق فيمـا بينهـا. والهـدف من ذلـك هو، ليس مجـرد تشجيع التبادل التجـاري فيمـا بينهـا، وإنمـا أيضـاً تحقيق جهد إنتاجي وإنمائي جمـاعي متكـامـل فيمـا بين الأقـطار العـربية، وصولاً إلى تكامل اقتصادي ناجز تفيد منه جميع الأطراف العربية المساهمة فيه.

وهنا يلعب العمل النقدي العربي المشترك دوره المخصَّص له في تيسير العمـل الاقتصـادي العـربي المشتـرك من خلال وسائل وتـرتيبـات نقـدية من شأنهـا تسهيل انتقال السلع والعوامل والنقود والحقـوق بين الأقـطار العـربية سعياً في النهـاية لتحقيق تكـامـل اقتصادي منشود فيما بينها.

وقـد رأينـا سابقاً، عند متابعتنا لمسيرة العمل النقدي العربي المشترك من بعد إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ حتى الآن، كيف تعثّر هذا العمل ولم يصل في أعلى مراحله إلى أكثر من إقامة صندوق النقد العربي الذي بدأ أعماله عام ١٩٧٧، ومع أننا لا نريد أن نقلّل من شأن بعض الترتيبات النقدية المشتركة الأخرى، وهي قليلة حقاً إلا أنها كانت، حتماً، أقلّ أهمية بكثير من إقامة الصندوق المذكور الذي ربما مثلت إقامته هذه نقطةَ تحوّلٍ هامةً في تاريخ العمل النقدي العربي المشترك.

وقد اتضح لنا من الفصل السابق أنّ الأقطار العربية المختلفة هي ذات اقتصادات نامية ومكشوفة، قد تصل نسبة مجموع صادراتها واستيراداتهـا من السلع إلى مجمـوع نواتجها المحليَّة إلى حوالى الواحد أو تزيد أو تقلّ عنه قليلاً. ولكنها لا تقل عملياً عن ٥٠ بالمائة من مجمل نواتجها تلك. وهناك تركّز عالٍ في الصادرات بينما تتنوع استيراداتهـا كثيراً. هذا في الـوقت الـذي تتـركـز فيه صادراتهـا واستيراداتهـا جغـرافياً بدرجـة عالية. فالصـادرات الرئيسية القليلة تذهب باتجـاه عملاء رئيسيين معدودين، بينما يتمّ الحصول على الاستيرادات المتنوّعة من مصادر معدودة كذلك هي عادة نفسها التي تتّجه إليها معظم الصادرات. وتمتلك معظم هذه الأقطار قطاعات زراعية مهمـة وغـير متـطوّرة ليس باستـطاعتهـا مواجهة الطلب المحلي المتزايد على المواد الغذائية. أمّا الصناعة، غير المتطوِّرة عموماً، فإنها في الغالب لا تتعدى بدائل مرتفعة الكلفة للاستيرادات.

ولمواجهة هذا الوضع، ولتقليل درجة الانكشاف الاقتصادي، والحصـول على مغـانم أخرى، فقد حاولت هذه الأقطار أن تسير باتجاه تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد سارت في هذا الطريق عملياً منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . وكان طبيعياً أن تكون جهودها في هذا السبيل وئيدة، وخطواتها بطيئة؛ لذا جاءت النتائج دون الطموح كثيراً. وقد أشرنا في الفصل الثالث إلى تطوّر العمل العربي المشترك في هذا المجال وحتى الوقت الحاضر. وقد كان من آخـر الخـطوات التي اتخـذتها بعض الأقطار العربية تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤ وقرار إقامة السوق العربية المشتركة في العام نفسه. وقد نصّت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة على أنّ من أهدافها (تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها). كما جاء في الفقرة (هـ) من (المادة التاسعة) منها على (أن يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية على تنسيق السياسات النقدية والمالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية).

ولعل أهم انجاز تم في ظل جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصـادية كان قد تمثـل بإقـامـة (صنـدوق النقـد العـربي) في نيسان/ابريل من عام ١٩٧٦ . وقد نصت اتفاقية الصندوق، من بين ما نصت عليه من أغراضه، على قيام الصندوق بـ «إرساء السياسات وأسـاليب التعـاون النقـدي العـربي، بمـا يحقق المـزيد من خطى التكـامل الاقتصـادي العـربي، ودفـع عجلة التنمية الاقتصـادية في الـدول الأعضاء»، و«دراسـة سبـل توسيع استعـمال الـدينـار العـربي الحسـابي، وتهيئـة الظروف المؤدية

إلى إنشاء عملة عربية موحـدة»، (الفقرتان ج، و) من المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق.

ويلاحظ هنـا الـربط الـوثيق بين التكـامل الاقتصادي العربي والتكـامـل النقدي أو الوحدة النقدية العربية. ففي مرحلة (السوق المشتركة)، ليس هناك اتحاد جمركيّ فقط، وإنما أيضاً هناك امكانية حركة كل من العمل ورأس المال والنقود بصورة حرّة دون قيود. حتى إذا وصلت هذه الأقطار الى مرحلة الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهي أعلى مراحـل التكامل الاقتصادي، فإن الأمر يتطلّب ليس تكامل أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج فقط، بل إضافة إلى ذلك، درجة عالية من التـوحيد في السياسـات النقـدية والمـالية وغيرهـا من السياسات الاقتصادية الأخرى كذلك.

والحـافـز الاقتصادي الأساس باتجاه التكامل الاقتصادي هو الأمل في الحصول على منافع اقتصادية من جرائه بشكل ارتفاع في معدّل نمو الإنتاج وفي مستواه. وتتأتّى هذه المنافع من مصادر متعدّدة لعل من أهمها الزيادة في الإنتاج نابعة من التخصص بين الأقطار المتكاملة على أساس مبدأ المزايا النسبية، والزيادة في الناتج ناشئة عن استغلال أفضل لوفورات الحجم، وأخيراً، التحسن في شروط تجارة المجموعة المتكاملة مع باقي العالم. وهناك أيضاً التغيرات الحتمية في كفـاءة أداء الاقتصـادات والمشـاريع المتكاملة بسبب التـوسـع في المنافسة بينها. هذا إضافة إلى التغيرات الناشئة عن التكامل والمؤثرة في كميات دواخل العوامل ونوعياتها من مثل الزيادة

في تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات المذكورة والتغيرات في معدل التقدم التقني.

ومن خصائص التكامل الاقتصادي أنه يأخذ في اعتباره ضرورة التنسيق في استعمال وسائل السياسات الاقتصادية الوطنية الأخرى من غير السياسة التجارية، وإضافة إليها، بما فيها وسائل السياستين النقدية والمالية. فالتكامل المذكور يأخذ في اعتباره صراحة الكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها الاختلافات في السياستين الأخيرتين على تدفقات السلع والعوامل، وبالتالي على تخصيص الموارد ضمن الأقطار وبينها.

ويقتضي ذلك تحقيق تكامل على مستوى المؤسسات المالية والنقدية وفي الكيفية التي تعمل بها السياستان المالية والنقدية. ويمكن تبرير التكامل النقدي على أساس الحاجة إلى تسهيل تخصيص الموارد كهدف أساسي للتكامل الاقتصادي. ولكن الأهم من ذلك هو أنّ التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي نفسهما، يمكن تبريرهما على أساس دعمهما لهدفي الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وتزداد تبريرات التنسيق بين السياسات النقدية والمالية على مستوى الاتحاد قوة كلّما تزايد الاعتماد المتبادل والتشابك بين الاقتصادات المتكاملة من خلال حركة التجارة والعوامل. فما يتخذه أحد الأقطار من اجراءات مالية ونقدية لتنظيم مستوى النشاط الاقتصادي فيه لا بد أن يكون لها نتائج جانبية وتأثيرات مهمة على الأقطار الاعضاء الاخرى.

وهكذا يغدو التوكيد على تنسيق السياسات الهادفة الى التحكم في الطلب الكلي في الأقطار المتكاملة، ربما من خلال تبنّي أهداف نقدية ومالية موحّدة، أمراً مهمًّا كلما تقدمت العملية التكاملية. وتزداد أهمية ذلك بصورة خاصة حين توجد قيود على السياسات التي يمكن استعمالها لدعم التوازن الخارجي، كتلك التي يمكن أن يتبناها اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. من ذلك مثلاً القيود التي تُفرض للحد من التقلبات في أسعار الصرف البينية، بين عملات الدول الأعضاء، والتي يمكن أن تكون مرغوبة بصورة كبيرة إذا ما أريد تجنب الحبوط الذي يمكن أن تتعرض له عملية التكامل السوقية. عندئذٍ قد لا تكفي الاجراءات المالية الصرفة التي قد يتخذها قطر عضو بمعزل عن الأقطار الأخرى بهدف تمكينه من الحفاظ على توازنه الداخلي والخارجي. وعندئذٍ قد يكون ضرورياً تبنّي عمل منسق من قبل كل من الأقطار ذات العجز والأخرى ذات الفائض على السواء لتحقيق توازن مُرضٍ والحفاظ عليه.

وهكذا تتضح من ذلك كلّه العلاقة الوثيقة بين التكاملين الاقتصادي والنقدي، إذ هما عمليتان متلازمتان يصعب الفصل بينهما فصلاً تاماً في أيّ مرحلة من مراحلهما المختلفة، لا بل ان التكامل النقدي هو شرط لازم للتكامل الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً. فالتكامل النقدي يهدف من بين ما يهدف اليه، إلى حرية حركة السلع والعوامل والأشخاص والنقود ورأس المال، وتجنب التضارب في السياسات النقدية والمالية بخاصة من حيث

معدّلات التوسع النقدي والائتمان المصرفي. ويمثّل إعادة تخصيص الموارد والاقتصاد في الموارد المالية الاجنبية والتنسيق بين أسعار الصرف البينية وزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي من بين أهم النتائج التي تترتب على تحقيق التكامل النقدي فتزيد بذلك من امكانات تحقيق التكامل الاقتصادي وتدفع باتجاهه.

وقد بدأت حركة التكامل النقدي العربي قوية وطموحة في أول أمرها في أواخر الاربعينات، ثم خفّت في الخمسينات وتوقفت عملياً في الستينات ولكنها عادت تدريجياً في السبعينات حيث تم تتويجها بإقامة صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦. هذا في وقت تأرجحت فيه عملية التكامل الاقتصادي بين اندفاعات شديدة، كما تم عند تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤، واتخاذ قرار السوق العربية المشتركة في العام نفسه، وبين حماسة محدودة تمثلت بانضمام ثلاثة عشر قطراً عربياً فقط إلى الاتفاقية وسبعة أقطار فقط الى السوق العربية المشتركة. وانتهى الأمر في عام ١٩٧٨ إلى وضع استراتيجية عرفت بـ (استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) التي قامت على مبادىء عامة غير ملزمة هدفت إلى الدعوة إلى تحقيق تكامل اقتصادي إنمائي يستند الى خطة قومية، وعلى الدعوة إلى تنسيق خطط التنمية القطرية العربية وإلى تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك، والدعوة إلى المواطنة الاقتصادية العربية، وتخصيص نسبة من الايرادات النفطية العربية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية وتشجيع المشاريع العربية

المشتركة . . . الخ . وكانت الدعوة إلى العمل العربي المشترك هي في اعتقاد الكاتب الحالي، محاولة لتلافي ذرائع السيادة الوطنية والحساسيات القطرية، من ناحية، والابتعاد عن الأهداف ذات الطموحات المبالغ فيها ومقاربة التكامل الاقتصادي العربي من خلال الخطوات الوئيدة ولكن الثابتة، والاكتفاء مرحلياً بالوسائل المتواضعة سبيلاً للتكامل الاقتصادي، والنقدي كذلك.

ومع ذلك كان إنشاء صندوق النقد العربي، خطوة مهمّة في سبيل التكامل النقدي، كمجمع متواضع للاحتياطيات النقدية الدولية العربية، وكوسيلة لتوفير قروض قصيرة الاجل ومتوسطته لأغراض موازين المدفوعات العربية، وكذلك كمجمع للخبرات العربية النقدية وللتنسيق بين بعض أوجه السياسات النقدية العربية، والدعوة الهادئة لتحقيق التكامل النقدي العربي من خلال وسائل غير متطرفة، كالتنسيق بين أسعار الصرف العربية واقرار مثبت مشترك للعملات العربية، ودعم موازين مدفوعات الأقطار العربية التي تعاني عجزاً إقليمياً أو حتى كلياً في موازينها تلك.

وقد تضمّنت المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق أهداف الأخير وهي كما يلي:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

ـ إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

ـ إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمّن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدّي إلى تنميتها حيثما يُطلب منه ذلك.

ـ تطوير الأسواق المالية العربية.

ـ دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية واحدة.

ـ تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

ـ تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

أمّا المادة الخامسة من الاتفاقية فقد أشارت إلى الوسائل التي يستطيع الصندوق أن يعتمدها في سبيل تحقيق أهدافه تلك. وقد تضمنت ما يلي من الوسائل:

ـ تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي

دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال.

- إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.

- التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الاعضاء وبضماناتها.

- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.

- تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

- يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الاعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين في اطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

- ادارة أية أموال تعهد بها أية دولة عضو أو دول أعضاء لصالح اطراف اخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق،

ويضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال ويفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

- عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.

- القيام بالدراسات اللاَّزمة لتحقيق أهداف الصندوق.

- تقديم المعونات الفنّية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

كما أشارت المادة السادسة إلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه، ويكون على كل عضو بصفة خاصة:

- الإقلال مِن القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك، القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف ازالة القيود المذكورة كلية.

- العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

وليس من شك في أن مثل هذه الاجراءات ستساعد حتماً في دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي قُدماً، ولو وئيداً، وبصورة تدريجية قد لا تؤتي أكلها إلّا بعد فترة زمنية طويلة من الصعب اختزالها كثيراً في ظل عوائق عديدة وموانع كثيرة تقف في سبيلها. لعل من بين أهمها في الجانب النقدي ما يلي:

أولاً: عوائق سياسية

فضبابية الرؤية السياسية، وغلبة النظرة الآنيّة للتكاليف على الرؤية الأبعد للمنافع القطرية والمصالح القومية الأهم، وذريعة السيادة الوطنية والبيروقراطية الإدارية، وتفضيل العلاقات العربية الثنائية التي يسهل على صانعي القرار السياسي القُطري التحلل منها، مفضّلين بذلك المحاور القطرية على المحور القومي، تصب كلّها في مجرى الإرادة السياسية العربية المترددة عادة والمتخاذلة أحياناً. مما يؤلف أهم عائق في سبيل التعاون النقدي خصوصاً والاقتصادي عموماً. هذا علماً بأن اختلاف النظم السياسية العربية هو اختلاف ظاهري أكثر منه جوهرياً، وذلك فيما يخصّ الاتجاهات الاقتصادية الأساسية، فهي لذلك ليست العائق الحقيقي في وجه التكاملين النقدي والاقتصادي معاً.

ولذا يمكن، بالتالي، مواجهة أية اختلافات عربية بسهولة إذا توافرت (الارادة السياسية) العربية الفاعلة والمؤمنة والمخلصة لأي هدف يخدم المصلحة العربية العليا. وهنا لا بد من الإشارة إلى

الدور الفعال الذي يمكن للمفكرين السياسيين والاقتصاديين العرب أن يلعبوه في هذا السبيل، وذلك بتكوين رأي عام عربي إيجابي يقف باتجاه الحكومات العربية المترددة ويوضح لها ولشعوبها مزايا التكامل النقدي والاقتصادي ومنافعه على المدى الطويل، التي تفوق كثيراً أي آثار سلبية له على المدى القصير وتضمن لتلك الشعوب جميعاً رفاهاً عالياً وتقدماً مطرداً.

ثانياً: عوائق اقتصادية ونقدية

إن الهدف من أي عمل اقتصادي مشترك هو التقريب بين الاقتصادات العربية بقصد ربطها ببعضها تكاملياً، وذلك من خلال إزالة، أو على الأقل التخفيف من أية قيود أو عقبات تقف حائلاً أمام حركة السلع والخدمات والعوامل والأشخاص والنقود والحقوق فيما بينها ـ والهدف من ذلك هو، ليس مجرد تشجيع التبادل التجاري فيما بينها، وإنما أيضاً تحقيق جهد إنتاجي وإنمائي جماعي متكامل فيما بين الأقطار العربية، وصولاً إلى تكامل اقتصادي ناجز تفيد منه جميع الأطراف العربية المساهمة فيه. وهنا يلعب التكامل النقدي دوراً أساسياً في دفع التكامل الاقتصادي من خلال وسائل وترتيبات نقدية من شأنها تسهيل انتقال السلع والعوامل والنقود والحقوق بين الأقطار العربية، سعياً في النهاية لتحقيق تكامل اقتصادي منشود بينها.

ويمكن تحديد العوامل المعيقة للتكامل الاقتصادي في جانبه النقدي بما يلي :

١ ـ تباين النظم الاقتصادية العربية

فبعض الأقطار العربية ذات توجهات اشتراكية مركزية وبعضها ذات توجهات رأسمالية ليبرالية ، ينعكس ذلك بشكل خاص في مدى القيود المفروضة على نشاطات القطاعات الخاصة فيها ونوعها تبعاً للايديولوجية السائدة في كل منها إضافة إلى متطلباتها العملية. فبعض الأقطار ذات المنحى الاجتماعي الاشتراكي ترى في القطاع العام قطاعاً قائداً بالضرورة ليس فقط لأسباب ايديولوجية سياسية ، وإنما أيضاً لمقتضيات عملية تعود إلى ضعف الإمكانات المتاحة لدى القطاع الخاص من ناحية ، وتردّده من ناحية أخرى في ولوج نشاطات إنتاجية أو خدمية معيّنة تتطلّب استثمارات كبيرة لا قبل للقطاع الخاصّ بها. كما تسعى الحكومات لأسباب اجتماعية وسياسية ، للحدّ من النشاطات الخاصة في بعض القطاعات الإنتاجية ، في حين أنها تقوم بدعم نشاطات خاصّة من نوع آخر كالسياحة والزراعة والصناعات الخفيفة مثلاً. وفي ما عدا ذلك يبقى القطاع الخاص فعّالاً في معظم الأقطار العربية حتى ذات المنحى الاشتراكي منها. ولكن فَرْض بعضها قيوداً على بعض النشاطات الانتاجية نوعاً وكماً ، ومن حيث حركة العوامل منها وإليها ، وكذلك من حيث حركة سلعها المنتجة ومواردها الأولية عبر الحدود الدولية ،

وفرض قيود على الاستثمارات المحلية وعلى حركة رأس المال أو الفـوائد عليه أو أرباحه، وكذلك على التحويلات الخارجية ـ كل ذلك يشكل حتماً عائقاً مهماً أمام التكاملين النقدي والاقتصادي العربيين.

٢ ـ تباين نظم التجارة الخارجية وسياساتها

تتباين الأقطار العربية من حيث نظم التجارة فيها، وبالتالي من حيث سياستها التجارية، فبعضها، كما في أقطار الخليج العربية، ذات نظم تجارة حرّة، تصديراً واستيراداً، تتضاءل فيها القيود على حركـة السلع والعـوامـل الى حد كبير جداً، وتقلّ فيها الرسوم الجمركية بشكـل كبـير، وبعضهـا الآخـر تخضـع نظم التجارة فيها إلى قيود كمية ونـوعية ونقـدية واسعة، وتلعب فيها الرسوم الجمركية دوراً مهماً كمورد مالي كبير، وبعضها بين بين ولكنها إلى حرّية التجارة أمْيَل، إذ تقلّ القيود فيها مقارنة بغيرها من الأقطار المتشددة، ولكنها تزيد عما هو معمول به في الأقطار التي تتبع نظاماً تجارياً ليبرالياً. وينعكس ذلك منطقياً على نظم الصرف فيها من حيث سياساته وقيوده التي سنعود إليها فوراً. كما تتباين اتجاهات التجارة الخارجية من قطر لآخر، مما يعني بالضرورة اختلافاً في المناحي الجغرافية والتركيبية والسعرية والمـالية للتجارة المذكورة. ويشكّل ذلك كله عائقاً مهماً في وجه التكـامـل النقـدي والاقتصـادي العربي، بخاصة من حيث حجم السيولـة الدولية المطلوبة ومدى الحاجة للاقتراض الاجنبي ومدى

االتمويل الممكن غربياً للتجارة المذكورة بين البلدان العربية التي تعاني من عجز في موازينها الخارجية، وكذلك من حيث تدفق السلع والعوامل والنقود والحقوق بين مختلف الأقطار العربية.

٣ ـ تباين نظم الصرف الأجنبي وسياساته

من المتوقع منطقياً أن تتبع نظم الصرف في قطر ما الاتجاهات العامة لنظم التجارة الخارجية فيه، ففرض قيود على حركة السلع والعوامل لا بد أن يتبعه بالضرورة فرض قيود مماثلة على حركة النقود والحقوق ورأس المال، والعكس صحيح عموماً في حالة تحرير نظم التجارة، إذ يتبع ذلك عادة تحرير نظم الصرف كذلك. وهذا هو واقع الحال في الأقطار العربية. فالأقطار ذات الاتجاهات الليبرالية في نظم تجارتها الخارجية، هي عادة بلدان نفطية ذات فائض. وبالتالي نظم صرف حرة تتمتع فيها رؤوس الأموال والنقود والحقوق بحرّية الحركة منها وإليها، وذلك على العكس من بلدان العجز غير النفطية التي تفرض إما قيوداً شديدة على الصرف الأجنبي أو أنها لا توفر نظام صرف تام الحرية، وإنما تضع بعض القيود على حركة السلع والعوامل والنقود ورأس المال فتخضعها لشيء من الرقابة التي هي أقل بكثير منها في الأقطار ذات الاتجاهات المركزية التي سبقت الإشارة إلى إخضاع نظم التجارة فيها إلى رقابات شديدة حتى ولو كانت بلداناً نفطية، مما يستتبع بالضرورة إخضاع نظم الصّرف فيها لرقابات شديدة وقيود واسعة. ومن المؤكد أن تؤلف هذه الاختلافات

الـواسعـة في نظم الصـرف عائقـاً شديداً أمـام التكـامـل النقدي والاقتصـادي العـربي. هذا إضـافة إلى تباين ارتباطات العملات العـربية تبـايناً واسعاً. فبعضها، بل أغلبها عملياً، يرتبط بالدولار الأمريكي، وبعضها بحقوق السحب الخاصة وبعضها بسلة خاصة من عمـلات الشـركـاء التجـاريين الرئيسيين، أو بحقوق السحب الخـاصـة، ولكن بهوامش تذبذب واسعة. كما أن هناك من يُعوِّم عملتـه تعـويمـاً مُداراً، ومن يعـوِّم تعـويمـاً حُراً. ويؤلِّف ذلـك عائقـاً آخر مهماً أمام التكامل المذكور، نقدياً واقتصادياً.

٤ ـ تباين المراكز الخارجية للأقطار العربية

تتبـاين الأقـطار العـربية في أوضـاع مدفـوعـاتهـا الخـارجية واحتياطياتها الدولية ومديونيتها الأجنبية. فهناك بلدان فائض (نفطية) وبلدان عجز (غير نفطية). ويعكس ذلك بحد ذاته مركزاً احتياطياً أجنبياً مريحاً عموماً في الأولى وضعيفاً عموماً في الثانية. وقد أوقع ذلـك عدداً من بلدان العجز في فخ المديونية الخارجية، فزاد من أعباء تلك الديون عليها، سواء بشكل أقساط أم بصورة فوائد. وهذا التفـاوت الكبير بين المـراكـز الخـارجية للأقطار العربية المختلفة يشكل بالتأكيد عائقاً أمام تكامل نقدي بينها ما لم يكن هناك عون مالي متبادل لمواجهة كلفة تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات بلدان العجز العربية ولتمويل بعض من متطلبات التنمية فيها.

٥ ـ النظم والسياسات النقدية

تتمتع بلدان النفط العربية عادة بفوائض في موازين مدفوعاتها تيسر لحكوماتها تمويلاً سهلاً لإنفاقها العام، الاعتيادي منه والتنموي، مما يشير إلى ترابط شديد بين السياستين المالية والتنموية من جهة، ووضع ميزان المدفوعات من جهة أخرى. ويمكن القول بالتالي إن العاملين المهمين المؤثرين في التوسع النقدي في تلك البلدان هما: ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من أثر على وضع الاحتياطيات النقدية الأجنبية وعلى الاحتياطيات المصرفية من ناحية، وسياسة الإنفاق الحكومية ومصادر تمويله اللذين يرتبطان بالمركز النقدي للحكومة من ناحية أخرى. أما في بلدان العجز العربية، فإنّ هناك أقطاراً ذات توجهات اقتصادية مركزية يحتلّ فيها القطاع العام مركزاً مهماً في اقتصاداتها الوطنية، وهي مضطرة في تمويل نشاطاتها الإنفاقية التنموية على وجه الخصوص الى الاقتراض من الجهاز المصرفي على نطاق واسع مما يجعل السياسة المالية فيها والتمويل المصرفي لنفقاتها عاملين مهمين في تحقيق التوسع النقدي فيها. وكذلك يمكن أن يؤدّي الاقتراض الخارجي إلى توفير مصدر آخر لتمويل الإنفاق التنموي المحلي. غير أنّ الأثر التضخمي لمثل هذا الاقتراض سيكون أقل بكثير من الأثر التضخمي للاقتراض الداخلي من المصارف المحلية.

أمّا في بلدان العجز الأخرى التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً فعالاً فإنّ مثل هذا القطاع يلجأ عادة إلى الجهاز المصرفي

لتمويل نشاطاته، مما ينتج عنه عادة توسّع نقدي تضخمي واضح، ويصبح الائتمان المصرفي في مثل هذه البلدان بالتالي المصدر الأساسي للتوسع النقدي فيها. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه العوامل المختلفة الى معدلات توسع نقدي مختلفة بين قطر وآخر تتلاءم والاهداف الاقتصادية والنقدية للقطر الواحد. ومن المحتمل جداً أن يحدث تصادم ممكن بين تلك الأهداف على صعيد المجموعة الواحدة أو المجموعات المختلفة من الأقطار العربية. ويشكل ذلك حتماً عائقاً مهماً أمام التكامل النقدي بينها.

٦ ـ ضعف الأسواق النقدية والمالية العربية وعدم تكاملها

لا تتوافر في الأقطار العربية أسواق مالية واسعة ومتطورة ومتكاملة. وما يوجد منها في بعض الأقطار لا يزال في مراحل نموّه الأولى وتتصف بضعف ناجم عن ضيقها وقلة أدواتها وعدم مرونة التشريعات التي تحكمها، علماً بأن معظم هذه الأسواق لم يلعب أيّ دور ملحوظ وبالمستوى المطلوب لتوفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المختلفة.

كما تتميز الأسواق المالية العربية الموجودة بطبيعة أساسية تتمثل بالدور الحاسم الذي تلعبه الحكومات العربية ومؤسساتها في تحديد الشكل العام لنمو هذه الأسواق ومداه ويكون الادّخار والاستثمار الحكوميين المهيمنين على الاقتصادات العربية النفطية

منها بشكل خاص... وبالتالي بكونهما المحدّدين لمستويات الأسعار ولغيرها من الشروط التي تسود الأسواق المذكورة، وبذلك تلعب قوى العرض والطلب السوقية دوراً ثانوياً في ذلك، مما يمكن معه اعتبار الأسواق المالية العربية أسواقاً شبه خاصة رغم تعاظم دورها مؤخراً.

ونظراً لضآلة حجم التبادل التجاري البَيْني العربي وضعف الإجراءات التكاملية العربية فإنه من الصعب تحقيق تكامل أو ترابط بين الأسواق المالية العربية. ويزيد من صعوبة ذلك القيودُ المفروضة على حركة رأس المال العربي والصرف الأجنبي وغياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العربية إضافة إلى القيود الأخرى المفروضة على حركة السلع والعوامل والنقود والحقوق، هذا عدا عن غياب التنسيق بين السياسات التنموية العربية. كل ذلك يجعل التكامل بين الأسواق المالية العربية الصغيرة الحجم أصلاً أمراً صعب التحقيق، مما يؤلف عائقاً مهماً أمام التكامل النقدي والاقتصادي على حدّ سواء.

وكما سنرى فيما بعد، قد تُعرقل هذه العوائق عملية التكامل الاقتصادي والنقدي، غير أن من الممكن قَطعاً مواجهتها تدريجياً وإزالتها حتماً على المدى الطويل إن خلصت النيات وتواصل السعي الدؤوب في سبيل ذلك وهو أمر سنوضحه فيما بعد.

ثالثاً: عوائق خارجية

إنّ السير باتجاه عمل اقتصادي ونقدي مشترك، بخاصّة في جزئه الأخير، سيلاقي دون شك، مقاومة خارجية عنيفة، نفسية وإعلامية وعملية على حد سواء، إذ أنّ مثل هذا العمل في الجانب النقدي بخاصة، يعني محاولة جادّة للتخلّص من التبعية الاقتصادية والنقدية ومحاولة لإنقاذ الاستثمارات المالية في الخارج من هيمنة مؤسسات النقد والمال العالمية والمصارف متعددة الجنسيات وتأثيرها، مما يعني الحد من التبعية النقدية والمالية، وحرمان المؤسسات المالية الأجنبية من الأرباح الطائلة التي تجنيها من الاستثمارات العربية الكبيرة فيها. وستتمثل هذه المقاومة بحرب نفسية شعواء يشنّها هؤلاء على المؤسسات المالية والاستثمارية العربية، مشكّكين بفعاليتها وجدوى الاستعانة بها أو الاستثمار أو الإيداع فيها، إضافة إلى استعمال وسائل التهديد المبطن بتجميد أو حتى مصادرة الاستثمارات العربية في مؤسسات المال الغربية. وسينعكس ذلك بوضوح بوضع أية عراقيل ممكنة ووسائل متوافرة لديها لمنع الاتجاه نحو إعادة توطين الأموال العربية في أوطانها، وسيذهب هؤلاء إلى حد استعمال أية وسيلة سياسية متاحة لهم لمنع الأقطار العربية من تحقيق ذلك. وسيكون أول قطاع اقتصادي يتأثر بهذه السياسة المعرقلَة هو قطاع التجارة الخارجية، بما فيه النفط بخاصة وجميع الصادرات العربية الأخرى بعامة، إضافة إلى رفع

أسعـار الاستيرادات الأجنبية من البلدان المتقـدمـة، في محـاولة لامتصاص أي مقدار ممكن من القوة الشرائية العربية، واتخاذ أيّ إجـراء ممكن لمواجهة الجهد العربي المشترك لاستعادة الفوائض العـربية، وإعـادة تدويرهـا نحـو أقـطار الوطن العربي لاستيطانها والاستقرار والاستثمار فيها.

وتمثّل هذه كلّها عوائق خارجية مهمّة أمام استعادة المال العربي وإعـادة استثمـاره عربياً، ممـا يهـدد قطعـاً العمل النقديّ العربي المشترك ويزيد من صعوباته.

المراجع

انظر: مراجع الفصلين السابقين: الثالث والرابع.

الفصل السادس

صيغ التكامل النقدي العربي

١ ـ الـوحدة النقدية الكاملة ومتطلباتهـــا

تتضمن الـوحدة النقدية، أو التكامل النقدي الكامل، أمرين اثنين متـلازمين: الأول، إقـامة اتحاد صرف كامل، بمعنى إنشاء علاقـة ثابتـة نسبياً بين عملات الأقطار المتكاملة، والثاني، قابلية كاملة على التحـويل البيني من عملة إلى أخـرى داخل الاتحاد، بمعنى غياب أية قيود على تحـويل العمـلات إلى بعضهـا سواء لأغراض المدفوعات الجارية أم الرأسمالية. ويقتضي ذلك تكاملاً تاماً بين الأسواق المالية والنقدية، وحرية كاملة لحركة رأس المال بين الأقطار المتكاملة.

ويتطلّب تحقيق هذه الشروط توحيداً للسياسات والإدارة النقدية ونظم الصرف الأجنبي في تلك الأقطار، مما يشير إلى مضامين نقدية معينة لعل من أهمها: ضرورة الاتفاق مشتركاً على معدّلات التوسع النقـدي والائتمـان المصـرفي، ممـا يعمل على إزالة أهم أسباب

الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدّلات التضخم في الأقطار المذكورة، إضافة إلى القضاء على مصدر مهمّ من مصادر الاختلال في موازين مدفوعات الأخيرة تجاه بعضها البعض. كما يقتضي الأمر تنظيم ميزان المدفوعات الكلي لهذه الأقطار تجاه العالم الخارجي، وذلك على مستوى المجموعة. ويتطلّب ذلك إقامة مجمع للاحتياطيات الأجنبية على مستوى الاتحاد كذلك. كما يعني ذلك ضرورة إدارة أسعار صرف عملات الأقطار الأعضاء تجاه العملات الأجنبية على المستوى نفسه أيضاً.

وهناك تبريرات عدّة يمكن سَوْقها لدعم فكرة التكامل النقدي، لعل من بين أهمها ما يقود إليه من توكد حول استقرار أسعار الصرف البينية مما يشجع على الاستثمارات ذات الطبيعة الطويلة الأجل. كما يشجع على ذلك غياب القيود على حركة رؤوس الأموال والنقود بين الأقطار الأعضاء. كما يعمل التكامل النقدي على إعادة تخصيص الموارد بصورة أفضل إذ سيمكن عندئذٍ تحاشي الآثار الضارة للمضاربات الناشئة عن التقلبات في أسعار الصرف والتشوهات في مستويات الأسعار عموماً وتكاليف رأس المال خصوصاً. كما أنّ المردودات الإيجابية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد تنشأ عن التوسع في التجارة البينية في السلع وفي حركة الأوراق المالية كذلك، مما يؤدي إلى تقارب أسعار هذه الأوراق في الأسواق المالية المتكاملة. كما يعمل التكامل النقدي على تحقيق وفورات في استعمال الاحتياطيات المتوافرة من الصرف الأجنبي،

بخاصة لأن التكامل يؤدي إلى الاقتصاد في الصرف الأجنبي لعدم الحاجة إليها في المدفوعات البينية على مستوى الاتحاد. كما ينتج عن التكامل اقتصاد في كلفة ادارة الاحتياطيات الأجنبية، إضافة إلى كفاءة أكبر في أداء الرقابة النقدية ناتجة بشكل خاص عن التخلص من المضاربات في الصرف الأجنبي. ومع ذلك يتضمّن التكامل النقدي الكامل، أو الوحدة النقدية، كلفة مهمة وهي أنه يحدّ من استقلال القطر العضو في سياسته الاقتصادية الوطنية وذلك لفقدانه وسيلة مهمة من وسائل سياسته النقدية، وهي قدرته على استعمال وسيلة سعر الصرف في الحفاظ على توازنه الخارجي والداخلي على السواء، إضافة إلى وسيلة سعر الفائدة للحفاظ على توازنه المحلّي.

غير أنّ الوحدة النقدية الكاملة تتضمن شرطاً ضرورياً مسبقاً وهو تحقق درجة عالية من التنسيق، أو التكامل الاقتصادي، بخاصة في المراحل الأولى من التكامل النقدي. ويصدق ذلك بشكل خاص بالنسبة للرقابة الجادة على الحسابات الحكومية والرأسمالية في موازين مدفوعات الأقطار الأعضاء، وكذلك من حيث توفير مقادير أكبر من الائتمان للأقطار التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها، وأخيراً فيما يتعلّق بالقروض التي تحصل الأقطار المذكورة عليها من أطراف ثالثة. ويقتضي مثل هذا الأمر خلق عملة مشتركة كوحدة إشارة، وتوفير عون إقليمي كافٍ لأغراض المراحل التالية من الوحدة الاقتصادية والنقدية. ويمهّد تحقق هذه الاشتراطات جميعاً الطريق نحو تبني عملة مشتركة، أو لتثبيت أسعار

صرف بينية لا رجعة فيها، أو لخلق عملة موازية، وبالتالي تحقيق تكامل نقدي كامل، أو وحدة نقدية ناجزة.

والسؤال الآن: ما هي إمكـانية تحقيق وحدة نقدية عربيّة من خلال أي من هذه الصيغ الثلاث؟

بل هل يمكن تحقيق مثل هذه الوحدة النقدية أصلاً؟.

الجواب عن ذلك يمكن استخلاصه مما سبق قوله حول عوائق مثـل هذه الوحدة بسبب الاختلاف الكبير في السياسات والوسائل والأهـداف والنظم الاقتصادية والنقدية والمالية السائدة في الأقطار العربية على اختلافها.

فكون هذه الأقطار مؤلفة من مجموعات اقتصادية متباينة يجعل من الصعب عليها تبنّي سياسات متناسقة في حقول النقد والمالية والصرف الأجنبي. ويصبح بالتالي من الصعب عليها، إن لم يكن من غير الممكن لها، تحقيق وحدة نقدية ناجزة بينها على الأمدين القصير والمتـوسط، بخاصة وأن ذلك سينتج عنه في الواقع وحدة سياسية لا يبدو في الأفق القريب ما يدل على إمكانية إقامتها أو حتى الاقتراب منها. هل يمكن تثبيت أسعار الصرف العربية البينية تثبيتاً تاماً نسبياً لا رجعة فيه؟. وهل هناك فرق بين ذلك وبين الاستعاضة عن العملات العربية المتعددة بإصدار عملة عربية مشتركة واحدة؟.

الجـواب عـن ذلـك هو أن هاتين الوسيلتين بالرغم من أنهما ليستـا متعـادلتين، إلاّ أنهمـا تقـودان الى النتـائج نفسها وتتطلبان

المجموعة نفسها من الشروط. من ذلك، كشرط رئيس مسبق، توحيد كامل للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. ولهذا الأمر مضامين سياسية لأنه يتعرض لسيادة الأقطار الأعضاء في حقل النقد والمال والصرف الأجنبي وكذلك فيما يتعلق بالوسائل والأهداف الاقتصادية. ففي حالة الحفاظ على مثل هذه السيادة على السياسات الاقتصادية الاقليمية Regional economic policies والقرارات الخاصة بها، فإن هناك شرطاً آخر يجب الإيفاء به وهو الحفاظ على مرونة كاملة في الدخول المحلية (القطرية) والأجور. وصعوبة تحقيق مثل هذا الشرط في ظل الظروف السائدة في الأقطار العربية هو أمر واضح. كما أنّ هناك ضرورة التنسيق بين السياسات الإقليمية تلك. ومن المعلوم أنّ لمثل هذه السياسات مضامين سياسية أكثر منها اقتصادية ـ وربما يصدق ذلك عليها أكثر مما يصدق على أي نوع آخر من أنواع السياسات الاقتصادية. إذ يتطلب الاتفاق الطويل الأجل على السياسات الإقليمية بين الأقطار الأعضاء في الاتحاد النقدي درجة عالية من الوحدة السياسية التي تنعكس في الغالب في الأنواع الأخرى من السياسات الاقتصادية. أما الربط الذي لا رجعة فيه بين عملات الأقطار الاعضاء وما يترتب على ذلك من سياسات إقليمية متّسعة مع بعضها، فيجب أن يتم بعد توحيد السياسات الأخرى الخاصة بالنقد والائتمان والمالية والتجارة والتنمية وليس قبل ذلك.

ويرى بعض الاقتصاديين أن العملة المشتركة هي رمز مظهري،

وليست شرطاً مسبقاً، للتكامل النقدي والاقتصادي، ولكن إذا أمكن تبنيها وإصدارها وإشاعة استعمالها فسيدعم ذلك التكامل النقدي والاقتصادي فعلاً، وذلك من خلال تسهيل الحسابات التجارية وتوحيدها في أسواق الأقطار المتكاملة. ولكن ذلك يعتمد في مدى فائدته على الاتفاق الفعّال مسبقاً على توحيد السياسات النقدية والمالية.

هذا ويمكن للعملة المشتركة أن تكون واحدة من اثنتين: الأولى، إما عملة جديدة تماماً تحلّ محل جميع العملات القطرية الموجودة في آن واحد، والثانية، أو تبني عملة واحدة رئيسية من بين العملات القطرية يتم تحويل جميع الالتزامات المالية القطرية بالعملات الأخرى اليها. وهناك ستراتيجيتان يمكن أن يتمّ بهما تحقيق هذا الأمر. الأولى، القفزة الواحدة رأساً نحو تبنّي عملة مشتركة واحدة، بواحد من شكليها المشار إليهما، أو السير تدريجياً باتجاه تبنّي مثل هذه العملة. وهناك صيغتان للتدرّج: الأولى من خلال تثبيت أسعار الصرف البينية تثبيتاً لا رجعة فيه، وذلك كهدف نهائي لتنسيق تدريجي بين تلك الأسعار، بحيث يجري أولاً تضييق هامش التغيرات في أسعار الصرف البينية حول سعر مركزي محدّد ضمن حدود معيّنة، ومن ثم يجري تدريجياً إلغاء كامل لهامش التغيرات حول أسعار التعادل حتى ينتهي الأمر بتثبيت كامل لتلك الأسعار بحيث تندمج العملات القطرية في النهاية بعملة مشتركة واحدة. غير أنّ هناك استراتيجية أخرى للوصول الى العملة

المشتركة تتمثل بالتدرج نحوها من خلال (عملة موازية) تصدرها هيئة مركزية اتحادية ويتم تداولها جنباً إلى جنب مع العملات القطرية الأخرى لتسهيل المعاملات الجارية قطرياً واتحادياً، على أن يجري إحلالها تدريجياً محل العملات الأخيرة بحيث يتقرر في النهاية إنهاء العملات القطرية والتخلي عنها، من خلال مبادلة إجبارية بعد أن يصل تداولها إلى نسبة معيّنة من مجموع العرض النقدي الاتحادي، وذلك لصالح العملة الموازية التي تصبح عندئذٍ العملة المشتركة الوحيدة في الاتحاد. إلا أنّ بعض الاقتصاديين. ذهبوا إلى أنّ الالتزام بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها هو أمر غير عملي ما دامت السلطات القطرية ملتزمة بأهداف معيّنة أخرى (مثل الحفاظ على الاستخدام الشامل وتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار) إضافة إلى استقرار أسعار الصرف. فإذا كان بمقدور هذه السلطات أن تؤثر في عروض النقد وفي النفقات الكلية القطرية بهدف تحقيق أهداف أخرى غير استقرار أسعار الصرف، فإنّ من الأوفق لها عندئذٍ، عملياً، الالتزام بأسعار صرف مرنة وليس الصرف بأسعار صرف ثابتة ومحددة لأن الأخيرة ستكون غير واقعية ومهددة بالانهيار من وقت لآخر. هذا إضافة إلى أنّ تثبيت أسعار الصرف بصورة دائمة يستدعي، بشكل خاص، تحقق شروط ثلاثة هي:

١ ـ إلغاء جميع القيود على حركة السلع والعوامل والأشخاص؛
٢ ـ تكامل الأسواق المالية؛

٣ ـ القابلية التامة لتحويل العملات العربية إلى بعضها البعض.

ويعني ذلك ضرورة توحيد نظم الصّرف والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الأقطار المتكاملة بشكل تام تقريباً. وهو أمر في غاية الصعوبة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار العربية. ذلك أنّ القابلية التامة لتحويل العملات العربية إلى بعضها البعض، وغياب أية قيود على جميع أنواع المعاملات في السوق المالية هي فقط بعض من الشروط اللازمة لتحقيق الحرية في حركة السلع والأشخاص والعوامل والنقود بين الأقطار العربية بهدف تحقيق مساواة أكبر في الأجور وأسعار الفائدة والأسعار السائدة في تلك الأقطار. فالأمر يتطلب كذلك توحيداً بشكل ما بين سياساتها القطرية العامة في حقول التنمية والنقود والمالية العامة. هذا اضافة إلى أن الحفاظ على استقرار نسبي في أسعار الصرف العربية البينية ـ وذلك من خلال الحدّ من التقلّبات بينها ضمن هوامش ضيقة ـ يعتمد على قدرة تلك الأقطار على تحاشي اختلالات مزمنة في موازين مدفوعاتها، وكذلك على مدى استطاعتها تمويل أي عجز في مدفوعاتها الخارجية، إما بالسحب على احتياطياتها الدولية الذاتية، أو بالاقتراض من مصادر إقليمية، مثل صندوق النقد العربي، أو من هيئة دولية كصندوق النقد الدولي، أو من بعضها البعض على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. إضافة إلى ذلك، يعتمد احتمال ظهور عجز مهم، جزئياً على معدلات التضخم في كل من تلك الأقطار، الذي يعتمد بدوره على

العلاقة الكلية بين مجموعي العرض والطلب الكلّيين في مثل هذه الأقطار ـ التي تعتمد بدورها كذلك على نوع السياسات الاقتصادية القطرية. ويعتمد الالتزام بتقديم عون مالي إلى أقطار العجز على السياســات الأخيرة المــذكــورة في الأقـطار الأعضـاء المعنية. ولمستـويات الأسعـار ومعدلات التضخم ومستويات أسعار الفائدة السـائـدة أثر مهم في هذا الشأن. فإذا اختلفت السياسات المالية والنقدية والتنموية من قطر لآخر فسيكون من الصعب الحفاظ على أسعـار صرف مستقرة بين عملات الأقطار التي تسعى إلى تحقيق وحدة نقدية كاملة فيما بينها ـ وذلك في حالة محاولتها تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها تثبيتاً لا رجعة فيه.

وعليه فإن أمر مثل هذا التثبيت يتطلب، بشكل أساس، شرطين مهمين هما:

١ ـ مركزية في صنع القرار بشأن السياسات المالية والنقدية، و

٢ ـ تقبّـل الأقـطار الأعضـاء مضامين هذا التثبيت وهي توحيد السياسات النقدية فيها والتنازل عن سيادتها بشأن سياسات الائتمان وعدم متابعة أهداف اقتصادية وتنموية استقرارية مستقلة، إضافة إلى توحيد سياسات الصرف الأجنبي فيها.

هذا عدا عن القـابلية التـامـة لتحويل العملات إلى بعضها، والتضييق التـدريجي لهـوامش التقلبـات المسمـوح بها في أسعار الصرف البينية، والعون المالي المتبادل بين الأقطار ذات الفائض

والأخرى التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

ويتضمّن ذلك كله تكريس السياسة النقدية القطرية للحفاظ على أسعار الصرف البينية الثابتة، أي التخلي عن سياسة نقدية قطرية مستقلة، وإقامة رقابة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد. ويثير ذلك مسألتين: احداهما المسؤولية السياسية وتحديد موقعها، والثانية، ضرورة تطوير وسائل أخرى جديدة تحل محل السياسة النقدية القطرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى القطر الواحد، وذلك تحاشياً لأية ضغوط تضخمية قد تنشأ في مثل هذا القطر. وسيكون من أهداف السياسة النقدية الموحدة إزالة واحد من الأسباب الرئيسة للتحركات المتباينة في مستويات الأسعار في الأقطار الأعضاء، وبالتالي واحداً من الأسباب الرئيسة أيضاً للاختلالات في موازين مدفوعات الأقطار المذكورة. كما سيتم تنظيم ميزان المدفوعات الكلي تجاه باقي العالم على مستوى الاتحاد كذلك. ولهذا يتطلب الأمر مجمعاً مشتركاً من الصرف الأجنبي واتحاد صرف على المستوى نفسه كذلك، مؤدياً بذلك إلى فقدان وسيلة مهمة من وسائل السياسة النقدية ـ وهي سعر الصرف ـ مما يتطلب تبريراً اقتصادياً وسياسياً في وقت واحد.

وخلاصة ذلك كله هي أن إقامة وحدة نقدية عربية تامة على مستوى الوطن العربي، سواء بصيغة أسعار صرف بينية ثابتة لا رجعة فيها، أم بصيغة عملة مشتركة واحدة كأداة للتبادل أو كمؤشر وكمستودع للقيمة، أو في النهاية، بصيغة عملة موازية كخطوة وسط

باتجاه العملة المشتركة الواحدة ـ نقول: إنّ اقامة مثل هذه الوحدة النقـدية هو أمر صعب في ظل الاشتراطات العديدة والصعبة التي يتـطلّبها مثل هذا الأمر، والمضامين السياسية التي يشتمل عليها، وكذلك في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالأقطار العربية.

هنا يثور تساؤل عن بديل عملي للوحدة النقدية الكاملة والناجزة على مستوى الوطن العربي: هل مثل هذا البديل ممكن ولو على أسـاس جزئي وبـأسلوب تدريجي يوصلنـا في النهـاية إلى الحـل المطلوب: وهو الوحدة النقدية كاملة وشاملة تضم مختلف الأقطار العربية، ولو على مدى أطول وبجهود أكثر تواصلاً ولكن أبعد أثراً في التحليل الأخير؟ وأخيراً هل يمكن تحقيق وحدة نقدية تدريجية على أساس جغرافي، أي إقامة وحدة نقدية عربية إقليمية في هذه المنطقة أو تلك من الوطن العربي؟

سيجيب الفصل التالي عن السؤال الأول، في حين سنحاول في الفصل الثامن الاجابة عـن السؤال الثاني تفصيلاً.

المراجع

كتب

أنظر المناقشات الواسعة والأبحاث التي وردت في: **التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

إضافة إلى مراجع الفصل الثاني، أنظر: صندوق النقد العربي. **صور ومراحل التكامل النقدي العربي**. أبو ظبي، ١٩٨١.

الفصل السابع

صيغ التكامل النقدي العربي

٢ ـ التكامل النقدي التدريجي

يتضح مما سبق من تحليل لاقتصادات الأقطار العربية أنّ إقامة وحدة نقدية كاملة وناجزة على مستوى الوطن العربي مهمة بالغة الصعوبة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. فاختلاف مستويات التطور الاقتصادي، وتباين مستويات الدخول القومية، وعدم التشابه الواسع بين مراكز موازين المدفوعات العربية، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياطيات الدولية لدى كل منها، وكذلك في معدلات التوسع النقدي والتضخم، وضآلة حجم التبادل التجاري البيني العربي مقارنة بالتجارة العربية الكلية مع العالم الخارجي، والطبيعة غير المتطورة وغير المتكاملة لأسواق النقد والمال العربية البينية، إضافة إلى الموقف المتخاذل وغياب الإرادة السياسية باتجاه تحقيق تكامل نقدي كامل ـ كل ذلك يؤيد الاستنتاج المذكور بدرجة كبيرة. وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على صيغة (توحيد العملة) التي تتمثل أهم اشتراطاتها في توحيد، أو على

الأقلّ، التنسيق الكامل بين السياسات النقدية والمالية إضافة إلى سلطة نقدية مركزية موحدة على المستوى القومي، والحرية الكاملة في حركة السلع والخدمات والأشخاص والعوامل. ويرجع ذلك إلى وضع يتم فيه تخلي الأقطار العربية منفردة عن استقلاليتها في سياساتها النقدية والمالية خصوصاً والاقتصادية عموماً، مما ينتج عنه عملياً وحدة سياسية حقيقية. ومما يعقد من مهمة تبني سياسات مالية ونقدية وصرف أجنبي متسقة هو أن الأقطار العربية تؤلف وحدات اقتصادية غير متجانسة إلى حد كبير. وهكذا تصبح الوحدة النقدية الكاملة على مستوى الوطن العربي مهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة في ظل الظروف القائمة بخاصة السياسية منها.

ما العمل إذن؟ هل يمكن مقاربة الوحدة النقدية من خلال تكامل نقدي تدريجي وجزئي. أي من خلال إجراءات نقدية تكاملية متتابعة وعلى مدى فترة زمنية قد تطول، ولكنها بالتأكيد ستقود في النهاية ـ ولو بعد لأيٍ ـ إلى وحدة نقدية كاملة وتكامل اقتصادي ناجز؟

إنّ الجواب عن ذلك يمكن أن يكون بالإيجاب بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف المختلفة التي تعمل في ظلها الاقتصادات العربية القائمة. وهناك العديد من الإجراءات التكاملية والخطواتُ الوئيدة التي يمكن اتخاذها في هذا السبيل. وهناك نوعان من التدرّج المؤدّي إلى تكامل نقدي محدود، هما:

١ ـ تكامل نقدي على مدى جغرافي محدود.

٢ ـ تكامل نقدي جزئي وتدريجي على مدى قومي واسع.

فبالنسبة للأول ـ الذي سنأتي عليه تفصيلاً في الفصل القادم، يمكن وضع ترتيبات يتم من خلالها تحقيق تكامل نقدي كامل، أو وحدة نقدية، أو نوع من التكامل النقدي الجزئي بين مجموعات من الأقطار العربية التي تتميز بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابهة وتتبنى سياسات اقتصادية ونقدية ومالية متقاربة وتهدف إلى تحقيق غايات متجانسة. من مثل ذلك، على وجه الخصوص، أقطار الخليج العربي التي تتميز بكونها اقتصادات نفطية، ذات موازين مدفوعات إيجابية، وسياسات وأهداف متقاربة جداً وتؤلف وحدة جغرافية متكاملة، وبكثافة سكانية خفيفة وبكونها اقتصادات مكشوفة، ذات توجهات خارجية تجارة واستثماراً وعمالةً.. كما تتشابه نظمها الاقتصادية والنقدية والمالية ونظم الصرف الأجنبي فيها. ويجعل ذلك من السهل عليها، إن هي أرادت، أن تحقق تكاملاً اقتصادياً ونقدياً تاماً بصورة مؤكدة.

وربّما كانت أقطار الخليج العربية مؤهلة لتحقيق وحدة نقدية ناجزة فيما بينها أكثر من أي مجموعة أخرى. بل يصعب في الواقع الكلام عن مثل هذه الوحدة بين أقطار عربية أخرى، سواء في مشرق الوطن العربي أم مغربه، في آسيا أم افريقيا. وبالتالي فإنّ التدرج في الوحدة النقدية العربية على أساس جغرافي سيكون محدوداً حقاً من حيث مداه المكاني، ويأخذ وقتاً طويلاً حقاً كذلك من حيث مداه الزمني لكي يشمل الوطن العربي كله.

وهنا تأتي الصيغة التدريجية الثانية لوحدة نقدية وئيدة قد تستغرق من الوقت زمناً طويلاً ولكنها تؤتي أكلها بشكل أكيد ولكن بصورة متأنّية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال خطوات متتالية في مجال النقد والعلاقات النقدية البينية المرتبطة بخطوات تكاملية أخرى تتخذ في المجال الاقتصادي. ولعل أهم هذه الاجراءات النقدية التكاملية التدريجية تتمثل فيما يلي:

أ ـ **إقامة اتحاد مدفوعات بين الأقطار العربية لتسوية المدفوعات** التي تنشأ عن التبادل التجاري فيما بينها، وإجراء المقاصّة فيما بينها على أساس متعدد الأطراف. و يمكن للاتحاد أن يوفر ائتماناً للأقطار الأعضاء لتغطية جزء من الاختلال في موازين مدفوعاتها البينية.

ويمكن لمثل هذا الاتحاد أن يكون مفيداً حتى في حالة ضآلة حجم التبادل التجاري العربي البيني، ذلك أن إقامته ستعود تدريجياً إلى تشجيع مثل هذا التبادل وبالتالي إلى زيادة حجم المدفوعات البينية، مما يجعل إقامة مثل هذا الاتحاد على المدى الطويل مفيدة جداً. ومن المؤسف أن الأقطار العربية لم تعمل حتى الآن، بجدية كافية، لتحقيق ذلك ولو إلى مدى محدود جداً، هذا في حين يمكن لصندوق النقد العربي أن يكون عاملاً مساعداً قوياً في هذا السبيل، إذ يمكن إقامة مثل هذا الاتحاد من خلال الصندوق ذاته أو من خلال مؤسسة مرتبطة به. وقد بدأ التكامل النقدي الأوروبي في دول السوق الأوروبية المشتركة بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في الفترة

١٩٥٠ ـ ١٩٥٨، وكان واحداً من الأسس التي قام عليها التكامل النقـدي المذكور، بل والاقتصادي كذلك، بين الدول المذكورة. ويمكن الأقطار العربية إقامة مثل هذا الاتحاد على أساس تدريجي أيضـاً، مبتدئًا بنظام مقاصّة محدود ولكن متعدد الأطراف، وصولاً نحو اتحاد مدفوعات كامل بموارد ومساهمات كافية تسمح له بإمداد الأقطار الأعضاء بائتمان قصير الأجل ومتوسطه لتمويل أية عجوزات بينية و/أو دولية في موازين المدفوعات العربية. وبذلك يساعد مثل هذا الاتحاد على تحرير التجارة البينية ويسد جزءاً مهماً من النقص في الاحتياطيات الأجنبية لدى الأقطار العربية.

ب ـ **تجميـع الاحتيـاطيـات**. يمكن الأقطار العربية أن تقيم مجمعـاً POOL من الاحتياطيات النقـدية الدولية وذلك من خلال مساهمات بنسب محدّدة من الاحتياطيات الدولية السائلة لدى كل منهما مقابل حقوق سائلة لكل منها بشكل قروض قصيرة ومتوسطة وحتى طويلة الأجـل. ويمكن لهـذه القـروض أن تكون تلقائية أو مشـروطة حسب نظام مركزي محدد ومتفق عليه ضمن اشتراطات المجمـع وذلك لتمويل عجوزات قد تحدث في موازين مدفوعات الأقـطار الأعضـاء، سواء أكانت تلك العجوزات بينية أم كلية تجاه العـالم الخـارجي. ويؤدي مثـل هذا المجمـع إلى الاقتصـاد في الاحتياطيات الأجنبية.

ويمكن صنـدوق النقد العربي أن يقوم بمهمة المجمع هذا،

وهو ما يقوم به فعلاً ولو على أساس إسهامات محددة في رأسماله من قبل الأقطار العربية الأعضاء فيه وليس على أساس نسب محددة من الاحتياطيات الدولية السائلة المملوكة من قبل الأقطار المذكورة. فيقوم الصندوق حالياً بتقديم قروض من أنواع متعدّدة، تلقائية وممتدة وتعويضية لأعضائه حسب قواعد متفق عليها من قبل الأخيرين بموجب اتفاقية الصندوق عام ١٩٧٦.

وتعتبر إقامة مثل هذا المجمع أساساً مهماً وشرطاً لازماً لتحقيق تكامل نقدي فعال بين مجموعة من الدول التي تهدف في النهاية إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد كانت مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة سبّاقة في إقامة مثل هذا المجمع وذلك من خلال (صندوق النقد الأوروبي) الذي أُقيم لدعم نظام النقد الأوروبي الجديد.

ج ـ تكامل الأسواق المالية العربية. ويعني ذلك إزالة العوائق التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والنقود خصوصاً، والسلع والعوامل عموماً، عبر الحدود الدولية للأقطار الأعضاء، وجعل مثل هذه الحركة دالّة لحوافز السوق المعروفة فقط، كالفائدة ومعدلات العوائد على الاستثمارات في الأقطار المذكورة. ولعل أهم تلك العوائق التي تجب إزالتها أو التخفيف منها ما يتعلق منها بقيود الصرف، وتباين نظم الصرف وأساليبه في تلك الأقطار على اختلافها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التكامل المالي بين مجموعة من

الأقـطار، ربمـا كان بديلاً تاماً لتكامل نقدي رسمي كامل بينها إذ تصبح حركة رأس المال تستجيب لحوافز السوق التلقائية مما يخلق اتجـاهـاً واضحـاً نحـو توحيد السـوق المـالية وعناصرها الأساسية المتمثلة بأسعار الفوائد وعوائد رأس المال في المنطقة المتكاملة، مُزيلة بذلـك مخـاطـر الصـرف الأجنبي من خلال استقرار أسعار الصرف وهو استقرار ناتج عن إلغاء القيود على الصرف البيني وعلى حركة النقود ورؤوس الأموال فيما بين الأقطار الساعية لتحقيق تكامل نقدي جزئي فيما بينها.

ومن المعلوم أن أسـواق المـال العـربية لا تزال محدودة وغير متطورة، ولا تزال نظم الصرف مختلفة، ولا يزال الكثير من الأقطار العـربية يفـرض قيوداً على حركـة السلع والعوامل والنقود ورؤوس الأموال فيما بينها. وبالتالي فإن التكامل المالي العربي لا يزال بعيداً عن التحقيق والفعالية.

د ـ توحيد المواقف العربية تجاه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال. قد تكون تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة أو نحو خارجها. وفي كلتا الحالتين قد يكون من المفيد للأقطار العربية أن توحّـد سياسـاتهـا الخارجية تجاه هذه التدفقات أو أن تقوم، على الأقل، بالتنسيق فيما بينها في هذا الشأن. فتستطيع أن توحّد بين قيودها على التحويل الخارجي تجاه العالم الخارجي، أو أن تنسّق بين سياساتها تجاه الاستثمارات الأجنبية فيها، أو تجاه استثماراتها هي ذاتها في الخارج، كما هو الحال بالنسبة للفوائض المالية النفطية

في أقطار الخليج العربية. ويعتبر مثل هذا الإجراء وسيلة مهمة، وربما سهلة، لتحقيق تكامل جزئي ولكن هامّ بين الأقطار العربية التي تتشابه ظروفها واتجاهاتها وأهدافها الاقتصادية بخاصة، والسياسة الاجتماعية بوجه عام.

وهناك وسيلتان أخريان أكثر فعالية في تحقيق تكامل نقدي جزئي بين الأقطار العربية، يمكن أن تستعملا منفردتين عن غيرهما أو مشتركتين مع بعض أو كل الوسائل الأخرى التي سبق ذكرها. وهاتان الوسيلتان هما:

أ ـ التنسيق بين أسعار الصرف العربية البينية. ويعني ذلك:

(١) إقامة نوع من الأسعار المركزية بين عملات الأعضاء، ومحاولة الحفاظ عليها ضمن مدى نسبي معيّن من خلال سياسات تدخّل ظرفية لمنع التقلبات المتطرفة فيها.

(٢) تحديد مدى التغير المسموح به في أسعار الصرف البينيّة وتقييد الانحرافات فيها.

(٣) تحديد مثبت مشترك بين العملات العربية، كالدولار مثلاً أو حقوق السحب الخاصة أو سلّة من عملات رئيسية دولية معينة، أو مجموعات من هذه وتلك.

وقد عمل صندوق النقد العربي على الدعوة لمثل هذا الأمر فدعا الى تحقيق تنسيق بين أسعار صرف العملات العربية من خلال

مثبت مشتـرك يتكـون من ٢٠ بالمـائـة من أربـع عملات خليجية اضـافـة إلى ٨٠ بالمائة من حقوق السحب الخاصة. ومثل هذا الأمر، إن تحقق، سيؤلف بحد ذاته خطوة كبرى على طريق التكامل النقـدي، والاقتصادي، العربي، وعملاً كبيراً باتجاه تكامل نقدي عربي جزئي. وسيؤدي ذلك إلى الحدّ من مخاطر التقلبات في أسعار الصـرف البينية العـربية ممـا سيشجع على التوسع في المبادلات التجارية البينية وذلك بتقليله من تكاليف الصرف الأجنبي. كما أنّ ذلك سيشجع أيضاً على حركة العمل ورأس المال وسيقود إلى ثبات في التحويلات الرأسمالية والجارية بين الأقطار العربية.

ب ـ التنسيق النقـدي. ويتضمن ذلـك التنسيق بين وسـائـل السياسة النقدية وأهدافها، بمعنى محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السـائـدة في الأقـطار العـربية وخلق نوع من التساوق بين التوسّع النقدي والائتمان المصرفي فيها. كما أنّ ذلك يتطلّب سياسة مشتركة تجـاه أسعـار صرف العمـلات العـربية مقابل العملات الأجنبية. ويحتم ذلك استناد السياسات النقدية في الأقطار العربية إلى سعر صرف مركزي مشترك تجاه العملات الأخرى. ولو تحقق مثل هذا التنسيق النقدي على النطاق العربي الكلي فإن ذلك سيشكل قفزةً واسعةً نحو تحقيق تكامل نقدي فعّال ليس على أساس جزئي فقط، وإنما على أساس كلّي كذلك. ولهذا السبب، ولاختلاف الأوضاع النقدية العربية، وتباين متطلبات التوسع النقدي والائتمان المصرفي في الأقطار العربية وأهدافهما وآمادهما فإنّ من المتوقع أن يكون مثل هذا التنسيق أمراً صعباً. ولكن درجة دُنيا منه يمكن أن تتحقق من

خلال التنسيق بين أسعار الصرف العربية وأسعار الفائدة السائدة في تلك الأقـطار وكـذلـك من خلال تعـاون البنوك المركزية وتكثيف الاستشـارات فيمـا بينهـا كمـا يحدث فعلاً حالياً في الاجتماعات الدورية لهذه البنوك.

هذا وتّتصف هذه الوسائل المختلفة للتكامل النقدي الجزئي بأنها لا تمس السيادة القطرية فيما يخصّ الاستقلال النقدي للأقطار العربية المختلفة، بل يبقى كل قطر حرًا نسبياً في تحديد سياساته النقدية وفرض القيود التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف قطرية صرفة وذلك بالنسبة لحركة السلع والعوامل والنقود ورؤوس الأموال.

ولكن الاتجاه العام لمثل هذه الوسائل هو التخفيف من مثل هذه القيود نوعاً وحجماً بحيث تقود في النهاية إلى تحقيق تكامل نقدي محدود أو جزئي بين تلك الأقطار. وفي التحليل الأخير، تمثل كل وسيلة من هذه الوسائل خطوة فعّالة وأداة ذات تأثير في الاتجاه ذاته. وقـد تبـدأ الأقـطار العـربية بأسهل هذه الوسائل وأقلها تأثيراً على السيادات القـطرية، مثـل اتحاد المدفوعات ومجمع الاحتياطيات وتكـامـل الأسـواق المالية والتنسيق المتبادل بالنسبة لحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات وتدفقها خارجياً أو داخل المنطقة العربية ذاتها.

حتى إذا وصلت الأقطار المذكورة إلى مرحلة متقدمة في اتباع هذه الوسائل، فسيصبح بإمكانها التقدّم خطوات أخرى باتجاه تكامل نقدي عربي كامل أو وحدة نقدية عربية ناجزة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

كرول، نيكولوس. التكامل النقدي العربي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Al-Sayid Ali, Abdul-Munim. *Arab Monetary Integration: Is it a Realizable Dream?* Baghdad: Research and Information Centre, 1981.

الفصل الثامن

امكانات التكامل النقدي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

تضمّ اتفـاقية مجلس التعـاون الخليجي التي عُقـدت عام ١٩٨١ البـلدان العــربية التي تقـع عـلى الســاحـل الـغــربي للخـليج العربي، والتي تمتد من جنوب العراق حتى الحدود الشرقية لليمن الـديمقـراطية. ولكل بلد من هذه البلدان عملة خاصة به، ونظام نقدي يتفرّد به، ونظام صرف أجنبي منفصل؛ غير أنها تتقارب جداً في نظمهـا السياسية والاقتصـادية عمـوماً، وفي نظمهـا النقـدية والمصرفية على وجه الخصوص، ولعل في ذلك، إضافة إلى عوامل أخـرى سنأتي على ذكرها، ما يشجع على الوصول إلى استنتاج أوّلي من أنّ نوعاً من التكامل النقدي بينها هو أمر ممكن، بشكل أو بآخر، وبدرجة أو بأخرى.

أولاً: الملامح الأساسية لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي

تتشابه بلدان مجلس التعاون الخليجي في ملامحها الاقتصادية تشابهاً كاملاً تقريباً. وليس هنا مكان لتبيان هذه الملامح بتفصيل أغنتنا عنه أبحاث سبقت وكانت شاملة حقاً. ولكننا سنركز هنا على تلك الملامح المهمة والمشتركة بإيجاز لا يخلّ بالمعنى ولا بالشمول اللازمين.

تغطي بلدان مجلس التعاون الخليجي مساحات شاسعة من الصحارى تشحّ فيها الموارد الزراعية، وتندر فيها الصناعة، ويقل فيها السكان المحليون وبالتالي عنصر العمل، مما يؤدي إلى أن تتوافد عليها عمالة عربية وأجنبية، ماهرة وغير ماهرة، ويغزر فيها النفط بحيث يؤلف إنتاجه معظم دخولها القومية والنسبة العظمى من صادراتها، وتحصل منه هذه الدول على جلّ إيراداتها. ونظراً لضخامة هذه الإيرادات وضيق الطاقة الاستيعابيّة لاقتصاداتها، فإن هذه البلدان تراكم فوائض ضخمة توجّهها عادة نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية، وكذلك في استثمارات حقيقية في الاقتصادات الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، كما أنّ ضخامة هذه الإيرادات تجعل الدخول القومية لهذه البلدان، وبالتالي متوسطات دخول الأفراد فيها، من بين أعلى مثيلاتها في العالم، الرأسمالي أو الاشتراكي

على السواء. ومع ذلك تبقى هذه البلدان ذات اقتصادات محدودة وأسواق ضيقة، وطاقة استيعابية ضئيلة.

وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات هذه البلدان، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية. ويجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجياً يجري باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي. أما علاقاتها التجارية البينية فلا تكاد تذكر. وهي نقطة أساسية يجدر تذكرها. فهذه البلدان تقف في جهة واحدة، كمجموعة، تجاه باقي العالم إذ تتشابه تجارتها الخارجية من حيث هياكلها السلعية والخدمية وكذلك من حيث وجهاتها واتجاهاتها، مما يمكن أن يشكل نقطة ارتكاز مهمّة في الجهود التكاملية بينها، كما سنشير إليه فيما بعد.

وتجدر الإشارة هنا الى سمة اساسية اخرى تتصف بها اقتصادات هذه الدول، وهي أنها ليست فقط بلداناً مصدرة للنفط، وانما هي ايضاً بلدان مصدرة لرأس المال - وهي مفارقات نادرة مهمة، كون هذه البلدان ذات اقتصادات نامية، يفترض فيها ان تكون مستوردة لرأس المال لا مصدّرة له. وما يزيد في اهمية هذه المفارقة وندرتها هو أن هذا التصدير لرأس المال يجري بدوره في اتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ولا يذهب الى البلدان النامية الأخرى إلا نسبة محددة منه، وتربط هذه الحقائق بين اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات

الرأسمالية المتقدمة ربطاً وثيقاً يجعل من الصعب عليها تفكيك عراه انفرادياً وقطرياً دون عمل جماعيّ.

وهـذا هو السبب الـذي يجعـل جمهـرة الاقتصـاديين العرب يذهبـون الى القـول بأن هذه البلدان قد أصبحت متكـاملة فعلاً، اقتصادياً ونقدياً، مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. والمسألة هنا هي مسألة خيار أو إجبار: فهل هذه البلدان مخيّرة في ذلك أم أن ذلك من طبيعـة مثـل هذه الاقتصـادات؟ أم هل ينبـع ذلـك أساساً من سياسات معينة اتبعتها، ام اتجاهاً عاماً مشت فيه؟ أما تكامل هذه الاقتصـادات النفـطية مع السـوق الـرأسمـالية المتقدمة فهو، في اعتقـادي أمر واقع، وأضراره المستقبلية هي أشد على اقتصاداتها وعلى أهلها من مجرد منافع نقدية آنية؟.

وتّصف السياسات النقدية عموماً في هذه الاقطار كما في غيرها من البلدان العـربية، نفـطية او غير نفطية، بأنها غير فعالة تماماً، بخـاصـة من حيث وسائل الرقابة النقدية التقليدية العامة: وأسعار الخصم لدى المصـارف المـركـزية ومتـطلبات الاحتياطي النقدية القـانـونية، وعمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة؛ ويعود ذلك بشكل عام الى السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك التجارية، والى ضيق الاسـواق النقـدية والمالية المحلية والى غياب اقتراض البنوك التجارية من البنوك المركزية، عملياً، مما يجعل من الصعب على البنوك الاخيرة ان تفرض رقابة فعالة على حجم النقود في مثل هذه الأقطار. اما الوسيلة الفعالة الرئيسة في هذا الشأن فهي تبقى

الى حد كبير مستقلة عن السياسـة النقدية الكمية العامة، والتقليدية. وهي تتمثـل بصـافي النفقات الحكومية المحلية، والمركز النقدي الصافي للحكومة، ووضع ميزان المدفوعات. وبسبب عدم فعالية وسائل السياسة النقدية، فإن قرارات السياسة المالية، بخاصة منها ما يتعلق بالنفقـات الحكومية، تميل الى التأثير على الاقتصادات المحلية دونما عائق، عملياً، من جانب السياسة النقدية. ويؤلف صافي الإنفـاق الحكـومي المحلي، المـرتكـز بشكل رئيسي الى ايرادات النفط، العامل الرئيسي المحدد للتغيرات في عرض النقد في هذه الأقطار، كما في غيرها من بلدان النفط العربية، مما يحد كثيراً من قابلية سلطات النقد المركزية على التحكم بتلك التغيرات، وتمارس حركة رأس المال الخاص بين أقطار الخليج العربية وبين باقي العـالم، استجـابـة للتغيرات في أسعار الفائدة المحلية وفي أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال الأوروبية الغربية والأمريكية، وكــذلــك التغيرات النسبية في أسعـار صرف العمـلات الاجنبية الرئيسية، هذه كلها تمارس تأثيراً مهماً على عروض النقد المحلية. ولهذه الاسباب المختلفة، وما ينتج عنها من فاعلية محدودة للرقابات النقدية الكمية والعامة، تضطر البنوك المركزية الى اللجوء على نطاق واسع الى رقابات النقدية الانتقائية او النوعية، بخاصة منها الإقناع الادبي والأوامر المباشرة الى البنوك التجارية.

ومن الناحية الأخرى، تتصف نظم الصرف في بلدان مجلس التعاون الخليجي بكونها حرّة، ولا توجد فيها قيود على حركة رأس

المال، وتكون عملاتها قابلة الى التحويل بشكل كامل. وليس هناك قيود على استعمال العملات المختلفة، ولا رقابات على أسعار الصرف فيما يتعلق بالمدفوعات الرأسمالية، سواء بالنسبة للمقيمين أم غير المقيمين.

أمّا سياسات سعر الصرف الأجنبي التي اتبعتها هذه البلدان، حتى الآن، فقد كانت تهدف دائماً الى الحفاظ على اكبر درجة من الاستقرار الممكن بين عملاتها وعملات شركائها التجاريين، بهدف التخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية على الأسعار والتكاليف المحلية، وكذلك بهدف دعم الاسواق المالية المحلية وتطويرها.

ونظراً لتسعير النفط بالدولار الأمريكي، فقد كان طبيعياً أن يتم ربط عملات هذه البلدان بالعملة الأمريكية المذكورة وذلك حتى أواسط السبعينات حين ازداد الدولار ضعفاً في سوق الصرف الأجنبي، فتحولت هذه الأقطار ـ ما عدا عُمان ـ الى ربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة او بسلة خاصة من العملات تتوافر فيها هوامش كبيرة للتقلبات في أسعار صرف العملات المختلفة، مما نتج عنه استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين عملات الأقطار الخليجية هذه.

تلك هي، بشكل عام، أهم الملامح الاساسية المشتركة لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. فما هي إذن إمكانات

التكـامـل النقدي فيما بينها؟ هذا ما سيحاول الجزء الثاني التالي الإجابة عنه.

ثانياً: إمكـانـات التكـامـل النقدي بين بلدان مجلس التعـاون الخليجي

لبحث هذه الإمكـانـات تجب الاجـابة عن سؤالين أساسيين مستندين الى البحث السابق: أولهما: هل تشكل البلدان المذكورة (منـطقـة عملة مثلى)؟ استنـاداً الى الجـواب عن ذلـك، اذا كان بالإيجاب، يتعين عندئذٍ أن نثير سؤالاً ثانياً، هو: ما هي إمكانات التكامل النقدي بين هذه البلدان؟ ومن ثم يثور سؤال ثالث، وهو: ما هي صيغ هذا التكامل واساليبه؟

وسنحاول فيما يلي الإجابة عن كل من هذه الاسئلة الثلاثة، مسـتـفـيدين من الارضـيـة الـنـظرية الـتي وردت لدى الكثير من الاقتصـاديين المعـروفين، ومن الـواقـع العملي لاقتصـادات هذه البلدان والذي بحثناه تواً في الجزء السابق.

هل تشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى؟
هناك أربعة معايير استعملت عادة لتحديد مثل هذه المنطقة هي:

١ ـ حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار المعنية.
٢ ـ مدى انفتاح الاقتصادات أمام التجارة الخارجية فيما بينها.
٣ ـ مدى تنوّع إنتاج المنطقة.
٤ ـ المنافع والتكاليف الناشئة عن تكوين مثل هذه المنطقة.

إن حرية حركة العوامل وتوحد الإنتاج وتوجّهه في الغالب نحو الأقطار الأجنبية، وانفتاح اقتصاداتها تجاه باقي العالم، وضآلة التبادل التجاري بينها، وأهمية عنصر رأس المال النقدي فيها، كلّها، وتوجهه نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية نفسها، وتشابه معدّلات التضخم فيها، كل هذه العوامل، تجعل من بلدان الخليج (منطقة عملة مثلى) حقاً. يضاف إلى ذلك تشابه سياساتها النقدية والمالية، وتعرضها جميعاً للنوع نفسه من التأثيرات الاقتصادية الواردة في الغالب من الجهات الرأسمالية نفسها ذات التأثير الضخم في الاقتصاد العالمي، وكلّه يؤكد على امكانية اتباع هذه البلدان لسياسة من أسعار صرف ثابتة بين عملات بعضها البعض، كخطوة أولى نحو تحقيق نوع من التكامل النقدي بينها.

هل يعني ذلك إمكانية قيام مثل هذا التكامل النقدي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي هذا؟ الجواب، في اعتقادي، هو بالإيجاب. نعم هناك إمكانية كبرى لتحقيق مثل هذا التكامل في ظل توافر شروط (منطقة عملة مثلى) فيها كما حاولنا إيضاحه تواً.

وترد هناك ثلاثة أسئلة:

١ ـ ما هو مدى هذا التكامل؟ هل سيكون كاملاً أم جزئياً؟
٢ ـ هل سيكون فورياً أم تدريجياً؟
٣ ـ يترتب على ذلك تساؤل عن ماهية صيغ مثل هذا التكامل وأساليبه؟

إن صيغ التكامل النقدي الجزئي بين مجلس التعاون الخليجي لن تكون، في اعتقادي، مجدية على المدى القصير أو الطويل. فهذه البلدان هي بلدان فائض جميعها تقريباً، وتجارتها البينية ضئيلة جداً، ولـذلـك لن تكـون هناك حاجة لأساليب التكامل الجزئي، كاتحاد مدفوعات أو مجمع احتياط أجنبي أو مجرد تنسيق في أسعار صرف عمـلاتها أو سياساتها النقدية نظراً لأن كل أسلوب من هذه الأسـاليب سيكـون محـدود الفـائدة في ظل الظروف التي تعيشها البلدان المـذكـورة من حيث، مثـلاً، معـدّلات التضخم، وتوجّه صادراتهـا نحو البلدان نفسها التي تستورد منها مقادير ضخمة من السلع والخـدمـات، إضـافة إلى توجه استثماراتها المالية، وحتى الحقيقية، نحو هذه البلدان نفسها غالباً، لذا فإن أي أسلوب من الأساليب المذكورة، إذا اتخذ منفرداً كإجراء فريد ومنعزل، لن يكون ذا جدوى بشكل مهم بالنسبة للبلدان المذكورة.

لهـذه الأسباب نرى أن يتم تحقيق تكامل نقدي كامل بينها، ويجيب ذلك عن السؤال الثاني حول ما إذا كان هذا التكامل يجب أن يتم مرة واحدة أم تدريجياً. إنني اعتقد أنّ مدى الإخلاص في تحقيق أي نوع من التكامل النقدي ـ وبالتالي الاقتصادي ـ يعكسه الإسـراع في تحقيق هذا التكامل حالاً وبقرار واحد. إلا أن ذلك القرار في حد ذاته لا بد من أن يجري تنفيذه على مدى فترة زمنية لا أرى أن تتعـدى السنة الواحدة. لماذا ذلك؟ لأنني لا أرى ضرورة لتأجيل هذه الخطوة مدة أطول من اللازم في ظل الظروف التالية:

ـ تشابه السياسات النقدية في هذه البلدان، وذلك من حيث وسـائلها وأهدافها ومحدداتها. فعرض النقد يتأثر فيها كلها بشكل رئيس بمراكز موازين مدفوعاتها من ناحية، وبالإنفاق الحكومي فيها من ناحية أخرى، مما يضعف من وسائل السياسة النقدية الكمية في التأثير في عرض النقد، ويجعل الإنفاق الحكومي هو العامل الأساس في ذلـك، أمـا السلطات النقـدية فينحصـر دورها في الإصـدار النقـدي استجابة للمتطلبات الحكومية، ومراقبة أسعار الصرف والعمل على ربطها بقاعدة نقدية أو عملة أجنبية أو بسلة من هذه العملات. وتتشابه بلدان مجلس التعاون الخليجي في ذلك كله بحيث ينعدم استقلال سلطات النقد المركزية في رسم السياسـات النقـدية فيها. كما تنعدم أهمية سعر الصرف كوسيلة نقـدية. بخـاصة بالنسبة لصادرات النفط التي يتحدد سعرها في السـوق العـالمية للنفط. كمـا أنّ توحيد سعـر الصـرف سيجعل المنطقة كلها منطقة موحدة تجاه باقي العالم من حيث استيراداتها من السلع والخدمات، مما يزيد من قوتها التساومية لصالح شعوبها عموماً.

ولما كانت معدلات التضخم فيها متشابهة، كما أنّ محددات التضخم هي في الغـالب عوامـل خارجية تتعـرض لها جميع هذه البلدان على حد سواء، لذا فإن التنسيق بين السياسات النقدية من حيث الـوسـائـل والأهداف سيكون أمراً سهلاً وذلك على مستوى الاتحاد ـ أو المجلس ـ دون أن يعني ذلك فقداناً مهماً لسيادة كل

بلد من هذه البلدان في مجال النقد والصيرفة نظراً للتشابه المذكور بين سياساتها النقدية وسائل وأهدافاً، وكذلك عدم استقلالية السلطات النقدية في صنع السياسة النقدية، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

ـ التشابه الكبير في السياسات المالية، حيث تنعدم عموماً ضرائب الدخل، وتنخفض عموماً الرسوم الجمركية، وتكون الموارد النفطية المصادر المالية المهمة لميزانيات هذه البلدان جميعها. ولا تلجأ أي من هذه البلدان إلى الجهاز المصرفي لغرض تمويل العجز في ميزانياتها، ذلك أن مثل هذا العجز غير موجود أصلاً، فلا حاجة بحكوماتها إلى الاقتراض من المصارف، وتبقى إيرادات النفط هي الممول الوحيد الأساس في هذه البلدان عموماً. فليس من الصعب إذن توحيد السياسات المالية فيما بينها.

ـ ليس هناك مقايضة بين البطالة والتضخم حسبما يصوّره منحنى «فيليبس» في دول الغرب الرأسمالي. فقد أشرنا إلى غلبة العنصر الأجنبي على العمالة في بلدان مجلس التعاون، ولن تسبب البطالة فيها مشكلة أساسية أو اقتصادية لهذه البلدان. كما أنّ التضخم هو تضخم مستورد قد لا تستطيع هذه البلدان منفردة التحكم به، بل إن مواجهته مجتمعة سيسهل عليها الحدّ منه عن طريق المساومات الجماعية من قبل الدول المذكورة.

ـ نظراً للصادرات الضخمة من النفط، والاستيرادات الكبيرة من السلع والخدمات، بخاصة الاستهلاكية منها، فإن التوحيد النقدي بين هذه الأقطار سيجعلها في موقف تساومي قوي جداً في مواجهة

الشركات الأجنبية الاحتكارية. مما يقتصد في تكاليف الاستيرادات فيحدّ من التضخم، من ناحية، ويزيد من الناحية الأخرى من إمكانية تحسين أسعار النفط في السوق العالمية، أو على الأقل يمنع انخفاضها نتيجة أية ضغوط أجنبية. وهذا كله يدعو إلى تحقيق تنسيق في السياسات التجارية والاقتصادية بين الأقطار المذكورة.

- يتصل بما ورد أعلاه ضرورة التنسيق بين هذه البلدان في مجالات استثمار الفوائض المالية الضخمة التي راكمتها أو ستراكمها، وذلك في أسواق النقد والمال الأجنبية، وكذلك النظر - سويّة - في إمكانية رسم سياسة مشتركة فيما بينها بشأن استثمارها عربياً. إن ذلك سيزيد أيضاً من القوة التساومية لهذه البلدان تجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة فيحسّن من شروط استثماراتها في الخارج ويحمي قيمتها وأصولها ضد التضخم والتدهور في قِيَم العملات الأجنبية، وكذلك ضد المصادرة أو المخاطر السياسية من أي نوع كان.

- التشابه الكبير في نظم التجارة وفي المؤسسات الاقتصادية القائمة في بلدان مجلس التعاون، مما يبشر بإمكانية كبيرة للتنسيق فيما بين سياساتها الاقتصادية في مختلف المجالات، ويضمن عدم تعارض هذه السياسات، بخاصة في مجال أسعار الصرف. ونظراً لانفتاح هذه البلدان وتعرّضها كلها للتأثيرات الخارجية، واتصافها بقدرة كبيرة على قابلية رأس المال للانتقال والحركة، فإن السلطات النقدية فيها لن تتمتع بدرجة كافية من الاستقلالية في رسم سياساتها

النقدية وبالتالي فلن تفقد هذه الأقطار شيئاً مهماً من حيث سيادتها النقدية إذا ما تكاملت فيما بينها نقدياً واقتصادياً ومالياً.

هذه بعض من الأسباب التي تدعو في اعتقادي، إلى تحقيق تكامل نقدي تام بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولا تبقى هناك إلّا مسـألـة الوقت الذي ستستغرقه الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك. وكما سبقت الإشارة إليه، يجب أن لا يتعدّى ذلك السنة أو السنتين على أبعد تقدير. أما إذا نظرنا إلى مزايا التكامل النقـدي الكـامل بين البلدان المذكورة وتكاليفه فسنجد أنّ الأولى تفوق الثانية بكثير، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار بساطة اقتصادات هذه البلدان واتصـافهـا بعدم التعقيد سواء في هياكلها الاقتصادية عموماً، أم بيئتها المالية والنقدية على وجه الخصوص، مما يجعل عامل الوقت مهماً جداً في تحقيق هذا التكامل النقدي الناجز بينها حالاً دون الانتظار لوقت آخر، قد يصبح فيه إنجاز مثل هذا التكامل أكثر صعوبة وأشد تعقيداً. فنظراً لضآلة فعالية السياسة النقدية فيها عمـوماً وغلبة الدور المالي الذي تلعبه حكوماتها فيها كلها وأهمية الايرادات النفطية في تحديد عرض النقد فيها جميعاً فإنّ ما يدعى بـ (فقـدان السيطرة على السياسـة النقـدية) والتخلّي عن (السيادة النقدية) يصبحان أمرين غير واردين ولا أهمية تذكر لهما. وينطبق الأمر نفسه على السياسة المالية فيها جميعاً فهي أقلّ أهمية بكثير مما تبدو عليه في بلدان متقدمة اقتصادياً.

فليس لهذه السياسة أهداف وغايات اجتماعية واقتصادية متباينة

من بلد إلى آخر. كما أنها ليس لها أهداف تنموية طويلة الأجل ملتزم بها بشكل واضح. كما أشرنا إلى الغياب الكامل تقريباً للمقايضة بين التضخم والبطالة، وإلى تدني الكلفة السياسية للبطالة الأجنبية، إضافة إلى تشابه سياسات الأسعار والدعم فيها جميعاً، كل ذلك يجعل كلفة التوحيد النقدي منخفضة جداً، إن وجدت، وذلك مقارنة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها البلدان المذكورة نتيجة لتوحدها نقدياً. وستتضح هذه المزايا بشكل أكبر عند كلامنا عن صيغة التكامل النقدي فيما يلي من البحث.

ثالثاً: الصيغة المقترحة للتكامل النقدي الخليجي

هناك تساؤلان يمكن اثارتهما اذا كان ما سبق الإشارة إليه وارداً، وهو ضرورة التكامل أو التوحيد النقدي:

١ ـ هل يجب ان يكون هذا التكامل تدريجياً، أم ان يتم حالاً، او بفترة قصيرة جداً، وباجراء أو اجراءات محددة ناجزة؟

٢ ـ ما هي الصيغة التي يجب ان يتمّ بها هذا التكامل؟

انني أرى أن ما ورد أعلاه يبرر كلّه تحقيق التكامل النقدي المذكور حالاً دون انتظار لفترة طويلة أخرى قد تتغير فيها الظروف المواتية السائدة حالياً ـ رغم عدم توقع ذلك على الأقل في المدى المنظور. كما أن التكامل التدريجي لن يكون مجدياً، إذ انه سيكون

مبتوراً مبتسراً. فنظراً إلى ان السياسات النقدية في هذه البلدان ليست فعالة تماماً، فإنّ الكلام عن توحيدها أو حتى تنسيقها لن يكون له من أثر يذكر على اقتصادات هذه البلدان ولا على مسيرتها التكاملية. وكذلك الأمر بالنسبة لتنسيق أسعار الصرف فيها، لأن أثر ذلك على التجارة فيما بينها وكذلك على تجارتها مع باقي العالم لن يكون مهماً لأسباب سبقت الإشارة إليها. أمّا التنسيق بين هذه البلدان بشأن فوائضها المالية وسبل استثمارها ووجهاته وأساليبه فإنّه أمر لا يربو إلى حدّ التكامل النقدي بشكل مهم، وهو كذلك أمر يمكن تحقيقه دون تحقيق مثل هذا التكامل رغم أهميته وضرورته وفائدته الحتمية بالنسبة لجميع هذه البلدان.

وعليه فإننا نرى أن تتخذ الاجراءات التكاملية النقدية بحيث يتم تحقيق هذا التكامل حالاً دون انتظار طويل. ولعل مما يؤيد ذلك هو التوحيد النقدي الذي كان سائداً في هذه المنطقة خلال أواخر القرن التاسع عشر وحتى ستينات هذا القرن في ظل الحكم الاستعماري الذي خضعت له هذه الأقطار طيلة تلك الفترة ـ وذلك ما عدا السعودية التي كانت لها عملتها الخاصة منذ عام ١٩٢٧ . لماذا كان هناك شيء من التوحد النقدي في ظل الهيمنة الأجنبية، ولا يمكن تحقيق ذلك في عهد الاستقلال؟ ودون الولوج بعيداً في الصيغ المختلفة للتكامل النقدي، نرى أن الصيغة الأمثل في ظل الظروف الآنيّة التي تمر بها البلدان المذكورة، والمرحلة التاريخية التي مرت بها سابقاً قبل الاستقلال، هي صيغة (العملة المشتركة الواحدة) ـ

مروراً ربما لفترة قصيرة من الوقت لا تتعدى السنة الواحدة بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها بين عملات هذه البلدان يتم خلالها التحضير النهائي لإصدار العملة المشتركة.

إن إصدار عملة واحدة مشتركة سيكون وسيلة مثلى لتحقيق تنسيق وتناغم بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والتنموية في البلدان المذكورة، ممهداً بذلك الى قيام اتحاد اقتصادي كامل فيما بينها.

كما أن ذلك سييسِّر لها التنسيق بين سياساتها الاستثمارية المتعلقة بفوائضها المالية النفطية، ويقود إلى خلق سوق مالية ونقدية موحَّدة، ويساعد على فرض سعر صرف موحد تجاه أي من العملات الأجنبية، بخاصة الرئيسة منها، وعلى توحيد سياسة الصرف الأجنبي فيها.

كما أنّ إصدار هذه العملة المشتركة سيوفر للأقطار المذكورة عملة قوية ومستقرة، ومقبولة لأغراض المعاملات النقدية لبلدان الخليج في السوق المالية العالمية، مما سيحميها من التقلبات الدورية والتخفيضات المتكررة في أسعار صرف العملات الأجنبية، بخاصة الرئيسة منها. كما سيمكّن ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي من أن تتعامل في السوق الدولية بعملة تخضع قيمتها لسيطرتها ورقابتها وليس للدول الأخرى صاحبة العملات الرئيسة في العالم، وسيحسّن ذلك من الشروط التي تودع بها هذه البلدان

أموالها النقدية وفوائضها المالية في أسواق النقد والمال الرئيسة في العـالم. وسيجعـل ذلـك من البلدان المـذكورة منطقة مالية دولية مستقلة ومستقرة مما يزيد من قوتها التساومية تجاه باقي العالم، مالياً واقتصـادياً وتجـارياً، تصـديراً واستيراداً. كمـا أنّ استعمـال عملة مشتركة كوحدة حسابية موحدة سيساعد على تثبيت أسعار الصادرات النفطية بشكل أفضل مما يفعله الدولار حالياً في تحديد أسعار النفط الذي تصدره تلك البلدان وذلك بسبب التقلبات المتكررة والكبيرة أحياناً في قيمة الدولار في أسواق الصرف الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإن ضآلة حجم التبادل التجاري بين بلدان مجلس التعاون الخليجي سيجعل الوفورات الناجمة عن تبنّي عملة مشتركة ضئيلة حقاً، إضافة إلى أن ذلك لن يكون له تأثير مهم من حيث مخاطر سعر الصرف، بخاصة وأنّ التبادل التجاري بين البلدان المذكورة لا يخضع لأية قيود تجارية ذات بال ولا لقيود على الصرف الأجنبي. غير أنّ ضآلة هذه المنافع لا تنفي وجود منافع مهمة أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى اقتصادات البلدان المذكورة، وذلك كما أشرنا إليها سابقاً.

وتفوق هذه المنافع أية تكاليف يمكن أن تتحملها هذه الدول بالنسبة للتخلي عن هيمنتها على سياساتها النقدية والمالية. ذلك أنها لن تخسر شيئاً يذكر من هذه الناحية إذا نسقت ومن ثم وحدت سياساتها هذه مركزياً، مع شيء من المرونة التي قد تكون لازمة في حالـة أخـذ الأوضاع المحلية بنظر الاعتبار. . . وهي اعتبارات لا

أظنها مهمّة إلى درجة تحدّ من مسيرة جادّة وحثيثة باتجاه تكامل نقدي كامل، بل وحدة نقدية ناجزة.

ونقترح أن تسمّى العملة الخليجية الجديدة المشتركة (الدينار العربي) بأشكال وفئات وقيم مشابهة لأي من الدنانير العراقية أو الأردنية أو الكويتية. وتكون هذه العملة قابلة للتحويل ومتداولة على نطاق بلدان مجلس التعاون، خالقة بذلك منطقة عملة واحدة متجانسة وموحدة. ومن الضروري في هذا الصدد أن نفترض مقدماً توافر احتياطيات أجنبية كافية لدى البلدان الأعضاء، وأن تقوم سلطة النقد الاتحادية المركزية بإدارتها والرقابة عليها، كما يتوجب لهذه السلطة تحديد السياسة الائتمانية وحدود الائتمان العام في البلدان الأعضاء وتقريرهما وأن توزّع هذا الائتمان بين بلدان المجلس حسب قاعدة يتم الاتفاق عليها، آخذة في الاعتبار حجم القطر وعدد سكانه ودخله القومي وحجم نشاطاته المالية وحجم احتياطياته النقدية ومتوسط الائتمان فيه إلى القطاعين العام والخاص خلال فترة زمنية سابقة معقولة، خمس سنوات مثلاً. ونعتقد أنّ السياسة النقدية والائتمانية النوعية والانتقائية، من حيث نوع الائتمان وحجمه وكلفته، وكذلك من حيث وضع القطر ذاته، هي السياسة المفضلة في هذا الشأن، لأن ذلك لن يحدد فقط حجم الائتمان وإنما كيفية توزيعه بين البلدان الأعضاء كذلك.

خلاصة واستنتاجات

لقد حاولنا في هذا البحث استكشاف إمكانات التكامل النقدي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونعتقد أننا استطعنا أن نبرر وجود هذه الإمكانية على أسس علمية وموضوعية، اقتصادية وسياسية، استناداً إلى المصالح المشتركة بين هذه البلدان، اقتصادياً وسياسياً، وإلى تجاربها في هذا الشأن حتى أواخر الستينات من هذا القرن.

فهذه البلدان تؤلف (منطقة عملة مثلى) أو قريباً من ذلك بمعنى ما، وهي باتحادها اقتصادياً ونقدياً ستجعل من بلدانها كتلة متراصة وذات وزن نوعي ثقيل في مجال الاقتصاد والنقد والمال، وفي تعاملها الدولي تجارة واستثماراً ونقداً ومالاً. ولها من مقوّمات التكامل، وتشابه الهياكل الاقتصادية وتشابك المصالح، وتماثل الاتجاهات والسياسات على اختلافها، ما يجعل من تكاملها اقتصادياً ونقدياً أمراً من المكابرة نكرانه ومن العقوق إهماله.

وقد كان استنتاجنا الأساس هو إمكانية تحقيق تكامل نقدي كلي، لا جزئي، فوري، لا تدريجي، بعملة واحدة مشتركة، وليس مجرد تنسيق بين أسعار صرف عملاتها، وبسلطة نقد مركزية واحدة، تؤلف البنوك المركزية القطرية أعضاء أو فروعاً لها - وترتبط العملة الجديدة، لا بعملة معينة كالدولار، ولا بسلة حقوق السحب الخاصة، وإنما بسلة من العملات القائمة على رقم قياسي مرجّح

باستيرادات هذه البلدان من بلدان العمـلات التي ستؤلف هذه السلة. وسيكـون اختيار هذه العمـلات وأوزانها من صلاحية هذه البلدان دون أن تخضع لتحكم خارجي لا سلطة لها عليه، كما هو واضح في حالة الارتباط بعملة معيّنة أو بحقوق السحب الخاصة.

وأخيراً لا بد من كلمة حق. إن التكامل النقدي، وقبله التكامل الاقتصادي، بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، هما أمران يسهل تحقيقهما ومفيد جداً إنجازهما، فوراً دون تأخير. وإن أي تلكؤ في ذلك لن يكون سببه اقتصادياً أبداً. بل إن العامل السياسي هنا هو مهم جداً بحيث يمثل المرتكز الأساس لعملية التكامل هذه، فإذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى بلدان مجلس التعاون هذا، فلن يكون هناك عائق اقتصادي أو نقدي أو مالي مطلقاً، تقريباً، أمام تحقيق هذا الهدف الجليل الذي هو في مصلحة شعب هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة من الوطن العربي. وسيكون الوقوف في طريق تحقيق هذا الهدف السامي، في اعتقادي، ردة لا يعادلها إلا نكوص أهل الردة عن الإسلام.

المراجع

دوريات

السيد علي، عبد المنعم. «إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. ص ٦٧ - ٨٣.

______. «دور الفوائض المالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٥، آذار/مارس ١٩٨١. ص ٩٥ - ١١١.

الفصل التاسع

مسألة المنافع والتكاليف والعوائق

أولاً: مسألة المنافع والتكاليف

إن الاتفاق على القيام بأي عمل اقتصادي مشترك، بخاصة في جانبه النقدي، لا بد أن يستند إلى تصوّر مسبق حول منافع ستنجم عنه تَفوُق أية تكاليف محتملة يمكن أن تترافق معه أو تترتب عليه. وقد كان الاقتصادي الانكليزي G.E.WOOD من أوائل من بحث ذلك بالنسبة لتكوين منطقة عملة مثلى تشكل أساساً لتكامل نقدي إقليمي بين أقطار معينة. فالانضمام إلى منطقة نقدية يجب أن يتم فقط عندما تفوق المنافعُ الناتجة عن ذلك أية تكاليف يمكن أن تصاحب ذلك الإجراء. وقد أشار Wood إلى أربع منافع يمكن أن تنجم عن مثل هذا العمل تتلخص في الوفورات التي ستتحقق عن ذلك في استعمال الموارد الاقتصادية بخاصة في مجال الصرف الأجنبي، وفي إعادة تخصيص الموارد المذكورة نتيجة لتجميع

الاحتياطيات الأجنبية مشتركاً، وكذلك الوفورات التي ستنشأ نتيجة تنامي التجارة وزيادة الاستقرار في التوقعات نتيجة لتثبيت أسعار الصرف، وأخيراً الوفورات الناشئة عن الكفاءة الأكبر في عمل الآلية النقدية.

أما أهم كلفة أشار إليها فهي فقدان القطر المنضمّ إلى مثل هذه المنطقة الاستقلال في استعمال إحدى الوسائل المهمة من وسائل السياسة النقدية والاقتصادية، وهو (سعر الصرف)، نتيجة لتثبيت أسعار الصرف بين عملات الأقطار الأعضاء في المنطقة المذكورة. وفي حالة الوحدة النقدية الكاملة، عندما يتم إصدار عملة مشتركة، فإن الكلفة ستتمثل بفقدان العضو لسيادته واستقلاله النقديين تماماً نتيجة لنقلها إلى سلطة نقد مركزية على مستوى الاتحاد النقدي. ولكن الأمر سيختلف في حالة التكامل النقدي الجزئي أو المحدود، إذ ينصبّ الكلام هنا على (عمل نقدي عربي مشترك) في مجالات نقدية محددة، كالتنسيق بين أسعار الصرف العربية وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية ضمن أسواق مالية عربية متكاملة وتجميع الاحتياطيات النقدية الأجنبية من خلال صندوق النقد العربي مثلاً، وإقامة اتحاد مدفوعات عربي . . . إلخ، في هذه الحالات، يذهب البعض إلى اعتبار كلفة ذلك ظاهرة في فقدان القطر لحريته الكاملة في استعمال وسيلة نقدية معينة، كتغيير سعر صرف عملته مثلاً، في حالة الاتفاق على التنسيق بين أسعار صرف عملات الأقطار العربية المختلفة ممّا يعني تنازل العضو عن جزء من سيادته واستقلاليته في

استخدام وسيلة سعر الصرف هذه في معالجة أية اختلالات قد تحدث في مدفوعاته الخارجية. وتنبع أهمية هذه الوسيلة من أثر سعر الصرف على المستوى المحلي العام للأسعار، وبالتالي على مستوى التكاليف المحلية كذلك ـ وعندئذ سيلجأ القطر إلى اتباع سياسة نقدية ومالية واقتصادية محلية مناسبة لمواجهة الاختلالات المذكورة، مضحياً بذلك بتوازنه الداخلي من أجل الحفاظ على توازنه الخارجي متمثلاً باستقرار سعر صرف عملته بحكم انضمامه الى (اتحاد سعر الصرف) القائم على التنسيق بين أسعار الصرف البينية في الاتحاد.

ومن ناحية أخرى، قد تؤدي محاولة التنسيق بين السياسات النقدية الى تضارب الإجراء النقدي على مستوى الاتحاد مع متطلبات الوضع الاقتصادي القطري مما يفرض على القطر كلفة قد لا يستطيع تحملها بمفرده دون عون مالي مثلاً مما يستدعي إجراءات أخرى أو استثناءات قطرية تشكل بذاتها كلفة أخرى يجب على الاتحاد تحمّلها.

وهكذا يمكن اعتبار هذه التكاليف عائقاً أمام العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي. كما يمكن النظر إلى فقدان وسيلة نقدية معينة أو التنازل عنها، وكذلك المساس بالسيادة النقدية، أو التخلي عن جزء منها، عائقاً نفسياً لا يجب الاستهانة به، وهو ما يستدعي عملاً إعلامياً وتعليمياً مكثفاً، وسعياً فكرياً معمّقاً وواسعاً، لبيان حدود مثل هذه الكلفة وآثارها المحتملة على مجمل

لاقتصاد العربي القومي والقطري معاً.

ثانياً: العوائق

إنّ عوائق الـوحـدة النقدية العربية ـ وهناك قطعاً كثير غيرها ـ اقتصرنا عليها لأنها تمثّل حالات واضحة منها في الجانب النقدي. وهي عوائق مهمة حقاً، ويجب أن تؤخذ على محمل الجدّ، إذ ان التغاضي عنها أو التغافل عن أمرها، سيعيق العمل النقدي العربي المشترك بصورة مؤكدة. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجـال هو: هل هذه صعوبات لا يمكن تجاوزها بالتغلب عليها واحدة تلو الأخرى، ولو تدريجياً، وعلى مدى أطول؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب، عندئذٍ يثور التساؤل ثانية: من أين نبدأ؟ وهل تتساوى أهمية كل عائق من هذه العوائق مع أهمية غيره منها أم أنها تتفاوت من حيث الأهمية وصعوبة التغلب عليها؟

إن تجـاوز هذه العوائق ممكن عموماً، وإن كان التغلب على بعضهـا أصعب من التغلب على غيرها، وهي بالرغم من أهميتها كلّها، إلا أنّها تتدرج في أسبقية بعضها على البعض الآخر. ولعل أهمها في اعتقادي وأسهلها تجاوزاً ـ لو خلصت النيات ـ هي (الإرادة السياسية) إرادة التكامل النقدي ـ والاقتصادي، في حدّه الأعلى، أو إرادة التضامن أو التعاون في حدّه الأدنى.

وهنا يأتي دور المفكرين العرب. . فالدعوة إلى التعاون النقدي

العربي، على طريق التكامل النقدي، بحاجة إلى إيضاحه للرأي العام العربي ـ أيضاً يشرح أهدافه ويبرز ميزاته ويظهر فوائده ويحدّد تكاليفه دونما مواربة. إذ ان من المهم هنا تكوين رأي عام شعبي عربي يؤمن بهذا الهدف عن علم وبصيرة، لا عن دعوة سياسية فارغة.

أما النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة، والتشديد على اختلافها فلسفةً واتجاهاً، فإن الادّعاء به يبدو أمراً باطلاً، بل هو من قبيل قولة الحق التي يراد بها باطل، وبطلان هذه الدعوى يقوم على اتجاه جميع البلدان العربية نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حثيثة، وإن اختلفت وسائلهم في ذلك. وقد يكون هناك اختلاف نسبيّ في الأهداف المباشرة للأنظمة العربية القائمة. ولكنه ليس اختلافاً لا يمكن تسويته. ولا نعتقد أن ذلك، بحدّ ذاته، يعيق التعاون النقدي العربي بأيّ شكل من أشكاله. كما أنّ من السهل على الأقطار العربية أن تتفق على حد أدنى من العمل الاقتصادي العربي المشترك كما تعكسه وثائق مؤتمر قمة عمّان التي أشرنا إليها سابقاً. إن هذه الوثائق تمثل ليس فقط اتفاقاً (سياسياً) على حد أدنى من (التضامن) الاقتصادي العربي المشترك، وإنّما أيضاً نقطة انطلاق متقدمة على ما سبقها من اتفاقيات عربية جماعية كاتفاقية الوحدة الاقتصادية ذاتها. هذا رغم كل ما وُجّه إليها من نقد بنّاء حقاً ذلك أن ما لا يدرك كله لا يترك جلّه. ومع ذلك لن يمكن تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتطبيق تلك الستراتيجيات، دون إرادة سياسية هي

شرط أساسي، ولو ليس كافياً، لنجاح أي عمل اقتصادي عربي مشترك في الجانب النقدي وتحقيق أهدافه كاملة. ذلك أن البعد السياسي في العمل النقدي المشترك بصورة خاصة، هو خطير وحاسم حقاً، كما أثبتته التجارب التكاملية والتعاونية والوحدوية السابقة، خارج نطاق الوطن العربي وداخله، وقبول لفكرة الوحدة السياسية وسعي صادق صوبها (هو شرط سابق) لقبول فكرة الوحدة الاقتصادية وسعي صادق صوبها.

ويمكن، من الناحية الأخرى، مواجهة العوائق المتأتية عن تباين نظم التجارة العربية وسياساتها من خلال تنسيق متبادل بين تلك النظم والسياسات يتم عبر سياسات تنموية ـ إنتاجية متكاملة تزيل أي تضارب محتمل بين الاتجاهات التنموية في الأقطار العربية، وتعمل على خلق فوائض محلية يأتي الطلب الرئيسي عليها من تلك الأقطار ذاتها، وتيسّر حركة السّلع والخدمات والعوامل والأشخاص فيما بينها، وتزيل أية قيود قائمة في وجه تلك الحركة، ويؤدي ذلك بالتالي، وعلى المدى الأطول، إلى خلق منطقة اقتصادية متكاملة إنتاجاً، ومترابطة تنميةً واقتصاداً بشرط الوقوف أمام المصالح الضالعة، من جهة، ومن الجهة الأخرى، اتباع سياسة اقليمية تأخذ في اعتبارها اختلاف المناطق، أو الأقطار العربية، من حيث مستوى تطورها اقتصادياً، وثقافياً، وكذلك من حيث كثافتها السكانية، وحجم الموارد الاقتصادية المتوافرة ونوعها لدى كل منها. . . الخ، بحيث يتم توزيع منافع العمل الاقتصادي المشترك بينها على وجه

المســاواة، نسبياً، محملة كلاً منهـا، وعلى أسس نسبية كذلـك حصتها من أية تكاليف قد تتولّد عن ذلك.

ولعلّ التباين في النظم والسياسات النقدية، ونظم وسياسات الصرف الأجنبي والتفاوت في المراكز الخارجية للأقطار العربية ومحدودية أسواق النقد والمال العربية وعدم تكاملها هذه كلّها تمثل أهم العوائق النقدية التي تقف حالياً في وجه العمل النقدي العربي المشترك. وهي وإن كان من الصعب التغلب عليهـا مرّة واحدة وعلى المدى القصير، إلا أن مواجهتها بالعمل الهاديء والمثابر والفعال ممكنة، وذلك بولوجها في أسهل أبوابها المتاحة نسبياً. إنّ التنسيق الكامل بين السياسات النقدية العربية هو أمر صعب في ظل اختلاف الأقطار العربية من حيث أهدافها النقدية المباشرة وذلك من حيث: معدلات التضخم المقبولة سياسياً واجتماعياً والتوجهات التنموية فيها، ونوع سعر الفائدة ومستواها المرغوبان، ومدى انفتاح القطر على الخارج قومياً ودولياً، ونوع اتجاه السياسة الاجتماعية المطلوبة سياسياً وشعبياً ومستوى الأجور المرغوب، ومستوى البطالة المسموح بها، وأنواع مصادر التمويل المعتمدة، الداخلية منها والخارجية المصرفية وغير المصرفية، والطرق المرغوبة في تمويل العجوزات في الميزانيات العامة. . . الخ، ويوضح هذا كله الصعوبات التي تكتنف التنسيق النقـدي والمـالي بين الأقطار العربية، ويقتضي أيّ عمل نقدي مشتــرك المــوازنـة بين منـافعـه وتكـاليفـه الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية ومحاولة توزيع تلك المنافع والتكاليف حسب معايير

محـددة تأخـذ في اعتبارها جميع العوامل التي أشرنا إليها سابقاً، بشرط أن يضمن لكل قطر أن تفوق المنافع التي سيحصل عليها من العمل النقدي المشترك أية تكاليف يجب عليه أن يتحملها في هذا الشأن. فإذا حدث العكس فإنّ ترتيباً معيناً يجب أن يُتخذ لتعويض القطر المتضرر عن ما قد يتعرّض له من خسائر علماً بأنه ليس من السهل قطعاً تحديد قيم هذه المنافع والتكاليف والخسائر لا نظرياً ولا عملياً.

وقد سبق أن أشرنا الى بعض من المنافع والتكاليف الناتجة عن عمل من هذا القبيل. ولكن من الضروري الإشارة هنا أيضاً إلى أن لكل وسيلة من وسائل التنسيق النقدي منافع وأكلافاً خاصة بها، قد تختلف عنها في حالة استخدام أدوات تنسيق أخرى. وبشكل عام، يؤدي التنسيق النقدي إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تيسير انسياب السلع والخدمات والعوامل ورأس المال والنقود والحقـوق بين الأقـطار العربية. كما أن ذلك سيحسّن من أوضاع موازين مدفـوعـات الأقـطار المـذكـورة، بخـاصـة ما تعلّق منهـا بالمـدفـوعات البينية، عاملاً بذلك على الاقتصاد في الحاجة إلى السيولة الدولية تجاه تجارتها الخارجية، ويعمل ذلك كله، بالتالي، على اتساع السوق العربية ويحسّن من تخصيص الموارد الاقتصادية في كل منها وفيما بينها.

أما من حيث التكاليف، فقد سبق أن أشرنا الى امكانية التنازل الجزئي عن سيادة القطر في ميداني السياسة النقدية وسياسة الصرف

الأجنبي. هذا عدا عن تحمل القطر لتعديلات نقدية واقتصادية قد لا يكـون مضطراً إليها لولا انضمامه إلى العمل النقدي المشترك. فقـد تضـطر الأقـطار ذات الانفتاح الاقتصادي إلى أن تكون أقل انفتـاحـاً، والأقطار ذات التوجه المركزي إلى أن تصير أقل تقييداً لحركة الأشياء والأشخاص والنقود والحقوق عبر حدودها. وقد يشكل ذلك كلفة على القطر الواحد هو في غنى عنها لولا مسايرته للأقطار الأخـرى الشـريكـة في عملية التنسيق النقـدي هذا. غير أنّ هذه التعديلات الاقتصادية والنقدية المطلوبة، والتكاليف الناشئة عنها، تعتمـــد في مداهـــا وآثـارهـا وأهميتهـا، على نوع وسيلة التنسيق المستعملة. ولكن، وبشكـل عام، ولكي يمكن للعمـل النقـدي المشترك أن يكون ناجحاً، يجب أن يتوافر شرطان اثنان على الأقل وهما:

١ ـ التقـريب، ما أمكن، بين المتطلّبات التي تفرضها الأقطار العـربية في مجـالات سياسـاتها النقدية كافة ـ بخاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف الأجنبي وبالنسبة الى حركة رأس المال والتحويلات النقدية والحقوق المالية.

٢ ـ استعـداد أقـطار الفـائض لمـد يد العـون لأقـطار العجـز لمسـاعـدتها على مواجهة أية تكاليف قد تنشأ عن عملية التنسيق النقدي هذه. وهنا يأتي دور صندوق النقد العربي كوسيط مهم في هذه العملية ويقتضي ذلك زيادة موارده وتوسيع منافذه وتسهيلاته، نوعـاً وغرضاً وحجماً، وجعله مجمعاً مناسباً للاحتياطيات الأجنبية

العربية وذلك من خلال إقراضه أو الإيداع فيه أو إيداع نسبة معينة من الاحتياطيات الدولية القطرية لديه. ويمكن للتنسيق النقدي أن يأتي من خلال ما يأتي:

١ ـ التنسيق بين أسعار الصرف العربية، وتقليل هوامش التذبذبات فيما بينها ومحاولة ربط العملات العربية إلى مثبت مشترك كما اقترحته مثلاً لجنة التنسيق بين أسعار الصرف العربية التي انعقدت في إطار صندوق النقد العربي في نيسان/ابريل وحزيران/يونيو من عام ١٩٨٤، وتوصلت إلى قناعات معينة في هذا الشأن من أهمها ربط العملات العربية إلى مثبت مشترك يتألف من أربع عملات خليجية نفطية قوية بنسبة ٢٠ بالمائة، وحقوق السحب الخاصة بنسبة ٨٠ بالمائة وهي نقطة بدء مناسبة وانطلاقة ملائمة نحو تنسيق نقدي عربي فعّال ولكن بأيسر صيغة متاحة. وسيكون ذلك مشجعاً على توسيع التبادل التجاري العربي البيني وعلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتحويلات العاملين العرب، وتقليل مخاطر الصرف... الخ، ويمثّل ذلك في اعتقاد الكاتب الحالي مدخلاً مناسباً وخطوة انطلاق مهمة نحو تنسيق نقدي عربي فعّال، على الأقل على المدى القصير والمتوسط.

٢ ـ التخفيف من القيود على حركة رأس المال العربي وانسياب الأموال والتحويلات فيما بين الأقطار العربية والعمل بذلك على تطوير أسواق النقد والمال العربية وعلى تحقيق تكامل فعلي فيما بينها. ويتطلّب ذلك خلق جو من الثقة المتبادلة بين جهات الادّخار

والاستثمار واطمئنان الأوّلين على سلامة أموالهم وعوائدها وتحررهم من الخوف من مصادرتها أو الانتقاص منها أو عدم إعادتها، وكذلك من مخاطر الصرف وتقلبات أسعاره. . إلخ. هذا إضافة إلى خلق المؤسسات المناسبة لذلك كله.

٣ ـ تسهيل المدفوعات الخارجية العربية البينية، وذلك من خلال إقامة اتحاد للمدفوعات وانشاء مجمع للاحتياطيات الدولية العربية، وتقديم تسهيلات ائتمانية متبادلة، وزيادة موارد صندوق النقد العربي وتعدد نوافذ تسهيلاته وتوسيع أحجامها.

ومن ناحية أخرى، قد يكون التنسيق النقدي الكامل، وبالتالي التكامل النقدي التام، على المستوى القومي العربي صعباً. وذلك بسبب تباين الأهداف المباشرة للسياسات النقدية في الأقطار العربية المختلفة. ولكنه قد يكون سهلاً بالنسبة إلى بعض المجموعات العربية التي تتشابه ظروفها وأهدافها وسياساتها الاقتصادية العامة. وعندئذٍ يمكن تحقيق تنسيق نقدي كامل بين أقطار المجموعة الواحدة بحيث يتدرج ذلك الى حد التكامل النقدي التامّ أو الوحدة النقدية الكاملة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على مجموعة أقطار الخليج العربية ويمكن بذلك خلق منطقة نقدية عربية متكاملة لكي تشكّل نواة لتنسيق عربي على نطاق أوسع وبشكل تدريجي سواء مع مجموعة أم مجموعات عربية أخرى، أم على نطاق الوطن العربي كله. ومن الخطأ، في اعتقادي، الوقوف ضد هذا الاتجاه الذي لا أرى فيه ضيراً مطلقاً إن لم يكن نافعاً تماماً. ومرة أخرى نقول، إن

ما لا يدرك كله لا يترك جلّه. فلا بدّ من صعوبات أمام أي عمل اقتصادي عربي مشترك. والمهمّ هو السير فيه بتؤدة وأناة، وبعد دراسة وتمحيص تامّين، وبشرط الإيمان بالهدف النهائي المنشود، وهو الوحدة النقدية الناجزة كجزء لا يتجزأ من وحدة اقتصادية عربية شاملة.

استنتاجات

ليس هناك من عمل اقتصادي مشترك عبر الحدود الدولية لا يواجه عوائق عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، محلية وإقليمية ودولية، ينطبق ذلك على العمل النقدي العربي المشترك بصورة خاصة لأن فيه أموراً تتعلق بالسيادة النقدية ـ الوطنية ـ وبتكاليف وتضحيات يجب أن يتحملها عملياً جميع الفرقاء المشاركين في العمل المذكور. وتزداد أهمية ذلك إذا ما تباين عبء التكاليف ودرجة التضحية من عضو لآخر في المجموعة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفوائد، مما يخلق تضارباً في المصالح وتعارضاً في الأهداف وتناقضاً في وسائل السياسة النقدية بخاصة، والسياسة الاقتصادية عموماً. ويقتضي ذلك تفهماً لمواقف الأطراف المختلفة وللمشاكل الإقليمية المتباينة نوعاً ودرجة، ومحاولة حلّها على وجه من المساواة النسبية والعدالة المطلوبة، بحيث تنطبق على المنطقة قاعدة (لا ضَرَر ولا ضِرار) وهو أمر صعب حقاً.

ومن هنا تأتي ضرورة الإيمان بالهدف أولاً، وأهمية (الإرادة

السياسية) في هذا الشأن ثانياً. لأن العمل المشترك ليس اقتصادياً صرفـاً، لا في وسـائله ولا في أهـدافه، وإنما يشتمل على جانب سياسيّ هام جداً يؤلّف في الواقع جوهر عملية التكامل الاقتصادي والنقدي، خصوصاً بالنسبة إلى الوطن العربي الذي تأقلمت نظمه السياسية وتـأقلم حكـام أقطاره المتباينون هدفاً ووسيلة، وتأقلمت مصالحهم، وتأقلمت حتى الأوضاع النفسية والميول الذاتية لفئات سكـانـه، حتى لقـد أصبـح العـامل السياسيّ في واقع الحال هو المهيمن الجبار على أي عمل اقتصادي مشترك.

وليس هناك من صعوبة لا يمكن التغلب عليها، ولا من عقبة ليس بالمستـطاع تجاوزها، ولا من عائق ليس بالإمكان قهره على المدى الطويل. إنّ الواقع هو أنّ أية تضحيات يتطلب هذا العمل المشترك تقديمها، وأية تكاليف يقتضي من المشاركين فيه تحمّل عبئهـا، هي في الغـالب تضحيات وتكـاليف على المدى القصير فقط، وهي في جزء كبير منها نفسية و/أو سياسية، ويتطلّب التغلب على تلك الصعوبات وتحمّل تلك التضحيات جهداً مشتركاً على مدى الوطن العربي كلّه، وإيماناً صادقاً، وصبراً قد تكون فيه معاناة ونَصَباً قد يستنزف طاقات واسعة، وقد يقتضي تحملاً كبيراً، ولكنّ مردود ذلك على المدى الطويل يستحقّ بالتأكيد أية كلفة يتطلّبها، وسيكون دور المفكرين المؤمنين في ذلك حاسماً.

المراجع

كتب

مقدسي، سمير. «تطوير التنسيق النقدي بين الدول العربية.» في: البنك المركزي الأردني. **آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات**. عمان: صندوق النقد العربي، ١٩٨٤.

دوريات

دجاني، برهان. «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير: تحليل ونظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران/ يونيو ١٩٨١. ص ٦ - ٢٢.

صايغ، يوسف. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٢٣ - ٤١.

عبدالله، اسماعيل صبري. «تعقيب على: ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩. ص ٤٢ - ٤٦.

أوراق

السيد علي، عبد المنعم. «الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لعوائق العمل الاقتصادي العربي المشترك في جانبه النقدي.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ٢١ ـ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.



نداء الى المفكرين العرب
للمساهمة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي سابع كتاب منها، والهادفة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية ـ والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والاسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص

وكذلك يتوجب ان تكون كتب هذه السلسلة:

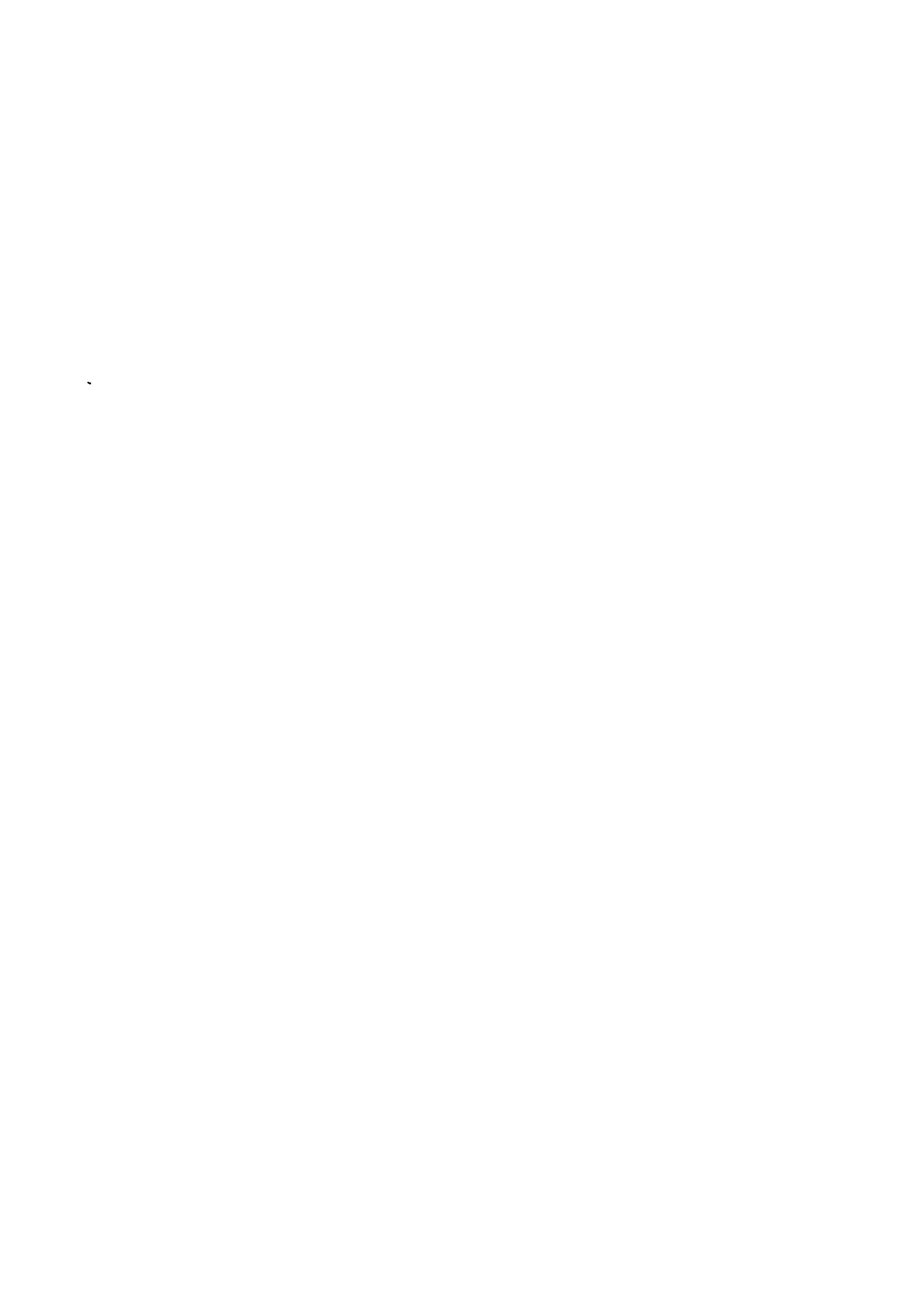
● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ ـ ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ ـ ٣٠ الف كلمة).

● بأسعار متهاودة، بحيث تصل الى اوسع قاعدة من القراء.

والمركز يناشد المفكرين العرب للمساهمة بافكارهم واقتراحاتهم وبكتاباتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالحجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسع الايمان بضرورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

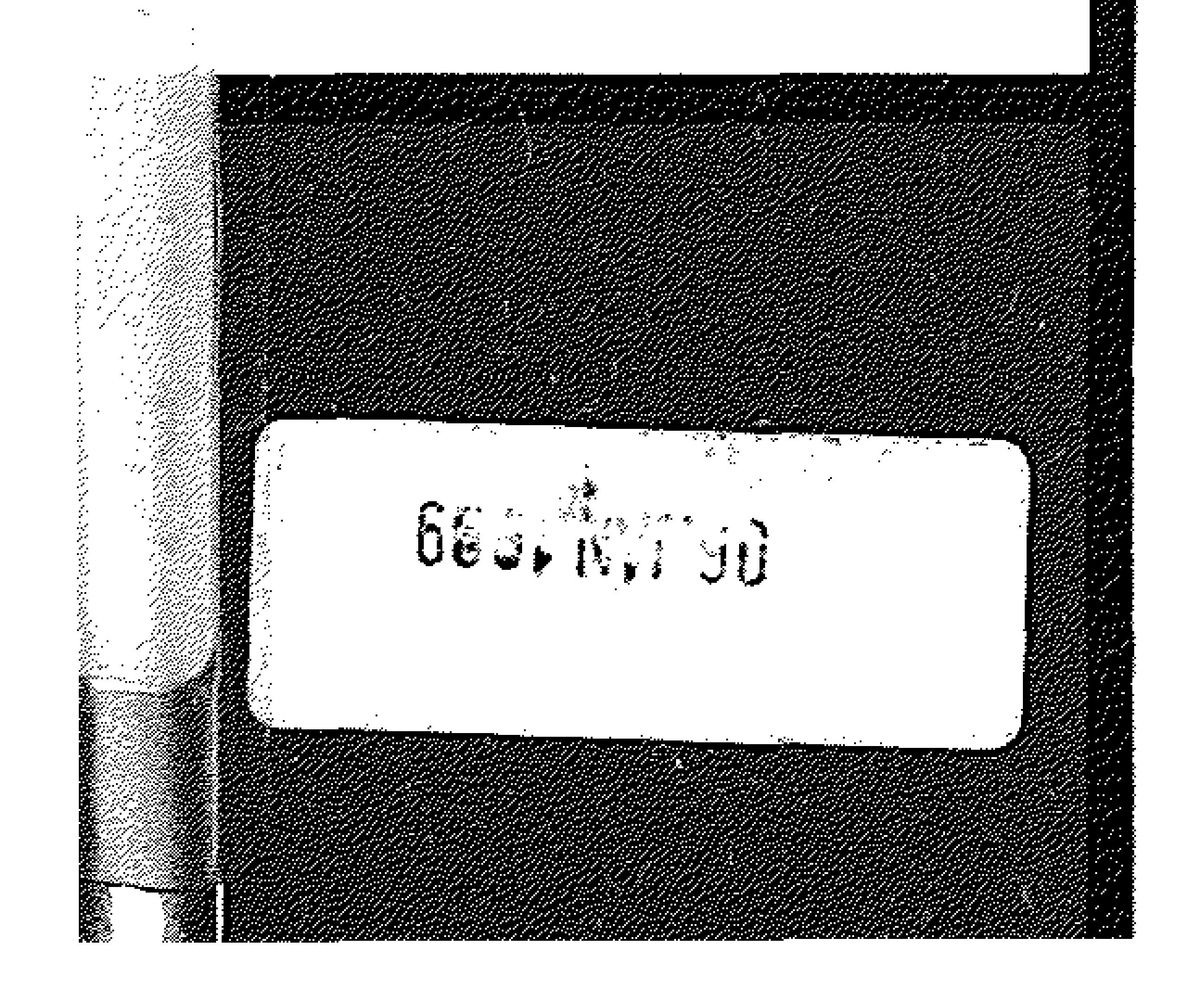
يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز أو العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترحات لموضوعات اخرى.



الدكتور عبد المنعم السيد علي

- استاذ الاقتصاد ـ كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية ـ بغداد
- عمـل مديراً عاماً للدائـرة الاقتصـادية ـ وزارة الخارجية ـ بغداد
- عمل معاوناً لوكيل وزارة الخارجية العراقية
- عمل نائباً لمحافظ البنك المركزي العراقي
- عمل عضواً متفرغاً ومديراً اجرائياً في مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية
- له العديد من الكتب والابحاث ، اهمها :

ـ دراسات في النقود والنظرية النقدية ، (١٩٧٦) ، دور السيـاسـة النقـدية في التنمية الاقتصـادية (١٩٧٥) ، اقتصاديات النفط العربي ، (١٩٧٩) .
ـ التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية (١٩٨٣) .



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص . ب . : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً : «مرعربي»

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي